ومن يوت الحكمة فقد اوتی خيرا كثيرا



احساس الجلال

في تحقيق

عبارت الجلال و حواشيه



تاليف

العبد الضعيف المولوي

عبدالرازق احساس الحق القندهاري



مكتبه محمديه

0313-3889914

دکتاب نوم .... احساس الجلال فی تحقیق عبارة وحواشي الجلال

دمؤلف نوم .... مولوی عبدالرازق احساس الحق

دکمپوزرنوم .... مولوی ولی الله اقبال

خپروندوی .... مکتبه محمدیه

اعتذار

موږ ترخپله وسه پوری دتصحیح پوره کوشش کړیدی خو بیا هم که کومه غلطی په نظر درسی اصلاح یې کړی او موږ ته خبر راکړی چی دبیا چاپ لپاره اصلاح سی اوتاسی هم دخیر په کارکی راسره شریک سي والسلام

از غلط نباشد هیچ خط

خط تقدیر است خالی از غلط

ستاسو ددعا، محتاجان مولوی محمد معصوم منصوری اوقاری الهداد الهام الحق

حافظ عبد الصمد جوهری

نصرت الله حمیدالله

بسم اللہ الرحمن الرحیم



ان قیل اشتغال الشارح رحمہ اللہ بالتسمیۃ والتحمید اشتغال بمالایعنی وترک ما یعنی لان المقصود ھہنا ھو تحریر المسائل لا التسمیۃ والتحمید؟

قلنا اشتغال الشارح الدوانی بالتسمیۃ والتحمید لیس باشتغال بما لا یعنی لان ھذا الاشتغال لامرداعی والباعث والاشتغال لامر داعی وباعث مایعنی والدواعی ھی الاقتداء بخیر الکلم والامتثال بحدیث خیر الانام والاتباع للسلف العظام وھم المحدثون والفقھاء۔ والسلوک علی مسلک المصنفین الکرام وکل واحدمن ھذہ الامورمقصود فاشتغالہ اشتغال بالمقصود اما الاقتداء بخیر الکلام فھو مقصود اجل وکذا الامتثال بحدیث خیر الانام لان قول النبی علیہ الصلوۃ والسلام کل امر ذی بال لم یبد، فیہ باسم اللہ تعالی فھو اقطع وابرم وقولہ علیہ السلام کل امرذی بال لم یبد، فیہ بحمد اللہ فھو اقطع یدلان علی ان التسمیۃ والتحمید متممان للمقصود فالاشتغال بمتممات المقصود مقصودوکذا اتباع السلف مقصودفان السلف الصالحین من المحدثین والفقھاء یفتتحون کتبھم بالتسمیۃ والتحمید وھم اولیاء ھذہ الامۃ واتباع الاولیاء امر مقصودوکذاالسلوک علی مسلک المصنفین مقصودفان عادۃ المصنفین جاریۃ علی افتتاح کتبھم بالتسمیۃ والتحمیدوذلک لا یخلو عن لمٓ فیکون السلوک امرا ملایما مقصودا

فان قیل ایراد التسمیۃ والتحمید مدعی واحدٌ والوجوہ الاربعۃ علل فیلزم توارد العلل المتعددۃ علی معلول واحد وھو باطل لان العلۃ مثبتۃ فاذا جاءت واحدۃ والاخری اما مثبتۃ اولا وان کان الاول یلزم تحصیل الحاصل وھوباطل لانہ مستلزم لاجتماع النقیضین لان التحصیل یقتضی عدم حصول ذلک الشئ والحاصل یقتضی حصولہ فلزم حصولہ وعدم حصولہ وما ھذا الاجتماع

النقیضین وھو باطل لانہ مستلزم لارتفاع النقیضین لانہ اذا تحقق الحاصل ارتفع غیر الحاصل واذاتحقق غیرالحاصل ارتفع الحاصل فاذاتحقق الحاصل وغیر الحاصل ارتفع الحاصل وغیر الحاصل وما ھو ھذا الاارتفاع النقیضین وھو باطل لانہ لایکون شئ فی عالم الکون الا ان یتناولہ اماعینہ اونقیضہ وان کان الثانی یلزم خلاف المفروض لانافرضنا علۃ ومثبتۃ ؟

قلنا العلل علی قسمین علل شرعیۃ وعلل عقلیۃ والباطل ھو الثانی لا الاول لان العلل الشرعیۃ فی الحقیقیۃ امارات وتعدد الامارات وتواردھاجائز . **او نقول** التوارد علی ثلاثۃ اقسام(۱)علی سبیل الاجتماع(۲) وعلی سبیل التعاقب(۳)وعلی سبیل البدلیۃ والاولان باطلان وھھنا الاخیر

فان قیل الامتثال بالحدیثین غیر ممکن لانھما متعارضان وکل متعارضین لا یمکن الامتثال بھما فالحدیثان لا یمکن الامتثال بھما اما الصغری فلان حدیث التسمیۃ یقتضی ابتداء امرذی بال بھا وحدیث الحمدیستعدی ابتدائہ بہ والابتداء امر بسیط غیر ممتد یعبر عنہ بایراد شئ مقدما علی جمیع ماعداہ فالابتداءبالتسمیۃ یوجب عدم الابتداء بالحمد والابتداء بالحمدیوجب عدم الابتداء بالتسمیۃ وما ھذا الاتعارض ؟

قلنا ان الابتداء فی الحدیثین محمول علی الابتداء العرفی الذی ھو ذکر الشئ قبل المقصود وھو امر ممتد یسع کل شئ یذکر قبل المقصود والابتداء علی ثلثۃ انحاء حقیقی ھو ذکر الشئ قبل جمیع الاشیاء سواء کانت مقصودۃ او غیر مقصودۃ وعرفی ھو ایراد الشئ قبل المقصود وان تأخر عن غیر المقصود واضافی ھو ذکر الشئ قبل شئ مقصوداکان او غیر مقصود والاول اخص من الثانی والثانی اخص من الثالث

اونقول ان الابتداء فیھما محمول علی الحقیقی والباء فیھما لیست صلۃ الابتداء بل صلۃ الاستعانۃ فیکون معنی الحدیثین کل امر ذی بال لم یبدء ذلک الامر باستعانۃ التسمیۃ والتحمید الحدیثین ولا شک ان الاستعانۃ بشئ لا ینافی الاستعانۃ بشئ اخر

اونقول الابتداء فیهما محمول علی الحقیقی والباء فیهماصلة الملابسة لا صلة الابتداء فیکون معنی الحدیثین کل امرذی بال لم یبدء به حال کون ذالک الامر متلبسابالتسمیة وبالتحمید الحدیثین۔

فائدة

اعلم انهم یکلمون فی تصانیفهم باربعة انواع من الکلام الاول کلام تبرک وهو التسمیة والتحمیدوالثانی مایبین فیه اهمیة العلم ورتبته لیعلم بذالک منزلة التصنیف ویسمی ذالک بدیباجة الکتاب والثالث مایذکر فیه امور توهب التبصر فی المقصود ویسمی ذالک بالمقدمة والرابع هو تحریرالمسائل باباًوفصلاًفصلاًویسمی ذالک بالمقاصدویقدمون التسمیة والتحمید علی الدیباجة لانهمابها التبرک والدیباجة مافیه التبرک وما به التبرک مقدم علی مافیه التبرک والدیباجة یقدمونها علی المقدمة لیظهر رتبة التصنیف للطالب من اول الامر والمقدمة یقدمونها علی المقاصدلیتحقق الشروع علی وجه البصیرة

(توضیح الشرح)

تهذیب المنطق والکلام

الغرض فیه اشارة الی دفع مایقال المقصود بیان المسائل لا التسمیة والتحمید والصلوة والهدایة لم قدم غیر المقصود وهی هذه الاشیاء علی المقصود وهو بیان المسائل فدفع هذاالایراد بقوله تهذیب المنطق آه حاصل الدفع تقدیم غیر المقصودعلی المقصودههنا اولی ومایبنغی لانه وسیلة الی المقصودوالوسیلة مقدمة علی ذی الوسیلة لان تزیین المنطق والکلام لا یکون الا بذکر المفضل المنعام الخ

فان قیل فعلی هذا یجب علی الشارح ان یأتی بالحمدعلی الوجه المشهور لم ترک الحمد المشهور ولم یقل الحمد للہ رب العالمین؟

قلنا انما اختار هذا الطريق لانه جديد وكل جديد لذيذ

وقلنا ثانيا فی الجواب فيه براعة الاستهلال والبراعة فی اللغة التفوق والاستهلال فی اللغة اول صياح المولود او اول الصوت عند روئية الهلال كما يقال الهلال والله ومجموع براعة الاستهلال فی الاصطلاح عبارة عن الامور التی ذكرت فی اوائل الكتب لتدل على المقصود الاتی ففی ذكر المنطق والكلام اشارة الى ان هذا الكتاب مشتمل على كليهما

وقلنا فی الجواب ثالثا اشار الشارح بالطريق الجديد الى انه ليس فی محض حيز التقليد وان مقصوده اظهار الصفات الكمالية

وقلنا فی الجواب رابعا ان فی اختيار هذه الطريقة الجديدة اظهار كمال الرغبة فی حمد الله تعالى

وقلنا فی الجواب خامسا انه وان كان مخالفا عن الطريقة المشهورة عنوانا لكنه ليس بمخالف معنونالان المقصود من كليهما اظهار الصفات الكمالية للواجب وهو يؤدی بكليهما والصلوات خمسة

فان قيل المنطق عبارة عما ينطق به والكلام عبارة عما يتلفظ به الانسان فيكون كلاهما بمعنى واحد اعنی الالفاظ فيكون ذكر الكلام بعد المنطق مستدركا؟

قلنا انهما مترادفان وذكر احد المترادفين بعد الاخر ليس بمستدرک بل هو مفسر

اونقول انما ذكر الكلام لرعاية السجع مع المنعام

اونقول ان المراد من المنطق الالفاظ المفردة ومن الكلام الالفاظ المركبة فلا استدراک

اونقول المراد من المنطق الالفاظ المفردة والمركبة ومن الكلام المركبة فقط فيكون التخصيص بعد التعميم

اونقول ان المراد من المنطق الکلام النفسی المتعلق بالقلب ومن الکلام الکلام اللفظی المتعلق باللسان وبالعکس کما یقال انما الکلام لفی الفؤاد - وانما جعل اللسان علیہ دلیلا

اونقول ان المنطق عبارۃ عن المسائل المنطقیۃ والکلام عبارۃ عن المسائل الکلامیۃ

اونقول ان المنطق بمعنی المنطوق وھو لا یطلق علی کلمات اللہ وکلمات الملائکۃ عند الفلاسفۃ لعدم تلفظھم باللسان لانھم مجردات والکلام عام

التھذیب فی اللغۃ پاک کردن واصلاح کردن فتھذیب الشجر بقطع الاغصان الکثیفۃ وتھذیب الاخلاق اصلاحہ بالافعال والعادات المرضیۃ وتھذیب الکتاب اصلاحہ بذکر الفاظ مفیدۃ وفی الاصطلاح عبارۃ عن الکلام الذی یکون خالیا عن الحشو والتطویل والحشو عبارۃ عن ازدیاد لفظ معین علی اصل المرام من غیر فائدۃ فیہ والتطویل عبارۃ عن ازدیاد لفظ غیر معین علی اصل المراد من غیر فائدۃ فیہ

(توضیح الشرح)

توشیح بذکر المفضل المنعام

یردعلیہ ان حمل المبدء علی المبدء بالمواطاۃ وھو حمل بلاواسطۃ نحو زید قائم انما یصح اذاکان بینھما ترادف نحو القعود جلوس او یکون احدھما فردا وحصۃ للاخر نحو وجود زید وجود وھھنا لیس کذالک ؟ والحمل یطلق علی ثلاثۃ معان **احدھا** حمل لغوی وھو الحکم بثبوت الشئ للشئ وانتفائہ عنہ وحقیقتہ الاذعان والقبول **وثانیھا** حمل بالاشتقاق وھو مایکون بتوسط فی اوذو اولہ نحو الانسان فیہ سواد او ذوسواد اولہ سواد **وثالثھا** حمل بالمواطاۃ وھو مایکون بغیر توسط ھذہ الاشیاء نحو الانسان حیوان ثم حمل المواطاۃ ینقسمُ الی قسمین **احدھما** حمل اولی وھومایکون المحمول عین الموضوع نحو الانسان انسان وانماسمی اولیا لکونہ اول الصدق او الکذب **وثانیھما** حمل شائع متعارف وھو ما یکون الموضوع من افراد المحمول او ما

هو فرد لاحدهما فرد لآخر نحو الانسان حيوان وانما سمى بالمتعارف لتعارفه وشيوعه استعمالا وهو على قسمين **احدهما** ذاتى وهو ما يكون المحمول جزء من الموضوع وهو حمل الذاتيات نحو الانسان حيوان فالحيوان المحمول جزء من الانسان الموضوع **وثانيهما** عرضى وهو ما يكون المحمول خارجا من الموضوع وهو حمل العرضيات نحو الانسان ضاحک

اجيب عنه ليس المحمول ههنا التوشيح بل المحمول الجملة وهى ان التوشيح مضاف الى الضمير والمضاف مع المضاف اليه مبتدأ وبذكر المفضل المنعام باعتبار المتعلق خبره والجملة خبر تهذيب المنطق والكلام

يرد عليه ان الجملة اذا وقعت خبرا فلا بد فيها من العائد الراجع الى المبتدأ وهو ههنا مفقود؟

واجيب عنه ان الضمير فى قوله توشيحه راجع الى المضاف اليه اى المنطق والكلام باعتبار كل واحد وبين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال فيكون ارجاع الضمير الى احدهما بعينه ارجاعه الى الاخر والعائد يجئ بخمسة اشياء ضمير نحو زيد ابوه قائم واللام نحو نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر نحو القارعة ما القارعة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد واسم الاشارة نحو ولباس التقوى ذالک خير

اونقول فى الجواب ثانيا ان حمل المبدأ على المبدأ جائز اذا كان بينهما علاقة بدون الشرطين المذكورين والعلاقة ههنا موجودة لان للتوشيح دخلا فى التهذيب

اونقول فى الجواب ثالثا ان هذا الحمل لا يصح اذا لم يكن بينهما حلولٌ وهو على قسمين احدهما ان يكون احدهما حالا فى الاخر وثانيهما ان يكون كلاهما حالين فى الامر الثالث وههنا كذالک لان التهذيب والتوشيح حالان فى المنطق والكلام

اونقول فى الجواب رابعا ان هذا الايراد انما يرد لو كانت العبارة محمولة على الظاهر وليس كذالک بل هى محمولة على التأويل بحيث ان اضافة التهذيب الى المنطق وكذا فى توشيحه

اضافة الصفة الى الموصوف والتهذيب والتوشيح بمعنى المهذب والموشح فيكون تقدير الكلام هكذا المنطق المهذب والكلام المهذب هو الموشح بذكر المفضل المنعام

(توضيح الشرح)

بذكر المفضل المنعام

المفضل بصيغة المبالغة فى الفضل **يردعليه** ان المبالغة فى حقه تعالى ليست بجائزة لان المبالغة عبارة عن اظهار الصفات النفس الامرية وهو انما تكون فى الاوصاف اللتى تقبل الزيادة والنقصان واوصافه تعالى ليس كذالک لانها بلغت الى حد لايدركه العقل ؟

اجيب عنه ان المبالغة على قسمين احدهما ما تكون بزيادة الفعل وثانيهما ما تكون بحسب تعدد المفعولات والاول ان لم يتصور فى حقه تعالى لكن الثانى متصوركما فى التواب بحسب كثرة مايتوب اليه

وانما قدم المفضل على المنعام لان فى المفضل قلة الحروف وفى المنعام كثرة الحروف وطريقة التعليم ان يكون الترقى من الادنى الى الاعلى

فان قيل قد ذكر فى بعض النسخ المفضّل بالتشديد على صيغة اسم الفاعل فما وجه التقديم ؟ لان حروفهما حينئذ مساوية لان حروف كل منهما خمسة

قلنا المفضل مشتق من الفضل وهو يطلق على النعم الروحانية كالعلم والمنعام مشتق من النعمة وى تطلق على النعم المادية كالمال والاول اشرف من الثانى والاشرف مقدم على غير الاشرف

وتهذيب المنطق الخ قضية مهملة ان كانت اضافة التهذيب الى المنطق للجنس وموجبة كلية ان كانت اضافته للاستغراق وشخصية ان كانت اضافته للعهد الخارجي وموجبة جزئية ان كانت اضافته للعهد الذهنى

(توضيح الحواشي)

الحاشية المرقومة برقم (١)

المنطق مصدر ميمى الخ فى هذه الحاشية ثلاثة عشر غرضا

الاول تعيين صيغة المنطق فعينه بقوله **المنطق مصدر ميمى** والمصدر الميمى ما كان فى اوله ميم وههنا كذلك فتكون صيغة مصدر

والثاني دفع الاعتراض وهو ان المنطق اذا كان مصدرا لا بدله من المعنى فما معناه فدفعه بقوله **بمعنى النطق** حاصله غير خفى

والثالث دفع الاعتراضين الاول المصدر قد يكون بمعنى اسم الفاعل وقد يكون بمعنى اسم المفعول وههنا باى المعنى والثانى لما كان المنطق مصدرا فا التهذيب ايضا مصدر فيكون قيام العرض بالعرض وهو غير جائز فدفعهما بقوله **وههنا بمعنى المنطوق** حاصل الدفع عن الاول ان المصدر ههنا بمعنى اسم المفعول لانه بمعنى المنطوق والمنطوق صيغة اسم مفعول وحاصل الدفع عن الثانى ان المصدر الذى هو المنطق بمعنى المنطوق والمنطوق ذات وجوهر فلا يلزم قيام العرض بالعرض

والرابع بيان ترادف المنطق والكلام فبينه بقوله **فالكلام والمنطق بمعنى واحد**

والخامس دفع الاعتراض باجوبة ثلاثة وهو انه لما كان الكلام والمنطق بمعنى واحد لا يصح عطف الكلام على المنطق فى قول الشارح تهذيب المنطق والكلام لان العطف يقتضى المغايرة ولا مغايرة ههنا فدفعه اولا بقوله **عطف احدهما على الاخر للتاكيد** حاصله ان العطف يقتضى المغايرة ان لم يكن للتاكيد وان كان للتاكيد فلا يقتضى المغايرة وثانيا بقوله **اويحمل احدهما على الكلام اللفظى والاخر على الكلام النفسى** فالكلام اللفظى والنفسى مغايران فوجدت المغايرة

فصح العطف وثالثا بقوله **او يحصل المنطق على علم المنطق والكلام على علم الكلام** فعلم المنطق وعلم الكلام مغايران فوجدت المغايرة فصح العطف فلا يرد ما يرد

(السادس) بيان انسبية الجواب الثالث فبينها بقوله **وهذا انسب بالمقام** لان فيه البراعة

(السابع) تعيين اضافة التهذيب الى المنطق فعينها بقوله **واضافة التهذيب الى المنطق اضافة الصفة الى الموصوف** حاصله ان هذه الاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف **فان قلت** ان ابن الحاجب قال في الكافية في الصفحة (۵۴)ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوفها لئلا يلزم الجمع بين الضدين وهو تبعية الصفة لكونها صفة وعدمها لكونها مضافا اليها ولان الموصوف يكون اخص من الصفة او مساويا لها والمضاف لا يجوز ان يكون اخص او مساويا للزوم كونه مباينا او اعم فيتباينان فكيف يصح اضافة الصفة الى الموصوف ؟ **قلنا** ان الصفة جردت اولا عن كونها صفة اذا اردنا اضافتها الى الموصوف حتى صارت كانها اسم غير صفة فلقصد التخصيص اضيفت الى ما كان موصوفا بها

(الثامن) دفع الاعتراض وهو انه لما كان اضافة التهذيب الى المنطق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف يلزم حمل الوصف على الذات لان المنطق والكلام اسمان للالفاظ وهي الذوات والتهذيب مصدر وهو وصف فيلزم حمل الوصف الصرف على الذات وهو باطل لان الحمل يقتضي الاتحاد ولا اتحاد بين الذات والوصف فدفعه بقوله **بجعل التهذيب بمعنى المهذب** حاصل الدفع ان التهذيب بمعنى المهذب والمهذب ذات فلا يلزم حمل الوصف الصرف على الذات

(التاسع) دفع الاعتراض وهو انه على هذا لا يصح حمل التوشيح على المبتدأ لان التوشيح صرف وصف والمهذب ذات مع الوصف فيلزم حمل الوصف على الذات مع الوصف وهو غير جائز فدفعه بقوله **فعلى هذا يكون التوشيح بمعنى الموشح** حاصل الدفع ان التوشيح بمعنى الموشح والموشح ذات فلا يلزم حمل الوصف الصرف على الذات

والعاشر بیان حاصل المعنی علی هذاالجواب فبیّنه بقوله **ویکون المعنی المنطق والکلام المذهب هو الموشح بذکر اه** حاصل هذاغنی عن البیان

والحادی عشر جواب ثانٍ عن هذاالاعتراض اجاب عنه بقوله **ویمکن ان یحمل التهذیب والتوشیح بالمعنی المصدری** فلایلزم الحمل الباطل الذی هو حمل الوصف علی الذات بل یلزم حمل الوصف علی الوصف

فان قیل یعود الاعتراض الاصلی وهو انه کیف یصح حمل التهذیب علی المنطق والکلام لانه یلزم حمل الوصف علی الذات لان المنطق والکلام ذوات لانهما اسمان للالفاظ والتهذیب وصف؟

والجواب عنه ان الحمل ههنا مبالغة کما یقال زیدٌ عدلٌ

والثانی عشر ایراد الاعتراض فاورده بقوله **لا یقال ان حمل** آه حاصل هذا ظاهر کل الظهور

والثالث عشر دفع هذاالاعتراض بالجوابین فدفعه بقوله **لانا نقول صحة الحمل** الخ

الحاشیة المرقومة برقم (۲)

الکلام بمعنی ما یتکلم به

فی هذه الحاشیة اربعة اغراض

الاول بیان المعنی اللغوی للکلام فبیّنه بقوله **بمعنی ما یتکلم به**

والثانی بیان المعنی المراد فبیّنه بقوله **والمراد به الالفاظ والعبارات** فقوله العبارات تفسیر للالفاظ لان الالفاظ عبارات باعتبار التعبیر بها عن المعانی

والثالث دفع الاعتراض وهو انه لماكان المراد به الالفاظ والعبارات لم لم يقل الالفاظ والعبارات مكان الكلام فاجاب عنه بقوله **وعبر عنها** الخ

والرابع دفع الاعتراض حاصل الاعتراض البراعة انما يتحقق لوكان المراد من الكلام علم الكلام وههنا ليس كذالک لان المراد به الالفاظ ؟ فدفعه بقوله **اى حسنه** اى يحصل ايهام البراعة وهو موجود فی لفظ الكلام

الحاشية المرقومة برقم (٣)

التوشيح التزيين الخ

فی هذه الحاشية ستة اغراض

الاول تفسير غير المشهور بالمشهور والغرض منه دفع الاعتراض وهو ان التوشيح حائل در گردن خوردن فكيف يصح اضافته الى المنطق ففسّره بقوله **التوشيح التزيين** حاصله ان المراد من التوشيح هو التزيين فلا يرد ما يرد

والثانی دفع الاعتراض بالجوابين والاعتراض هو هذا ان الضمير المجرور فی توشيحه راجع الى المنطق والكلام وهما اثنان والضمير مفرد مع ان المطابقة شرط بين الراجع والمرجع ولامطابقة ههنا فاجاب اولاً بقوله **والضمير اىالكل من المنطق والكلام** حاصله ان الضمير راجع اليهما باعتبار كل واحد للاشارة الى استقلال كل واحد وثانيا بقوله **واما للتهذيب** حاصله ان الضمير راجع الى التهذيب فوجدت المطابقة بين الراجع والمرجع فی الافراد وقيل فی الجواب الضمير راجع الى المنطق والكلام باعتبار التأويل بالمجموع ولاتحادهما معنى

والثالث دفع الاعتراضات الثلاثة حاصل الاول قول الشارح بذكر المفضل الخ ظرف لابد له من متعلق فما متعلقه وحاصل الثانی الظرف على قسمين ظرف لغو وظرف مستقر فای قسم ههنا

وحاصل الثالث الظرف لا بد له من الاعراب المحلی فما الاعراب المحلی ههنا فدفعها بقوله **وقوله بذكر ح ظرف مستقر فی موضع الرفع** حاصل الدفع عن الاول ان متعلقه محذوف وهو لفظ كائن او ثابت اوغيرهما فتعين متعلقه وحاصل الدفع عن الثانی ان الظرف ههنا ظرف مستقر وحاصل الدفع عن الثالث ان اعرابه المحلی هو الرفع لانه فی موضع الرفع علی الخبرية

والرابع بيان تركيب هذه العبارة فبيّنه بقوله **علی انه خبر توشيحه** حاصله واضح كل الوضوح

والخامس بيان حاصل المعنی فبيّنه بقوله **والمعنی ان توشيح تهذيب** حاصله ظاهر

والسادس بيان احتمال اخر فيكون جوابا خامسا للسوال فی توضيح الشرح فی قوله توشيحه فبيّنه بقوله **وعلی هذا التقدير** حاصله ان التهذيب محمول علی المعنی العلمی فلايكون التهذيب مصدرا حتی يلزم حمل المصدر علی المصدر بدون الشرطين

الحاشية المرقومة برقم (۴)

يمكن ان يكون الخ

فی هذه الحاشية خمسة اغراض

الاول دفع الاعتراض الذی ذكر فی الحاشية الاحساسية وهو ان المفضل صيغة للمبالغة والمبالغة فی حقه تعالی ليست بجائزة لان المبالغة عبارة عن اظهار الصفات نفس الامرية وهی انما تكون فی الاوصاف اللتی تقبل الزيادة والنقصان واوصافه تعالی ليس كذالک لانها بلغت الی حد لا يدركه العقل

والثانی تعيين صيغة المفضل فبيّن هذين الغرضين بقوله **يمكن ان يكون هذا اللفظ اسم الفاعل** حاصل الغرض الاول ان المفضل ليس بصيغة المبالغة حتی يحايرد بل هو صيغة اسم الفاعل فلا يرد مايرد وحاصل الغرض الثانی ان المفضل صيغة اسم الفاعل

والثالث تعيين الباب لصيغة المفضل فعينه بقوله **من باب التفعيل** حاصله ان بابه هو التفعيل

والرابع دفع الاعتراض وهو ان المفضل اسم الفاعل مشتق لابد له من المشتق منه فما مشتق منه لہ فدفعه بقوله **من التفضيل** حاصل الدفع ان المشتق منه له هو التفضيل فلا يرد مايرد

والخامس بيان معناه حوالة والغرض من بيانه دفع اعتراض حاصل الاعتراض ان المشتق منه لا بد له من معناه فما معناه فبيّنه بقوله **ومعناه لا يخفى** حاصل الدفع ان معنى التفضيل هو فضيلت دادن او نعمت دادن فيكون معنى المفضل فضيلت دهنده او نعمت دهنده

(توضيح الشرح)

وترشيحه بالصلوة والسلام

هذا معطوف عى قوله توشيحه فالاعتراضات الواردة على الفقرة الاولى تورد مثلها على الفقرة الثانيةوتوضيح الاعتراضات مع الجوابات عنهامذكور فى الفقرة الاولى فلانعيدها

ثم نقول ان ايراد الصلوة على فخر الموجودات ثابت بالادلة الاربعة **اما** اثباتها بكتاب الله تعالى فهو قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى ياايهاالذين امنواصلوا عليه وسلموا تسليما **واما** اثباتهابالحديث فهوقوله عليه الصلوة والسلام خصونى بكرامات اى باعزاز وشعار ليس للغير ثم نقول ان شعار الله لفظ عزّ وجلّ وشعار النبى صلى الله عليه وسلم وشعار الصحابى رضى الله تعالى عنه وشعار العلماء رحمة الله عليهم فلا يجوز اطلاق احدهم على غيره لئلا يلتبس **واما** اثباتها بالاجماع فان امت النبى عليه الصلوة والسلام الى الان مجتمعة على ايراد الصلوة **واما** اثباتهابالقياس فهكذاان العبادمحتاجون الى الله وهومفيض وهم مستفيضون والله فى غاية العلو والعباد فى غاية السفل والتدنس ليس بينهما مناسبة فلا بد من واسطة ذات جهتين وهو محمد صلى الله عليه وسلم فباعتبار انه بشروله والدان وياكل ويشرب له مشابهة بالعباد وباعتبارالاخلاق والعادات له مناسبة بالملائكة وللملائكة مناسبة مع الله تعالى فى

التجرد ومناسب المناسب مناسب فیکون النبی صلی اللہ علیہ وسلم واسطۃ حسنۃ فلابد من اداء شکرہ

ثم نقول ان الصلوۃ باعتبار الاداء ثلاثۃ اقسام فرض فی تمام العمر مرۃ واحدۃ عند الطحاوی وعند المحققین کلما ذکر اسمہ مرۃ وعند البعض کلما تکرر اسمہ بدلیل قولہ تعالی صلوا علیہ وسنۃ اذا ذکر اسمہ صلی اللہ علیہ وسلم فی المجلس ومندوب بطریق الذکر

(توضیح الشرح)

علی صفوۃ الانام

الصفوۃ بمعنی المختار **فان قلت** لِمَ لم یصرح باسمہ المعظم ؟ **قلت** ان الشارح الدوانی سلک علی مسلک المصنف سعد الدین التفتازانی لانہ قال علی من ارسلہ ھدی لم یصرح باسمہ صلی اللہ علیہ وسلم

ونقول ثانیاً ان الصفوۃ لازم للصفۃ اللتی اورد ھا المصنف فان کونہ ھدًی حقیقا بان یھتدی بہ یلازمہ کونہ صفوۃ الانام

ونقول ثالثا لم یصرح باسمہ صلی اللہ علیہ وسلم رعایۃ للادب کما قال الشاعر السالک

ہزار بار بشویم دہن بمشک وگلاب

ہنوز نام تو گفتن کمال بی ادبی است

ونقول رابعًا ان صفوۃ الانام تدل علی الذات مع الوصف واسمہ صلی اللہ علیہ وسلم یدل علی الذات وحدھا والذات مع الوصف اولی من الذات وحدھا وانما اختار ھذاالوصف من بین الاوصاف رعایۃ للسجع وفی ھذہ الفقرۃ والقرینۃ تصح القضایا الاربعۃ التی ذکرت سابقا فلانعیدھا

(توضیح الشرح)

وآله وصحبه الغر الکرام

تحقیق اصل الال یجئ فی توضیح الحاشیة (٨) والفرق بین الال والاهل ان الال یستعمل فی الاشراف کآل محمدصلی الله علیه وسلم سواء کانت الشرافة دنویة اواخرویة والاهل اعم وایضاً خص استعمال الآل بذوی العلم کالمثال المذکور بخلاف الاهل فانه یقال اهل مصرولایقال آل مصر وهذان التخصیصان فی الآل باعتبار الاستعمال واما باعتبار الاصل فلا فرق بینهما

والال علی ثلاثة اقسام الاول بالمعنی العام وهو کل من آمن بالله والیوم الاخر کما قال النبی علیه الصلوة والسلام کل تقی ونقی فهو آلی والثانی بالمعنی المتوسط وهواستعماله فی مقام الصحابة والثالث بالمعنی الخاص وهواستعماله فی بنی هاشم

فان قیل لم خالف الشارح الدوانی من الجمهور لانهم یذکرون کلمة علی مع الآل وترکها؟

قلت ترکها رعایة للاختصار

اونقول ان آله معطوف علی صفوة الانام وعلی مذکور فی المعطوف علیه اعنی علی صفوة الانام والمذکور فی جانب المعطوف علیه کالمعاد فی المعطوف

اونقول انه لم یرض بان یفصل بینه صلی الله علیه وسلم وبین اله بحرف فانهم کالجزء له فینبغی ان یتصل ذکر هم بذکره المجیب هو اللکنهوی

اونقول لم یذکر ها ترویحالتلمیذه لان تلمیذ الشارح وهو عبدالله الیزدی کان من اهل التشیع قطعا واهل التشیع زاعمون بعدم جواز الصلوة علی الآل بکلمة علی متمسکین بقوله علیه الصلوة والسلام من فرق ای فصل بینی وبین آلی لم ینل له شفاعتی

ویجاب عنه باجوبة اربعة الاول ان الحديث موضوعی والثانی انه ضعيف والثالث ان كلمة علی فی القول المذكور علی تقدير كونه حديثا مشددة الياء علم علی كرم الله وجهه فيكون معناه من فصل بينی وبين آلی مثل الحسن والحسين رضی الله عنهما بعلی رضی الله عنه بان قال هما ليسا من اولاد النبی صلی الله عليه وسلم فلم ينل له شفاعتی والرابع لو سلمنا كون كلمة علی جارة فالمراد بالفصل ترک كلمة علی عند الصلوة علی الآل بعد ذكرها مع اسم النبی صلی الله عليه وسلم فيكون المعنی من فصل بينی وبين الی بعلی بان صلی علیّ بكلمة علی ولم يصلی علی الآل بها لم ينل له شفاعتی

والصحب اسم جمع صاحب **فان قلت** ان اسم الجمع لا مفرد له فكيف يكون الصحب اسم الجمع لصاحب ؟ **قلت** اسم الجمع علی ثلاثة اقسام **احدها** ما لا يكون له مفرد كلفظ القوم **وثانيهما** يكون له مفرد لكن لا عن لفظه كالوْ جمع ذو **وثالثها** ما يكون له مفرد عن لفظه ولا يكون من اوزان جمع القلة ولا يرد الی واحده عند التصغير كركب فانه اسم جمع راكب ولا يكون وزنه من اوزان جمع القلة وتصغيره ركيب لا راكيب والصحب من القسم الثالث

والصاحب عام يطلق علی كل رفيق اما الصحابی يقال من رأی النبی صلی الله عليه وسلم حقيقة او حكما يقظة فی حال حياته وآمن به ومات علی الايمان وكان من الثقلين فبقيد الرؤية خرج من لم يره وبقيد حقيقة او حكما دخل الصحابی الاعمی كعبد الله ابن ام مكتوم رضی الله تعالی لانه وان لم يره ببصره لعارض وهو العمی لكنه رأی حكما وبقيد يقظة خرج من رأی النبی صلی الله عليه وسلم فی حالة النوم وبقيد فی حال حياته خرج الولی الذی رآه بسبب الولاية بعد وفاته وبقيد الايمان خرج الكفار وبقيد مات علی الايمان خرج المرتد وبقيد الثقلين خرج الملک **للفو** استعمالات ثلثة احدها البياض فی جبهة الفرس فوق الدرهم وثانيها الواضح وثالثها المختار وهو المـراد ههنا

الکرام جمع کریم بمعنی السخی ولاشک انہم بذلوا النعم الجسمانیۃ کالجہاد والروحانیۃ کالعلم **فاعلم** ان السخاء اعطاء الشئ لغرض وعوض سواء کان دنیویا او اخرویا **والعوض** اقسام منہا جسمانیۃ کمن اعطی دینارا لیأخذ کرباسا ومنہا روحانیۃ وھی اقسام احدھا اعطاء المال لطلب المال والثانی اعطاؤہ لطلب الثناء الجمیل والثالث اعطاؤہ لطلب الاعانۃ والرابع اعطاؤ لطلب الثواب الجزیل والخامس اعطاؤہ لدفع الرقۃ الجنسیۃ عن القلب والسادس اعطاؤہ لیزیل حب المال عن قلبہ فکل من اعطی انما لغرض تحصیل الکمال فیکون ذلک فی الحقیقۃ معاوضۃ واما الحق سبحانہ فھو کامل فی نفسہ فیستحیل ان یعطی لیستفید بہ کمالا **والجود** اعطاء الشئ لا لغرض وعوض **والکرم** اعطاء الشئ مطلقا سواء کان لغرض او لغیر غرض ھذا ما قال استاذی المحترم **وانما** اختار ھذا الوصف ای الکرام رعایۃ لسجع مع الکلام ومابعدہ من المنعام والسلام والاناہ۔

(توضیح الحواشی)

الحاشیۃ المرقومۃ برقم (۵)

ھذا معطوف علی قولہ توشیحہ

فی ھذہ الحاشیۃ اثنا عشر غرضا

الاول تعیین الواو ان الواو علی اقسام متعددۃ وھھنا لای شئ ھو

والثانی تعیین اعراب ترشیحہ أھو منصوب ام مرفوع ام مجرور

والثالث تعیین المعطوف علیہ اذا کان الواو للعطف لما قال **ھذا معطوف علی قولہ توشیحہ** عینہا حاصل الغرض الاول ان الواو ھھنا للعطف لا لغیرہ وحاصل الغرض الثانی ان اعراب ترشیحہ رفع لانہ معطوف علی توشیحہ وتوشیحہ اما خبر تہذیب المنطق والخبر من المرفوعات

او مبتدأ و بذکر خبرہ والمبتدأ من المرفوعات وکل شئ عطف علی المرفوع مرفوع وحاصل الغرض الثالث ان المعطوف علیہ لقولہ ترشیحہ قولہ توشیحہ

والرابع استغناء اللاحق بالسابق فاستغناہ بقولہ **فالمعنی فنوع مافی التوشیح** حاصلہ ان الاعتراضات الواردۃ علی الفقرۃ الاولی تورد مثلها علی الفقرۃ الثانیۃ وتوضیح الجوابات مذکور فی فی الفقرۃ الاولی

والخامس تعیین الواو ان الواو علی اقسام متعددۃ وههنا لای شئ هو

والسادس تعیین اعراب ترشیحہ بانہ مرفوع او منصوب او مجرور

والسابع تعیین المعطوف علیہ ان کان الواو للعطف لما قال **ویمکن ان یکون معطوفا علی تهذیب المنطق** عینها حاصل الاول ان الواو للعطف لا لغیرہ وحاصل الثانی ترشیحہ مرفوع لانہ معطوف علی تهذیب المنطق وهو مبتدأ والمبتدأ من المرفوعات والمعطوف علی المرفوع مرفوع وحاصل الثالث ان المعطوف علیہ قولہ تهذیب المنطق

والثامن تعیین الاعراب المحلی لقولہ بالصلوۃ فعینہ بقولہ **ویکون قولہ بالصلوۃ خبرا لہ** حاصلہ ان بالصلوۃ مرفوع لانہ خبر ترشیحہ والخبر من المرفوعات

والتاسع بیان حاصل المعنی فبینہ بقولہ **فالمعنی ترشیح المنطق** حاصلہ ظاهر

والعاشر دفع الاعتراض وهو ان الترشیح اندک اندک شیر دادن مادر فرزند را الخ ولا یصح ههنا فدفعہ بقولہ **والترشیح التقویۃ** حاصل الدفع ان الترشیح لیس بمعنی اندک اندک الخ بل بمعنی التقویۃ

والحادی عشر بیان المأخوذ منہ للترشیح علی تقدیر کون الترشیح بمعنی التقویۃ فبینہ بقولہ **من ترشیح الام ولدها باللبن لیتقوی علی المص ای مکیدن** حاصلہ ان الترشیح مأخوذ من ترشیح الام الخ لا انہ مشتق منہ لان المصدر لا یشتق من الفعل ولا المفرد من المرکب

والثانی عشر بیان المعنی اللغوی للترشیح فبیّنہ بقولہ وفی المنتخب ترشیح الخ حاصلہ ظاہر

الحاشیۃ المرقومۃ برقم (۲)

ھی الدعاء وطلب الرحمۃ

فی ہذہ الحاشیۃ ثلاثۃ اغراض

الاول بیان المعنی اللغوی للصلوۃ بان الصلوۃ بمعنی الدعاء وطلب الرحمۃ فاعلم ان للصلوۃ اثنی عشر معنی الاول بمعنی الدخول فی النار والثانی بمعنی تحریک الصلوین والثالث بمعنی الوقوع فی المرتبۃ الثانیۃ فی المسابقۃ والرابع بمعنی الارکان المخصوصۃ والخامس بمعنی التضرع والخشوع والسادس بمعنی الرحمۃ والسابع بمعنی الدعاء والثامن بمعنی الاستغفار والتاسع بمعنی التسبیح والتہلیل والعاشر بمعنی التعظیم والحادی عشر بمعنی العطف والثانی عشر بمعنی الثناء الکامل فبیّنہ بقولہ **ھی الدعاء** حاصلہ ظاہر

والثانی دفع اعتراض حاصلہ ان الصلوۃ لما کانت بمعنی الدعاء یکون قول المصنف دعاء علیہ لان الدعاء مستعمل بعلی والدعاء اذا کان مستعملا بعلی یکون دعاء الشر فدفعہ بقولہ **وطلب الرحمۃ** حاصل الدفع ان الدعاء بمعنی طلب الرحمۃ فلا یرد مایرد

والثالث دفع الاعتراض وھو ان الصلوۃ فی مثل ہذہ المواضع بمعنی الدعاء وطلب الرحمۃ فکیف یصح نسبتہا الی اللہ تعالی لان الطلب محال فی الواجب تعالی دفعہ بقولہ **واذا اضیف الی اللہ جرد عن الطلب** حاصل الدفع ان الصلوۃ اذا اضیف الی اللہ تعالی جرد عن الطلب وارید منہا الرحمۃ مجازا مرسلا باحد الوجہین اما بطریق ذکر الکل وارادۃ الجزء واما بطریق ذکر السبب وارادۃ المسبب

الحاشية المرقومة برقم (٧)

الصفوة بفتح الصاد المهملة والفاء

فی هذه الحاشية تسعة اغراض

الاول تحقيق لغة الصفوة حققها بقوله **الصفوة الصاد المهملة** حاصله ان الصاد المهملة ای ما لانقطة لها مفتوحة والفاء مفتوحة ايضًا

والثانی بيان معنى الصفوة بيّنه بقوله **الانتخاب** حاصله ان الصفوة بمعنى الانتخاب

والثالث تعيين صيغة الصفوة او الانتخاب عيّنها بقوله **مصدر** حاصله لا يحتاج الى التحرير

والرابع دفع الاعتراض وهو ان المصدر قد يكون بمعنى اسم الفاعل وقد يكون بمعنى اسم المفعول وههنا بمعنى ای شئ هو فدفعه بقوله **بمعنى المنتخب** حاصل الدفع ان المصدر بمعنى اسم المفعول لان المنتخب صيغة اسم المفعول

والخامس تحقيق لغة الانام حققها بقوله **والانام بفتح الهمزة وكسرها** حاصله ان همزته اما مفتوحة او مكسورة وقصرها سهو من قلم الكاتب

والسادس اشارة الى ان الانام اسم الجمع لا جمع ولا مصدر اشار اليه بقوله **اسم جمع البرايا من غير لفظ المفرد** حاصله ان البرايا اسم الجمع بمعنى المخلوقات

والسابع تشهيد لاسم الجمع الذی لا يكون له مفرد من لفظه شهّد له بقوله **كالنسوة للمرءة** حاصله ان النسوة اسم الجمع للمرءة والمرءة ليست من لفظ النسوة

والثامن دفع الاعتراض وهو ان صفوة الانام يحتمل المعنيين احدهما الذی انتخب من قبل الناس وثانيهما من انتخب من جانب الله من بين الخلائق فای المعنى مراد ههنا فدفعه بقوله

تدیختص بالاناس ای المنتخب من بین الخلائق حاصل الدفع ان المعنی الثانی مراد ههنا لکمال المدح فیه ولانه هو الواقع

التاسع دفع الاعتراض وهوهذا ان الانتخاب یقتضی المتخب له فما هو ههنا فدفعه بقوله للمحبوبیة حاصل الدفع ان المنتخب له ههنا هی المحبوبیة

الحاشیة المرقومة برقم (۸)

قول الآل اصله اهل بدلالة اهیل ابدلت الهاء همزة فتوالت همزتان ابدلت الثانیة الفا

فی هذه الحاشیة ستة اغراض

الاول تعیین اصل الآل

والثانی الدلیل علی هذا الاصل

والثالث علال الاصل فذکرهذه الاغراض بقوله الآل اصله اهل بدلالة اهیل حاصل الاول ان الآل فی الاصل اهل وحاصل الثانی ان تصغیر الآل جاء اهیل والتصغیر یرد الاشیاء الی الاصل والسر فی رد التصغیر السماع حاصل الثالث انه ابدلت الهاء همزة علی خلاف القیاس فتوالت همزتان ابدلت الثانیة الفا علی القیاس

والرابع بیان الفرق بین الآل والاهل فبینه بقوله خص استعماله فی الاشراف واولی الخطر فلایقال ال الحجام حاصله ظاهر لانه قدمر

والخامس ترجیح احد المذهبین فی الآل علی الاخر الاول ان الآل فی الاصل اهل ابدلت الهاء همزة فتوالت همزتان وابدلت الثانیة الفافصار آلا والثانی ان الآل فی الاصل اول فابدت الواو الفا فصار آلافرجحه بقوله وعن الکسائی سمعت الخ حاصل الترجیح ان المذهبین کلیهما لیسا

بصحيحين لان الكسائی سمع اعرابيا فصيحا يقول آل واويل واهل واهيل والمذهب الصحيح هو المذهب الثانی لقول الاعرابی الفصيح

والسادس بيان الاختلاف فی مصداق الآل فبيّنه بقوله **واختلف فی ال النبی** صلی الله عليه وسلم حاصله ظاهر

الحاشية المرقومة برقم (۹)

الصحابی من رآی النبی صلی الله عليه وسلم

فی هذه الحاشية عشرة اغراض

الاول تعريف الصحابی فعرفه بقوله **الصحابی من رای النبی** صلی الله عليه وسلم حاصله ظاهر

والثانی بيان فائدة القيد الاخيرای من الثقلين فبيّنها بقوله **فالملائكة ليسوا باصحاب لانهم ليسوا من الثقلين** حاصله ان الفائدة فيه هو اخراج الملائكة عن تعريف الصحابی

والثالث بيان فائدة قيد الايمان فبيّنهابقوله **وكذا من راه ولم يؤمن به** حال حياته حاصله ان الفائدة فيه اخراج من رآه ولم يؤمن به لان الايمان شرط

والرابع بيان فائدة قيد الموت علی الايمان فبيّنهابقوله **اوامن به وارتد** حاصله ان بقيد الموت علی الايمان خرج من آمن به وارتد لان قيد الموت علی الايمان شرط

والخامس دفع الاعتراض وهوان تعريف الصحابی ليس بجامع لخروج الصحابی الاعمی هو عبدالله ابن ام مكتوم لانه لم ير النبی صلی الله عليه وسلم فدفعه بقوله **والرؤية اعم من الحقيقی والحكمی** حاصل الدفع ان عبدالله ان لم يره صلی الله عليه وسلم حقيقة لكنه يراه حكما بعينی القلب

(والسادس) تنبیه علی ان الغر جمع لا اسم جمع ولا مفرد فنبّه علیه بقوله **الغرجمع اغر** حاصله ان الغرض جمع اغر لا اسم جمع ولا مفرد

(والسابع) دفع اعتراض حاصله اذاکان الغر جمع اغروالاغرمفرده ولا بدللمفرد من معناه فما معناه فاجاب عنه بقوله **وهو ابیض الجبهة من الخیل** حاصله واضح کل الوضوح

(والثامن) دفع اعتراض حاصله لایصح اطلاق الاغر علی صحابی بل اطلاق الاغر علی صحبه لفساد المعنی اجاب بقوله **ثم استعیر لکل معروف واضح** حاصله ان الاغرهھنا لیس مستعملا فی معناه بل استعیر لکل واضح معروف فیصح اطلاقه

(والتاسع) تنبیه علی ان الکرام جمع لا اسم جمع ولا مفرد فنبّه علیه بقوله **والکرام جمع کریم** حاصله ان الکرام جمع لا اسم جمع ولا مفرد

(والعاشر) تعیین مقابل الکرام جمع کریم وزنا ومعنی فعینه بقوله **ویقابله اللئام جمع لئیم** حاصله غیر محتاج الی البیان

(توضیح الشرح)

وبعدفهذه عجالة

بیان بعد واصله واحواله مشهورة

فان قیل ان الفاء فی قول الشارح الدوانی لا تخلو اما ان تکون جزائیة او تفصیلیة او تعلیلیة او تفریعیة او تفسریة او عاطفة وکل واحدة منها غیر مستقیمة **اماعدم** استقامة الاولی فلان الجزائیة تقتضی وجود الامرین فیما سبق حرف الشرط وفعله ولیسابموجودین ههنا **واماعدم** استقامة الثانیة فلان الفاء التفصیلیة تقتضی سبق الاجمال وهولیس بمتحقق ههنا **واماعدم** استقامة الثالثة فلان الفاء التعلیلیة تقتضی کون مدخولها علة لما سبق کما فی قول القائل

ابشر فقد اتاک الغوث وقد یکون مدخولها معلولاً لما سلف کما فی قوله اکلت فاشبعت والامر ههنا لیس کذالک **واما عدم** استقامة الرابع فلان الفاء التفریعیة تقتضی سبق القاعدة الکلیة ولیست ههنا بموجودة **واماعدم** استقامة الخامسة فلان الفاء التفسیریة تقتضی سبقیة المفسر ولیس بموجود فیما سبق **واماعدم** استقامة السادسة فلان الفاء العاطفة تقتضی الاتصال من وجه بین المعطوف علیه والمعطوف وهذا مقام الفصل من جمیع الوجوه **قیل** فی جواب هذا السؤال ان الفاء جزائیة وهی تقتضی الامرین فیما قبل وکلمة اما المتوهمة قائمة مقامهما یعنی ایراد الفاء ههنا مبنی علی توهم وجود اما فیما سبق ومعناه ان الشارح لما بلغ الی موضع الفاء توهم انه ذکر اما فیما قبل بعد فاورد الفاء ومنشاء التوهم ان هذا المقام مقام الفصل ویذکر فیه کلمة اما **وهذاالجواب** مردوود لان توهم اما مستبعدة عند العقل فلابدله من السند ولیس ههنا اذ لم یعتبر احد من اهل الادب توهم اما فلا یصح القول بتوهمها وایضاً توهمها یرجع الی الخطاء فیلزم نسبة الخطاء الی المحقق جلال الدین الدوانی فی هذا المقام فی جمیع تصانیفه لانه اورد الفاء فی هذا المقام بدون اما فیلزم سلب الاعتماد علیه

وقیل فی الجواب ان اما ههنا مقدرة یعنی ان الفاء جزائیة وایراد ها مبنی علی تقدیر اما فی العبارة ومعناه انه لمابلغ هذا المقام قدرا ما قبل بعد وجعل کالمذکور فی الحکم واورد الفاء **وهذاالجواب** مردود ایضاً لان تقدیر اما مشروط عند اهل الادب بالشرطین احدهما ان یکون مابعد الفاء امرا او نهیا وثانیهما کون ماقبلها منصوبا باحدهما مثل وربک فکبر وتلمیذک فلا تخجل والشرطان مفقودان ههنا

والجواب الحق ما قال سلطان الموجهین الفاضل اللاهوری وغیره من رؤساء الفن کالفاضل الرضی ان بعد ظرفٌ من الظروف والظرف جار مجری الشرط فیصح ایراد الفاء عقیب بعد کما قال الله تعالی واذ لم یهتدوا به فسیقولون هذا افک قدیم

وبیان هذه اسم الاشارة باعتبار مالها وماعلیها سیجئ ان شاء الله تعالی

العجالة بضم العين المهملة ماتعجله من طعام او غيره على وزن فعالة بمعنى مفعولة اى معجولة

(توضيح الشرح)

نافعة

الغرض منه دفع ايراد حاصله انه اذاكانت هذه الرسالة حاصلة بالتعجيل فلا يكون فيها كمال وفائدة لان التعجيل سبب النقصان حاصل الدفع ان هذه الرسالة وان كانت حاصلة بالتعجيل لكن فيهافائدة ونفعاكاملا للمحصلين وايضافيه اشارة الى كمال عقل الشارح لان الشئ اذاكان حاصلا بالتعجيل مع النفع الكامل فيه يدل على زيادة كماله

(توضيح الشرح)

وعلالة

غرضه من هذه العبارة تشبيه كتابه بما بقى من الماء او اللبن يعنى ان العلماء قد صنفوا فى علم المنطق وقد بقى بعض المسائل وصنفها جلال الدين وههنا نسختان احدهما علالة بضم العين المهملة وهى ما حلب من اللبن بعد الفقية الاولى فان الناقة وامثالهاتحلب اولاً ثم يرسل اليها رضيعها ليجتمع اللبن فى ثديها ثم تحلب حلبة ثانية ويفعل ذلک مرارا فالمجتمع فى ثديها بين الحلبتين الاولين هو الفقية الاولى واللبن الحاصل فى الحلبة الثانية هو العلالة بضم العين والعلالة بفتح العين المهملة بمعنى ما بقى من الماء بعد الشرب وثانيهماغلالة بضم الغين المعجمة الماء القليل الذى يظهر على وجه الارض تارة ويخفى تحتها تارة اخرى

(توضيح الشرح)

رائعة تروى غليل طالبى صناعة الميزان

الغرض من هذا دفع اعتراض حاصله هكذا ان هذه الرسالة لما كانت علالة فهي غير دافعة لعطش العاطش فهذه الرسالة ايضاً غير دافعة لجهل جاهل المنطق حاصل الدفع ظاهر

الرائقة اما من الروع بمعنى الاعجاب او من الريع بمعنى النماء والزيادة او بمعنى تبريد حارة العطش وتروى مأخوذ من الرى هو الغناء الحاصل للعطشان عقيب شرب الماء وبناء الافعال للتعدية فالارواء بمعنى الاغناء عن شرب الماء والغليل فعيل من الغلة بضم الغين المعجمة العطش اوشدته والصناعة الملكة الحاصلة للنفس من المزاولة والتدرب

(توضيح الشرح)

وتشفى عليل السائقين الى مساق البرهان

هذا من تتمة الجواب وتشفى من الشفاء يقال شفاه الله تعالى من مرضه والعليل من العلة بمعنى المرض والسائقين يحتمل ان يكون من السوق والمراد من عليل السائقين اى الطالبين مستعد هم لفهم ما فى كتابه وهو الطالب الذكى الذى لا يقنعه شئ قليل

(توضيح الشرح)

ولم التفت الى ما اشتهر

الغرض منه دفع التوهم وهو ان الشارح الدوانى اتى بالمسائل المشهورة ولم يلتفت الى حقيتها فدفعه بقوله لم التفت الخ فان قيل ان المصنف ذكر فى كتابه بعض المسائل المشهورة فكيف يقول لم التفت الى ما اشتهر اجيب ان لما اشتهر اعتبارين الاول ما اشتهر من حيث انه مشهور مع قطع النظر عن الحق والباطل والثانى ما اشتهر من حيث انه حق فالشارح الدوانى لم يلتفت الى ما شتهر بالاعتبار الاول لا بالاعتبار الثانى

(توضیح الشرح)

فالحق احق بالاتباع

الغرض منه دفع الاعتراض وهوان المخالفة عن المشهوربلاباعث فی قوة الخطاء فما الباعث عليه انه عدل عن المشهور دفعه بقوله فالحق احق بالاتباع حاصل الدفع ان الباعث على الشارح فی العدول عن المشهور هو ان الشارح تابع للحق لا للمشهور والحق احق بالاتباع فلذاعدل الشارح عن المشهوروكلمة الفاء فی قول الشارح فالحق الخ للتعليل ای للدليل فيكون دليلالماقاله **نقول** فی توضيح المقام ان ههنا اربعة امور الصدق والكذب والحق والباطل فالصدق عبارة عن مطابقة الحكم للواقع والكذب عبارة عن عدم مطابقة الحكم للواقع والحق عبارة عن مطابقة الواقع للحكم والباطل عبارة عن عدم مطابقة الواقع للحكم

فان قيل ان الصدق والحق امر واحد وكذا الكذب والباطل لان الصدق اذاكان عبارة عن مطابقة الحكم للواقع فيكون الواقع ايضاً مطابقا للحكم والكذب اذاكان عبارة عن عدم مطابقة الحكم للواقع فيكون الواقع ايضاً غير مطابق للحكم لان المطابقة باب مفاعلة والقانون فيها ان صدور الفعل يكون من الجانبين ؟

قلنا الفرق بينهماباعتبارالزمان وهوان فی الصدق الواقعة فی الزمان الماضی والكلام فی الزمان المستقبل واما فی الحق الكلام فی الزمان الماضی والواقعة فی الزمان المستقبل

(توضیح الشرح)

ولم اجمد على ماذكر للمسلك النظر اتساع

ولم اجمد مأخوذ من الجمود يجئ بمعنيين احدهماالبخل ان كان مشتقا منه بهذاالمعنى فالغرض منه دفع وهم الواهم حاصله ان الشارح الدوانی ترک المشهورات لاجل البخل وهو حرام

لا یکون مناسبا للشارح فکیف یصح قوله لم التلفت الی ماشتهر فدفعه بقوله ولم اجمد الخ حاصل الدفع ان هذاالاعتراض انما یرد لو ترک الشارح الدوانی المشهورات لاجل البخل ولیس کذالک بل ترک لاجل انه لاحاجة للشارح لها لان هذاالفن فن العقلیات وعقل الشارح کامل فی هذاالفن فلاحاجة له الی الغیر فلذا قال الشارح فلمسلک النظر اتساع فکلمة الفاء للتعلیل لقوله لم اجمد فیکون حاصل کلام الشارح هکذا ولم ابخل علی ترک ماذکر وعلی عدم الالتفات الی ماذکر اذ لمسلک النظر اتساع یعنی لاجل انه لا حاجة للشارح لها لان هذاالفن فن العقلیات وعقل الشارح کامل

وثانیها التوقف وباعتبار هذاالمعنی غرض الشارح الدوانی من هذه العبارة دفع توهم وهو ان الشارح وان لم یذکر فی الشرح المسائل المشهورة لکن ذکر الشارح فی شرحه المسائل التی هی مذکورة فی الکتب المعتبرة دفعه بقوله ولم اجمد ای لم اتوقف حاصل الدفع ان الشارح کما لاحاجة له الی المشهورات فی تألیف هذاالشرح کذالک لاحاجة له فی تألیفه الی المسائل التی هی مذکورة فی الکتب المعتبرة لان هذاالفن فن العقلیات وعقله فیها کامل لانا لوفرضنا عدمها فالشارح قادر علی تألیف هذاالشرح بدون الحاجة الیها کما اشارالیه بقوله فلمسلک النظراتساع

(توضیح الشرح)

بل محضت النصح النصیح ومخضت عن زبدالحق الصریح

الغرض منه دفع الاعتراض الناشی من قول الشارح فلمسلک النظر اتساع وهو انه لما کان بناء الشرح علی اتساع النظروهو عبارة عن الادراکات الغیر المتناهیة فیکون شرحه مشتملا علی الحشو والتطویل دفعه بقوله **بل محضت النصح الخ** حاصله ظاهرالتمحیض کالامحاض جعل الشئی محضا خالصایقال امحضه الحب ومحضه ای اخلصه والمعنی جعلت النصح النصیح محضا خالصابحیث لا یشوبه غیره سواء کان ذالک الغیر نصحا اصلا او کان نصحا غیرنصیح

لقصد المبالغة وتلخيص مراده اخذت ما هو كثير النفع واعرضت عما هو قليل النفع وما لا ينفع يعتد به له لان توصيف النصح بالنصيح لقصد المبالغة فيدل على النصح الابلغ والمخض بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة تحريك اللبن في المخمضة ليأخذ زبده والممخض بالكسرالة المخض والمخيض والممخوض اللبن الذي اخذزبده والزبد كالطلب ما يقذفه الماء والبعير والفضة وغيره فزبد اللبن ما يجتمع عليه قبل الطبخ وهو بعد الطبخ يصير زبدا كشعل وهذاما قال الشيخ محمد اسماعيل

(توضيح الحواشي)

الحاشية المرقومة برقم (١١)

بعدمن الظروف الزمانية

في هذه الحاشية ثمانية اغراض

الاول تعيين نوع بعد فعينه بقوله **بعد من الظروف الزمانية** حاصله انه من نوع الظروف الزمانية

والثاني تعيين حال من احواله الثلاثة فعينه بقوله **اذا قطعت عن الاضافة** حاصله ان بعد ههنا مبنى لان المضاف اليه محذوف ومنوى وفي هذه الحالة يكون بعد مبنيا

والثالث دفع الاعتراض الذي ذكر ته مع الجواب في شرح قوله وبعد فهذه عجالة فدفعه بقوله **والفاء في قوله فهذه** وبيانه التفصيلي قدمر ثمه فلانعيده

والرابع دفع الاعتراض الاخر وهو ان في هذه اشارة الى الكتاب وهو محتمل لاحتمالات سبعة هكذابان يكون الكتاب عبارة عن النقوش فقط او النقوش والالفاظ او النقوش والمعاني او النقوش والالفاظ والمعاني اوالالفاظ فقط او المعاني فقط او الالفاظ والمعاني والشقوق باسرهاباطلة اما بطلان الشقوق الاربعة الاولى لان الشرط في المشاراليه ان يكون مقصودا

والنقوش غیر مقصودة سواء کانت وحدها او مع غیرها لان النتیجة تابعة للاخس الارزل واما بطلان شق المعانی لان الشرط فی المشارالیه ان یکون موجودا فی الخارج والمعانی لیست بموجودة فی الخارج واما بطلان شق الالفاظ لا نها غیر موجودة وهی اذاوجدت فتتلاشی وغیر مقصودة واما المرکب من المعانی والالفاظ فبطلانه ظاهر مما قبله فدفعه بقوله **والاشارة الی الاشیاء التی حضرت فی الذهن** فاستعمال لفظ هذه انما هو علی سبیل المجاز تنزیلا للمعقول منزلة المحسوس تنبیها علی ظهورها وترغیبا للمتعلم فی تحصیلها

والخامس ردعلی جواب البعض عن هذاالاعتراض وهو انه ان کانت الخطبة ابتدائیة فاستعمال اسم الاشارة انما هو بطریق المجاز تنزیلا للمعقول منزلة المحسوس وان کانت الحاقیة فالاشارة الی الخارج وهو مابین الدفتین فرد علیه المحشی بقوله **سواء کان الخطبة ابتدائیة او الحاقیة** حاصله ان الاشارة الی الحاضر فی الذهن مطلقا سواء کانت الخطبة ابتدائیة اوالحاقیة سیجئ وجه الرد ان شاء الله تعالی

والسادس تفسیر العجالة ففسرهابقوله **والعجالة مایستعجل فی احضاره وحصل بالعجلة**

والسابع بیان الدلیل علی هذاالتفسیر فبینه بقوله **فان فعالة بالضم اسم لما حصل بالفعل الذی هو ماخذه ای مصدره**

والثامن بیان المثال والشاهدلهذاالتفسیر فبینه بقوله **کالکناسة ما حصل بالکنس** ای جاروب خانه

الحاشیة المرفوعة برقم (۱۲)

المتاولة الیه

فی هذه الحاشیة ستة اغراض

الاول تعيين المعنى المراد للصناعة فعيّنه بقوله **الصناعة العلم** حاصله ان الصناعة الحرفة والحرفة على قسمين حرفة الجوارح وحرفة النفس وههنا المراد حرفة النفس وهو العلم اعلم ان الصناعة بضم الصاد يطلق على فعل الواجب وبفتح الصاد يطلق على الحرفة وبكسر الصاد يطلق على الاصطلاح وههنا بفتح الصاد

والثانی دفع الاعتراض وهو ان ايراد الميزان ههنا لا يصح لان الجلال يروى غليل طالبى المنطق لا غليل طالبى صناعة الميزان وهم اصحاب الحوانيت وغير ها فدفعه بقوله **والميزان المنطق** حاصله ان المراد من الميزان المنطق لا المعنى المشهور

والثالث بيان وجه تسمية المنطق بالميزان فبيّنه بقوله **لانه يوزن به الدلائل الصحيحة والفاسدة** حاصله ظاهر

والرابع تعيين نوع الاضافة فى قوله صناعة الميزان فعيّنه بقوله **واضافته اضافة العام الى الخاص** حاصله ان اضافتها اليه من قبيل اضافة العام الى الخاص لان الصناعة اى العلم عام لانها يقال لمطلق العلم والميزان خاص لان المراد منه علم المنطق وهو خاص

والخامس بيان الاستعار تين فبيّنهما بقوله **والعلالة استعارة مصرحة والغليل ترشيح**

والسادس تعيين نوع الاضافة فى قوله غليل طالبى فعيّنه بقوله **واضافة العليل الى مابعد من قبيل** الخ حاصله ان اضافة العليل الى السائقين من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه لان السائقين لهم مشابهة بالعليل فى الحاجة الى الشفاء

الحاشية المرقومة برقم (١٣)

بالمهملة من السوق

فى هذه الحاشية ثلاثة اغراض

الاول تعیین لغۃ المساق فعینہا بقولہ **بالمھملۃ** حاصلہ ان ھذا اللفظ مساق بالسین المھملۃ لا مشاق بالشین المعجمۃ

والثانی دفع الاعتراض وھو ان المساق مشتق لا بد لہ من مشتق منہ فما المشتق منہ فدفعہ بقولہ **من السوق** حاصل الدفع ان المشتق منہ لفظ السوق

والثالث دفع الاعتراض الاخر وھو انہ اذا کان المشتق منہ لفظ السوق فلا بد للمشتق منہ من المعنی فما معناہ دفعہ بقولہ بمعنی راندن دابہ وغیر آن

الحاشیۃ المرقومۃ برقم (۱۴)

ای ما وقفت

فی ھذہ الحاشیۃ غرضان

الاول بیان معنی لم اجد بینہ بقولہ **ماوقفت** وقد مر تحقیق ھذا فی تشریح قولہ لم اجد

وثانیھما بیان المصداقین لقولہ علی ما ذکر بینہما بقولہ **وھو یجوز ان یکون کنایۃ الخ** حاصلہ ظاھر غیر محتاج الی البیان

الحاشیۃ المرقومۃ برقم (۱۵)

التمحیض بالحاء المھملۃ

فی ھذہ الحاشیۃ اثنا عشر غرضا

الاول تعیین باب محضت

والثانی تعیین المشتق منه لمحضت فعینهما بقوله **المحیض** حاصله ان محضت من باب التفعیل ومشتق من المحیض

والثالث بیان لغة التمحیض فبینها بقوله **بالحاء المھملة** حاصله ان هذا اللفظ تمحیض بالحاء المهملة لا تمخیض بالخاء المعجمة

والرابع بیان معنی التمحیض فبینه بقوله **التخلیص** حاصله ان التمحیض هو التخلیص

والخامس بیان المأخوذ منه للتمحیض فبینه بقوله **من المحض** حاصله ان المأخوذ منه هو المحض

والسادس بیان معنی المأخوذ منه فبینه بقوله **وهو اللبن الخالص** الخ حاصله بیّن جدا

والسابع تعیین صیغة النصح فعینها بقوله **والنصح مصدر**

والثامن دفع الاعتراض وهو ان المصدر قد یکون بمعنی الفاعل وقد یکون بمعنی المفعول وههنا بای المعنی فدفعه بقوله **بمعنی الفاعل** حاصله ان المصدر بمعني اسم الفاعل

والتاسع بیان معنی النصح بمعنی الفاعل فبینه بقوله **ای الخالص** حاصله واضح کل الوضوح

والعاشر بیان المأخوذ منه للنصح لا المشتق منه فبینه بقوله **من نصح** حاصله ظاهر غیر محتاج الی البیان

والحادی عشر بیان معنی المأخوذ منه فبینه بقوله **ای خلص**

والثانی عشر بیان فائد وصف النصح بالنصیح فبینه بقوله **ووصفه بالنصیح مبالغة** یعنی فائدته مبالغة کما فی لیل لئیل وداهیة دهیاء وظل ظلیل

(توضیح الشرح)

(واتیت بتحقیقات خلا عنها الزبر المتداولة واشرت

الى تدقيقات لم تحوها الصحف المتطاولة)

الغرض منه دفع الايراد وهو انه يعلم من قولک بل محضت الخ ان يكون كتابک مختصرا جدا لا يفهم منه شئ ويكون خاليا عن التحقيقات والتدقيقات دفعه بقوله **واتيت** الخ **فانقيل** لم ذكر لفظ اتيت مع التحقيقات ولفظ اشرت مع التدقيقات ؟ **قلنا اولا** ان التحقيقات عبارة عن المسائل الاصلية والتدقيقات عبارة عن المسائل الفرعية فالمناسب مع التحقيقات لفظ اتيت ومع التدقيقات لفظ اشرت **وقلنا** ثانيا ان الشارح الدوانی رح يذكر التحقيقات صراحة والتدقيقات فی اكثر بكلمة فافهم او تأمل او فتفطن فالمناسب مع التحقيقات لفظ اتيت ومع التدقيقات لفظ اشرت **فانقيل** ان الشارح الدوانی فی كثير من المواضع صرح بالتدقيقات ؟ **اجيب عنه** ان للاشارة معنيين احدهما مايكون مقابلا للتصريح وثانيهما ما يقابل للترک والمراد ههنا المعنى الثانی يعنی لم اترک التدقيقات سواء كانت مذكورة صراحة او ضمنا **وقلنا** ثالثا ان التحقيقات تكون نظرية والتدقيقات فی اكثر الاحوال تكون بديهية فالمناسب مع التحقيقات لفظ اتيت ومع التدقيقات لفظ اشرت

فانقيل لم ذكر الزبر مع التحقيقات وذكر الصحف مع التدقيقات ؟ **قلنا** ان التحقيقات عبارة عن مسائل المتقدمين والتدقيقات عبارة عن مسائل المتأخرين والزبر كتب المتقدمين والصحف كتب المتاخرين فالاول مناسب مع الاول والثانی مناسب مع الثانی **فان قيل** ان توصيف الصحف بالمتطاولة توصيف بالمبائن لان الصحف عبارة عن الكتب الصغار والمتطاولة منافية مع الصغر ؟ **قلنا** ان صغرها باعتبار الصورة وتوصيفها بالمتطاولة باعتبار المعانی من قبيل ماصغر حجمه وكبر علمه

(توضیح الشرح)

مع انی املیتها بالاستعجال علی طریق الارتجال

الغرض منه دفع وهم وهو انه لما کان کتابک مشتملا علی التحقیقات والتدقیقات صرفت فیه المدة الطویلة فلایکون عجالة فیلزم التدافع فی قولیک دفعه بقوله **مع انی املیتها** حاصله ظاهر **او الغرض** منه دفع وهم اخر وهو انک فارغ البال فی وقت تدوین هذا الشرح من التکالیف وغیرها دفعه بقوله مع انی املیتها **اوالغرض** منه بیان ان هذه الرسالة عجوبة من العجائب لانها مشتملة علی التحقیقات والتدقیقات واللازم معهما المهلة المدیدة والفراغة فمع عدم وجود الامرین المذکورین صنفت هذه الرسالة فکیف لا تکون عجوبة من العجائب

فامليت مشتق من الاملاء وهویجئ بمعنیین الاول الکتابة من ادراکات النفس والثانی القاء الادراکات الی الغیر بان یکون الکاتب هو الغیر والارتجال وضع القدم فی مکان من غیر قصد وارادة او الارتحال من الرحلة واللازم معه عدم التقرر والاستراحة

(توضیح الشرح)

حال اشتغال بعض من له توقد فی الذکاء والاشتعال

الغرض منه بیان التکلیف الاخر فی وقت التصنیف او الغرض منه دفع الوهم وهو انه لم یکن فی هذا العصر رجل کامل فی العلم حتی یعترض علیک ان اخطئت فی المسئلة من الکتاب او اتیت بعبارة ضعیفة او مسئلة ضعیفة او دلیل ضعیف فلایکون شرحک قابلا للترویج دفعه بقوله **حال اشتغال بعض من له توقدفی الذکاء والاشتعال** حاصله ان وهمک باطل لان فی هذا العصر لی اشتغالا بعض من له توقد فی **الذکاء** والاشتعال وبعض من محتمل للاحتمالات الثلاثة الاول المراد من بعض من تلمیذه عبدالله الیزدی من اهل التشیع والثانی المراد منه صدر الدین الشیرازی صاحب صدرا **فان قیل** احدمن المعاصرین لایشتغل بالاخر فما معنی الاشتغال ؟ **قلنا**

المراد من الاشتغال ههنا الاشتغال بطريق المناظرة واما الدعاء لهما برقئه الى معارج الكمال فهو بترك الشيعة والثالث المراد منه استاذه جمال الدين من اهل السنة

(توضيح الشرح)

رقاه الله تعالى بالاستكمال ورقاه

الى معارج الكمال بمنطق التهذيب

الغرض منه دعاء الى بعض من له توقد فى الذكاء والاشتعال الكمال لغة مقابل النقصان واصطلاحاما يتم به النوع وهوعلى قسمين كمال اولى وكمال ثانوى **فالاول** مايتم به الشئ فى حذاته وهذافى نفسه على قسمين **احدهما** صناعى وهو الذى فيه مدخل لصنع الانسان كهيئة السريرفانه كمال اولى له حاصل بصنع النجار **وثانيهما** طبعى وهوالذى لامدخل فيه لصنع الانسان كالنفس الناطقة للانسان فانها لامدخل فيها لصنع الانسان **والثانى** مايتم به الشئ فى وصف من اوصافه كالعلم للعالم هذا عند الجمهور **وههنا** استعارات ثلاثة ونقول قبل بيانها ان الاستعارة لغة هى طلب العارية (خواستن چیزی) وفى الاصطلاح استعمال اسم المشبه به فى المشبه فالمتكلم مستعير واللفظ المشبه به مستعار والمعنى المشبه به مستعار منه والمعنى المشبه مستعار هكذا فى الاطول واكثر كتب الفن المذكور **والاستعارة** على اربعة اقسام **احدها** مصرحة وهى ان يذكر المشبه به ويراد المشبه نحو رئيت الاسد فى الحمام وانما سميت مصرحة لان المشبه به فيها مذكور صراحة **وثانيها** مكنية وهى ان يذكر المشبه ويراد ايضا المشبه ويعلم المشبه به كناية وانما سميت مكنية لان المشبه به يعلم كناية ولان المكنية بمعنى المخفية والمشبه به ههنا ايضا مخفى **وثالثها** تخيلية وهى ان يثبت لازم المشبه به للمشبه وانما سميت تخيلية لان المشبه به يقع فى الخيال فيها **ورابعها** ترشيحية وهى ان يثبت مناسب المشبه به للمشبه وانما سميت ترشيحية لان المشبه به يجئ فى الذهن شيئا فشيئا والترشيح فى اللغة

(اندک اندک شیر دادن مادر فرزند خود را قوت بخشیدن باید) ومثال الثلاثة شعر (واذ المنية انشبت اظفارها- حسبت كل تميمة لا تنفع) فی هذا الشعر تشبيه المنية والموت بالسبوع استعارة مكنية واثبات الاظفار التی هی لازمة للسبوع للمنية استعارة تخيلية واثبات انشباب الاظفار الذی هو مناسب السبوع استعارة ترشيحية **ونقول** الآن فی العبارة المذكورة استعارات ثلاثة لان تشبيه الكمال بالسطح الذی له معارج مكنية واثبات المعارج التی هی لازمة السطح ذی المعارج للكمال تخيلية والترقی فی المعارج الی الكمال الذی هو مناسب السطح للكمال ترشيحية

(توضيح الشرح)

الذی هو العلم فی رشاقة الترتيب

الغرض منه دفع الاعتراض وهو انه ما الوجه للشارح الدوانی انه شرح لهذا المتن مع ان المتون فی هذا الفن كثيرة دفعه بقوله **الذی هو العلم** حاصل الدفع ان المتون وان كانت كثيرة لكن هذا المتن احسن من حيث الترتيب فلذا شرح لهذا المتن دون غيره- **العلم** بفتح العين واللام يجئ بمعان متعددة الاول بمعنی العلامة والثانی بمعنی ما وضع لشئ معين غير متناول للغير بهذا الوضع والثالث بمعنی مكان مرتفع والرابع بمعنی نار توقد فی رأس الجبل والمراد هو الاول والرشاقة عبارة عن الصورة المتوسطة بين الطول والقصر واللازم معها حسن الصورة

(توضيح الشرح)

ليسعد بها كل ذكی وليضن بها كل غبی وغوی

الغرض منه دعاء الخير للذكی ودعاء الشر للغبی والغوی والغبی مشتق من الغباوة وهی عبارة عن عدم الفطانة والغوی مشتق من الغواية وهی عبارة عن السلوك بطريق لا يوصل الی المطلوب كالطالبين الذين يعترضون علی الاستاذة فی وقت التدريس من غير شعور وفكر

کرمی الاعمی للحجر **فانقیل** دعاء الشرفی حق الغبی لیس بصحیح لان الغباوۃ لیست فی اختیارہ؟ **قلنا** المراد من الغبی من کانت غباوتہ بسبب عدم بذل الجھد **اونقول** المراد من الغبی ھوالذی لیس لہ وصول فی علوم اللہ تعالی **واجاب** المولوی غلام واحد الدیوبندی رحمہ اللہ بان ھذا الدعاء علیہ مناسب للغبی لان ھذہ المسائل مثل الدرر والغبی مثل الحمار والدرر لاتناسب للحمار

(توضیح الشرح)

ولئن ردھا القاصرون آہ

الغرض منہ دفع الاعتراض حاصلہ ان دعاء الشر للفریقین یصیر سببا لقلۃ الشاغلین اجاب بقولہ **ولئن ردھا** حاصلہ ان الزمان لا یخلوعن المھرۃ والکملۃ وقبول المھرۃ ومدح الکملۃ کاف ثم المدح علی نوعین عملی وقولی ففی قولہ یقبلھا الماھرون اشارۃ الی العملی وفی قولہ فسوف یمدحھا الکملۃ اشارۃ الی قولی

(توضیح الشرح)

ھذا

وھذا اما فاعل للفعل المحذوف ای مضی ھذا او مبتدأ خبرہ محذوف ای ھذا ماذکروہ او مفعول للفعل المحذوف ای خذ ھذا

(توضیح الشرح)

وعلی اللہ التکلان

الغرض منہ دفع الاعتراض حاصلہ ان الصیغ المذکورۃ وھو قولہ اتیت واشرت او املیت تدل علی علو النفس وتکبر والتکبر حرام لا یناسب لشان الشارح الدوانی دفعہ بقولہ **وعلی اللہ التکلان**

حاصله ظاهر قال حاتم الاصم رحمه الله تعالى التوكل على اربعة اوجه توكل على الخلق وتوكل على المال وتوكل على النفس وتوكل على الرب فالمتوكل على الخلق يقول ما دام فلان فلاهم لى والمتوكل على المال يقول ما دام مالى كثيرا فلا يضرنى شئ والمتوكل على النفس يقول ما دام جسدى صحيحا فلا ينقص منى شئ فهذه الثلاثة توكل الجاهلين والمتوكل على الرب يقول لا ابالى اصبحت غنيا ام فقيرا فان معى ربى يمسكنى كيف شاء اللهم اجعلنى من هذا القسم الرابع

(توضيح الشرح)

لانعبد ولا نستعين

الغرض منه رضاء الله تعالى لان الاعانة من المعاون يقتضى سبق رضاء المعاون

(توضيح الحواشي)

الحاشية المرقومة برقم (١٢)

المراد بالتحقيقات الخ

الغرض منها دفع الاعتراض وهو ان الشارح الدوانى لم ذكر لفظ اتيت مع التحقيقات ولفظ اشرت مع التدقيقات دفعه بقوله **المراد بالتحقيقات المباحث** حاصله ظاهر وهذا لفظ المباحث والباحث سهو

الحاشية المرقومة برقم (١٧)

تداولته الايدى الغرض منها بيان معنى المتداولة ولم تحو حاصله اظهر

الحاشية المرقومة برقم (١٨)

التطاول عدم الانقیاد

فی هذه الحاشیة سبعة اغراض

الاول بیان المعنی للمتطاولة باعتبار المصدر فبیّنه بقوله **التطاول الانقیاد**

والثانی تمهید للاعتراض الاتی فبیّنه بقوله **التطاول عدم الانقیاد**

والثالث دفع وهم وهو ان هذا المعنی وجدته من نفسک ولایقول به احد دفعه بقوله **علی مافی التاج** فلیس هذا المعنی من عند نفسی حتی یرد مایرد

والرابع الاعتراض وهو انه اذاکان معنی التطاول عدم الانقیادلایصح توصیف الصحف بالمتطاولة لان التطاول من خواص ذوی الارواح والصحف لیست کذالک واشار الیه بقوله **ولا یناسب ههنا**

والخامس جواب لهذا السوال فاجاب عنه بقوله **وکانه اخذمن الطول** حاصله ان المتطاولة لیست مأخوذة من التطاول بمعنی عدم الانقیاد بل بمعنی الطول یعنی ان التطاول مأخوذ من الطول والطول لیس من خواص ذوی الارواح بل هو اعم

والسادس دفع الاعتراض حاصله اذاکان مأخوذا من الطول فیناسب للشارح ان یقول الصحف الطویلة لم قال الصحف المتطاولة دفعه بقوله **وقصد المبالغة فی زیادة اللفظ** حاصله ان الشارح قال المتطاولة للمبالغة لان زیادة المبانی تدل علی زیادة المعانی

والسابع جواب ثان لسوال المصدربقوله **ولایناسب** فی هذه الحاشیة واشار اله بقوله **ولایبعدان یراد بقوله** حاصله ان التطاول بمعنی عدم الانقیاد واللازم لعدم الانقیاد ان لا یکون حاصلا الا بتکلف والکتب المتطاولة کذالک لانها تأبی عن ان یطلع علی دقائقها الاواحد بعد واحد

الحاشیة المرقومة برقم (۱)

الارتجال الاتیان بشعر وغیرہ

فی ہذہ الحاشیۃ خمسۃ عشر غرضاً

الاول بیان معنی الارتجال فبیّنہ بقولہ **الارتجال الاتیان بشعر وغیرہ من غیر روٴیۃ وفکر**

والثانی دفع الاعتراض وہو ان لفظ حال منصوب وللنصب وجوہ متعددۃ فما وجہہ دفعہ بقولہ **وقولہ حال اشتغال ظرف لاملیتہا** حاصلہ انہ منصوب علی الظرفیۃ لاملیتہا

والثالث تعیین لغۃ الاشتغال عیّنہ بقولہ **والاشتغال بالغین المعجمۃ** حاصلہ ان الاشتغال بالغین المعجمۃ لا بالعین المہملۃ

والرابع بیان المأخوذ منہ المجرد للاشتغال بیّنہ بقولہ **من الشغل** حاصلہ ان الاشتغال مأخوذ من الشغل الذی ہو المجرد

والخامس تعیین مصداق بعض من لہ توقد فعیّنہ بقولہ **واراد بالرجل المشتغل الفاضل** حاصلہ ان المراد بالرجل المشتغل ہو الفاضل عبداللہ الیزدی تلمیذ الشارح

والسادس تعیین لغۃ الاشتعال فعیّنہا بقولہ **والاشتعال بالعین المہملۃ** حاصلہ ان الاشتعال بالعین المہملۃ لا بالمعجمۃ

والسابع بیان المأخوذ منہ للاشتعال فبیّنہ بقولہ **من الشعلۃ** حاصلہ ان الاشتعال مأخوذ من الشعلۃ

والثامن دفع الاعتراض وہو ان الشعلۃ تکون للنار فکیف یصح ہذا المعنی ہہنا فدفعہ بقولہ **کنایۃ عن حدۃ الذہن** حاصلہ ان ہذا الاعتراض انما یرد لو کانت الشعلۃ علی معناہا ولیست کذلک لان الشعلۃ کنایۃ عن حدۃ الذہن فلا یرد ما یرد

والتاسع دفع الاعتراض وحاصله ان المعارج لا بدله من المفرد فما مفرده

والعاشر تنبيه على ان المعارج جمع لا اسم جمع فبيّنهما بقوله **والمعارج جمع معرج** حاصله ان مفرد المعارج هو المعرج فيكون المعارج جمعالا اسم جمع

والحادی عشر دفع الاعتراض حاصله انه اذاكان المعارج جمع معرج والمعرج مفرد فلابد للمفرد من المعنى فدفعه بقوله **هو السلم والمصعد** واسم سهو

والثانی عشر بيان معنى العلم فبيّنه بقوله **العلم الجبل المرتفع** فمعنى العلم هو الجبل المرتفع

والثالث عشر دفع الاعتراض حاصله ان هذا المعنى للعلم لا يصح ههنا لان التهذيب ليس بجبل مرتفع فدفعه بقوله **كناية عن المشهور** وعن الشهورسهو حاصله كما يكون الجبل المرتفع مشهورا كذلک التهذيب مشهور والشهرة لازم للجبل المرتفع

والرابع عشر بيان معنى الرشاقة بيّنه بقوله **الرشاقة حسن القد** ففيه ايماء الى ان ترتيبه محبوب بالطبع لان الرشاقة حسن قد المحبوب

والخامس عشر دفع الاعتراض وهو ان هذا المعنى للرشاقة لا يصح ههنا لان حسن القد يكون للاجسام والتهذيب ليس بجسم فدفعه بقوله **والمراد ههنا مطلق الحسن** حاصله ان المراد من الرشاقة ههنا مطلق الحسن وهو يجئ فى الاجسام وغيرها

الحاشية المرقومة برقم (٢)

من التوفيق

فى هذه الحاشية ثلاثة اغراض

الاول بیان المأخوذ منه لوفق بیّنه بقوله **من التوفیق** حاصله ان المأخوذ منه والمشتق منه لوفقه هو التوفیق

والثانی بیان المعنی الشرعی للتوفیق بیّنه بقوله **وهو جعل الاسباب موافقة** حاصله غیر محتاج الی البیان

والثالث بیان المعنی اللغوی له بیّنه بقوله **واما فی اللغة الخ**

الحاشیة المرقومة برقم (۳)

انه متعلق

فی هذه الحاشیة خمسة اغراض

الاول دفع الاعتراض حاصله ان بمنطق التهذیب جار ومجرور لابدله من متعلق فما متعلقه فدفعه بقوله **انه متعلق بالاشتغال** والمتعلق سهو حاصله ان متعلقه هو الاشتغال

والثانی تعیین معنی الباء علی هذا الجواب فعیّنه بقوله **والباء للصلة** والصلة تطلق علی ثلثة معان الاول صلة الموصول والثانی الزائد والثالث حرف الجر الذی یتعدی به الفعل الی المفعول وههنا المراد المعنی الثالث

والثالث دفع ثان لهذا الاعتراض فدفعه ثانیا بقوله **او بوفقه** ولوفقه سهو حاصله ان متعلقه اما هو وفقه

والرابع دفع ثالث لهذا الاعتراض فدفعه ثالثا بقوله **او برقاه** حاصله ان متعلقه اما هو رقاه

والخامس تعیین معنی الباء علی تقدیر هذین الدفعین الاخیرین فعیّنه بقوله **والباء للسببیة** حاصله ان الباء علی التقدیرین الاخیرین السببیة

الحاشیة المرقومة برقم (۴)

الضنة البخل بنعمة

فی هذه الحاشیة ثلاثة اغراض

الاول بیان معنی ولیضن باعتبار المصدر فبینه بقوله **الضنة البخل بنعمة** حاصله واضح

والثانی دفع الاعتراض حاصله ولیضن مشتق لا بدله من مشتق منه فما المشتق منه له فدفعه بقوله **الضنة** حاصله ان المشتق منه له هو الضنة فلا یرد ما یرد

والثالث دفع الاعتراض وهو ان دعاء الشر قبیح والقبیح من الشارح الدوانی رحمه الله تعالی شنیع جدا لانه عالم عامل کما قرر فی مناقبه فدفعه بقوله **وانما کان قبیحاً** الخ حاصله ظاهر

الحاشیة المرقومة برقم (۵)

هو والتوکل

فی هذه الحاشیة خمسة اغراض

الاول بیان معنی التکلان فبینه بقوله **والتوکل هو التشبث بالحق والانقطاع عن الخلق**

والثانی دفع الاعتراض حاصله ان التکلان مبتدأ معرفة وحقه ان یکون مقدما علی الخبر وهو علی الله وههنا الخبر مقدم علی المبتدأ فدفعه اولاً بقوله **وتقدیم الخبر لفائدة الحصر** حاصله قدم الخبر لیکون التکلان محصورا فی الخبر وثانیا بقوله **ورعایة السجع** حاصله انه قدم الخبر لیوافق قوله علی الله التکلان لقوله انه خیر مزاعان فی السجع وان قدم المبتدأ ای التکلان علی الخبر

والثالث دفع الاعتراض وهو ان الحول يكون بمعنى السنة والعام فلا يكون فيه مدح لله تعالى مع ان المقصود من هذا الكلام مدح الله تعالى فدفعه بقوله **ولا حول ای لا اعراض عن المعاصی** حاصله ان الحول بمعنى الاعراض لا بمعنى السنة والعام

والرابع دفع الاعتراض الاخر وهو انه للقوة لا بد من المقوی عليه وههنا ليس بموجود فدفعه بقوله **لا قوة على الطاعة** حاصله . ان المقوی عليه محذوف وهو لفظ على الطاعة

والخامس دفع الاعتراض الاخر حاصله ان الباء في قوله الا بالله للاستعانة وادخال باء الاستعانة على لفظ الله قبيح لانها تدخل على الالة دفعه بقوله **الا باعانة الله الكريم** حاصله ان مدخول الباء محذوف وهو لفظ الاعانة

(توضيح الشرح)

هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل

في هذا الشرح ثلاثة عشر غرضا

الاول بيان المعنى الاصطلاحی للحمد

والثانی دفع الايراد يرد على المصنف ان الحمد لا يخلو اما ان يكون معرفة اونكرة فان كان معرفة فالمعرفة عند المنطقی تجئ بالمركب من الجنس والفصل وههنا هو منتف وان كان نكرة يلزم تنكير المبتدأ وهو غير جائز

والثالث دفع الاعتراض وهو ان الحمد مجهول والحكم على المجهول باطل فاشار الى هذه الاغراض بقوله **هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل** حاصل الاول ان الحمد فی الاصطلاح وصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل **فان قيل** لم ترك المعنى اللغوی للحمد؟ **قلنا** هذا كتاب المنطق وبيان المعانی اللغوية يكون فی كتب اللغة فلذا تركه **فان قيل** لم ترك

التعریف المشهور للحمد وهو الثناء والنداء باللسان الخ ؟ **قلنا** التعریف المشهور مورد للاعتراض وهو ان هذا التعریف لیس بجامع لافراده لانه یخرج منه حمد الله تعالی لان المذکور فیه لفظ اللسان وهو یکون للاجسام والله لیس بجسم وهذا الاعتراض وان کان مجابا باجوبة متعددة کما تجئ فی الحاشیة (۵) لکنه مورد للاعتراض فلذا ترکه **فان قیل** تعریف الشارح ایضامورد للاعتراض وهو ان تعریفه غیر مانع اذ یدخل فیه المدح لان تعریف الحمد بتمامه صادق علیه کما سیجئ عن قریب مع جوابه ؟ **قلنا** تعریف الشارح مورد للاعتراض الواحد وهو ماذکرته والتعریف المشهور مورد للاعتراضین لان هذا الاعتراض ایضا وارد علی التعریف المشهور والمورد للاعتراض الواحد اولی من المورد للاعتراضین

وحاصل الثانی ان الحمد معرفة بالمعرفة عند المنطقی وهو المرکب من الجنس والفصل لان قوله **الوصف** جنس شامل للمدح والذم والاستهزاء والسخریة وقوله **بالجمیل** فصل یخرج به المدح باعتبار لام العهد والذم وقوله **علی جهة التعظیم والتبجیل** فصل اخر خرج به الاستهزاء والسخریة **فان قیل** ان ذکر الجهة فی قوله علی جهة التعظیم لا یصح لان الجهة علی نوعین حکمیة ومنطقیة فالحکمیة تجئ بمعنیین الاول الابعاد الثلاثة الطول والعرض والعمق والثانی الجهات الستة وهی الفوق والتحت والیمین والشمال والخلف والقدام ولا یصح واحد منهما لا نهما مختصان بالاجسام والتعظیم لیس بجسم والجهة المنطقیة ما یذکر فی القضایا کالدوام واللادوام والضرورة واللاضرورة والامکان وغیرها وهذه مختصة بالقضایا والتعظیم لیس بقضیة ؟ **قلنا** الجهة ههنا بمعنی العلة فلا یرد مایرد **وحاصل الثالث** ان الحمد لیس بمجهول بل معلوم لانه الوصف بالجمیل علی جهة التعظیم والتبجیل **فان قیل** التبجیل بمعنی التعظیم فذکره بعد التعظیم مستدرک ؟ **قلنا** اولاذکره لرعایة السجع بالجمیل **وثانیا** ان المراد من التعظیم تعظیم ظاهری ومن التبجیل تعظیم باطنی والتعظیم الظاهری ان یوصف المحمود بالالفاظ التی تدل علی عظمته والتعظیم الباطنی ان یجعل المحمود عظیما فی القلب ویعبر عنه

بالفارسية به بزرگ داشت ورول وثالثا ان المرادمن التعظيم تعظيم باطني ومن التبجيل تعظيم ظاهري ورابعا ان ذكره مستدرك اذالم يكن في ذكره فائدة وههنا الفائدة موجو دة وهو التاكيد

والرابع تمهيد للنسبة الاتية

والخامس دفع الاعتراضين الاول ان بالجميل قيدوالقيد قديكون احترازيا وقديكون اتفاقيا فما هو والثاني ان تعريف الحمد ليس بمانع عن الغير لانه يدخل فيه المدح لانه ايضاوصف بالجميل وهما متغائران اشار الى هذين الغرضين بقوله **والمراد بالجميل الاختياري** حاصل الغرض الرابع ظاهر وحاصل الخامس باعتبار الاعتراض الاول ان هذاالقيد احترازي احترز به عن المدح وباعتبار الاعتراض الثاني ان المدح لا يدخل في تعريف الحمد لان اللام في بالجميل عهدي والمعهودبه اختياري والمدح ليس باختياري

والسادس بيان الدليل لدفع الاعتراضين فبيّنه بقوله **لانه صفة للفعل** صغرى **وهو لا يكون الا بالاختيار** كبرى ينتج ان الجميل صفة للاختياري لكن هذاالدليل لم يثبت مدعاء ناوهو الجميل اختياري فنجعل هذه النتيجة صغرى ونضم اليها مقدمة اجنبية ونجعلها كبرى هكذا ان الجميل صفة للاختياري وكل ما هو صفة للاختياري فهو اختياري فثبت ان الجميل اختياري

والسابع نصرة المدعى والدليل المذكورين قبل واشاراليه بقوله **كذاذكره المصنف في حاشية الكشاف** حاصله ظاهر والغرض من النصرة دفع الاعتراض وهو ان تقييد الجميل بالاختياري لايصح لان المصنف لا يرضى به وتوجيه القول بما لايرضي به قائله غير جائز فدفعه بقوله **كذاذكره المصنف** يعني ان المصنف راض به **فان قيل** هذا الاستشهاد ليس بصحيح لان المصنف صرح في الكشاف ان المحمود عليه اختياري لانه قال الحمدهو الثناء والنداء على الجميل والجميل مدخول كلمة على ومدخولها يكون محمود ا عليه والجميل في تعريف الشارح الدواني رحمه الله مدخول كلمة الباء ومدخولهايكون محمودابه لاعليه حاصله ان الشارح اثبت اختيارية المحمودبه والمصنف اختيارية المحمود عليه ؟

قلناً اولا ان المحمود علیه وبه متحدان ذاتاومتغایران اعتباراعلی مذهب کماسیجئ فی الحاشیة (٢) فنختارهذاالمذهب **وثانیا** ان الکاف فی کذاذکره للتشبیه لا للاستشهاد والمشبه مغائرللمشبه به واجاب هذاالجواب قاضی القضاة رحمه الله **وثالثا** ان الکاف للاستشهاد والاستشهاد فی الدلیل لا فی المدعی ودلیل المصنف فی الکشاف عین دلیل الشارح ههنا **ورابعا** ان الاستشهادفی المدعی نسلمه لکن المراد من الاستشهاد استشهاد فی نفس الاختیاریة مع قطع النظر عن المحمود علیه وبه

والثامن بیان النسبة بین الحمد والمدح فبیّنها بقوله **والمدح یعم الاختیاری وغیره** حاصله ان الحمد خاص لانه مختص بالاختیاری والمدح عام لانه یجئ فی الاختیاری وغیره

والتاسع بیان الاستشهاد بالمحاورة العربیة علی النسبة المذکورة فبیّنه بقوله **یقال مدحت اللؤلؤعلی صفائها ولا یقال حمدتها** حاصله ظاهر

فان قیل ان المثال لا یطابق مع الممثل لان الممثل ممدوح به والمثال للممدوح علیه لان المذکور فیه کلمة علی ومدخول کلمة علی یکون ممدوحا علیه فلا یصح الاستشهاد به ؟ **قلنا** اولا ان المذهب قائل باتحاد ذاتی بینهما فالمثال باحد هما مثال بالاخر وههنا نختار هذا المذهب فیصح الاستشهاد به **وثانیا** ان المثال قدتم بقوله مدحت اللؤلؤ وقوله علی صفائها من متمماته **فان قیل** لما تم المثال بهذاالقول لم ذکر هذه العبارة ؟ **قلنا** الامثال کالاعلام فی محافظتها من التغییر بقدر الامکان

والعاشر بیان المذهب الثانی فی الحمد والمدح فبیّنه بقوله **وقیل المدح ایضا مخصوص بالاختیاری** تفصیل المقام ان فی الحمد والمدح ثلاثة مذاهب احدهامذهب الجمهور وهو ماسبق من خصوص الحمد وعموم المدح وثانیهامذهب العلامة الانباری وهو یقول ان المدح ایضااختیاری کالحمدوله دلیلان احدهما ان صاحب الکشاف قال الحمد والمدح اخوان والاخوة

انماتصح اذاکان المدح اختیاریا کالحمد وثانیهما ان صاحب الفائق قال الحمد هو المدح والوصف بالجمیل والحمد یکون مدحا اذاکان اختیاریین والمذهب الثالث سیجئ

(الحادی عشر) جواب عن استشهاد الجمهور بقوله مدحت اللؤلؤ علی صفائها اجاب عنه بقوله **ومثال اللؤلؤ مصنوع** من غیر العرب لا منهم والمعتبر الاستشهاد المسموع لا المصنوع وهذا المذهب الثانی مردود لان الذاهب الی هذا المذهب لیس بمعلوم وما قال ان الذاهب هو العلامة الانباری او صاحب الکشاف فهو افتراء علیهما والاول معلوم ذاهبه وهو الجمهور والمذهب المعلوم ذاهبه اولی من المذهب الغیر المعلوم

والجواب عن الدلیل الاول ان المراد من الاخوۃ التناسب فی الاشتقاق الکبیر وهو التناسب فی الحروف دون الترتیب وههناکذلک لان حروفه الحمد والمدح واحدۃ وهی الحاء والدال المهملتین والمیم مع ان الاخوۃ تحصل بالعکس ایضا اعلم ان الاشتقاق فی اللغۃ پارہ کردن وفی الاصطلاح ان تجدبین اللفظین تناسبا فی احد المدلولات الثلاثۃ من المطابقی والتضمنی والالتزامی واشتراکافی جمیع الحروف الاصلیۃ مرتباکضرب من الضرب وهواشتقاق صغیر اوغیرمرتب کجبذمن الجذب وهو اشتقاق کبیر واشتراکا فی اکثر الحروف الاصلیۃ مع التقارب فی المخرج فی مابقی من الحروف کالنعق من النهق وهو اشتقاق اکبر **وعن الدلیل الثانی** ان هذاتفسیر الخاص بالعام **والجواب** عن جواب الاستشهاد ان حکم المصنوعیۃ علی المثال غیر صحیح لان هذا الباب واسع فلم یثبت احد مدعاه لوکان حکم المصنوعیۃ علی المثال صحیحا

(الثانی عشر) بیان المذهب الثالث بیّنه بقوله **وقیل الحمد یعم الاختیاری وغیرہ ایضا کالمدح الا انه الخ** حاصله ظاهر ولذاهب هذا المذهب ثلاثۃ دلائل **احدها** ان الحمد ینسب الی امور غیر اختیاریۃ کما یقال حمدت زیدا علی شجاعته والشجاعۃ لیست فی اختیاره **وثانیها** ان صاحب الکشاف قال ان الحمد والمدح اخوان والاخوۃ انما تحصل اذاکان الحمد والمدح عامین **وثالثها** ان صاحب الفائق قال الحمد هو المدح والحمد انما یکون مدحا اذاکان الحمد عاما کالمدح

وهذا المذهب ضعيف والجواب عن الدليل الاول ان نسبة الحمد الى الشجاعة باعتبار الاثار المرتبة عليها والاثر المرتب على الشجاعة هو الجهاد مع اعداء الدين كجهاد طلباء افغانستان مع اعداء الاسلام والجهاد امر اختيارى لان كثيرا من الناس فى زماننا لا يجاهدون فى سبيل الله

والجواب عن الثانى والثالث قد مر سابقا

الثالث عشر بيان الفرق بينهما باعتبار المحمود عليه والممدوح عليه على هذا المذهب فبينه بقوله **الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريا بخلاف الممدوح عليه** حاصله غير محتاج الى التحرير



فيه اشارة الى ستة امور

الاول اشارة الى اختيار المذهب الاول باربعة اوجه **احدها** ان الشارح الدوانى ذكر المذهب الاول بطريق الجزم والاخيرين بطريق التمريض **وثانيها** انه ذكر المذهب الاول مقدما والاخيرين مؤخرين **وثالثها** انه ذكر المذهب الاول مع الدليل وهو قوله **لانه صفة** والاخيرين بلا دليل **ورابعها** انه ذكر المذهب الاول مع الاستشهادين وهو قوله كذا ذكره وقوله يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها والاخيرين بدون الاستشهاد وهذه الوجوه وجوه الاختيار

والثانى فيه اشارة الى الاعتراض الوارد على المذهب الثالث والجواب عنه **وتقرير الاعتراض** انه اذا كان المحمود عليه على هذا المذهب اختياريا كان المحمود به ايضا اختياريا واذا كان المحمود به عاما من الاختيارى وغيره كان المحمود عليه ايضا عاما لكونهما متحدين بالذات فاختيارية احدهما تستلزم اختيارية الاخر وكذا عدمه عدمه فلا يحصل الفرق بين الحمد والمدح باعتبار المحمود عليه مع ان صاحب هذا المذهب قائل بالفرق

وتقریر الجواب ان اختیاریۃ المحمود علیہ انما شرطت فی المحمود علیہ الکلامی لا الواقعی والمحمود علیہ وبہ انما یکونان متحدین فی الواقع وصاحب ھذا المذھب لیس بقائل باختیاریۃ المحمود علیہ فی الواقع والمحمود علیہ الواقعی عبارۃ عن اسناد الوصف الحسن الی المحمود فی نفس الامر والواقع والمحمود علیہ الکلامی عبارۃ عن اسناد الوصف الحسن الی المحمود فی الکلام بان یکون مدخولا لکلمۃ علی

ونقول ثانیا ان المحمود علیہ عبارۃ عن الباعث علی الحمد فعلی ھذا التقدیر یکون المحمود علیہ وبہ متغائرین بالذات فاختیاریۃ احدھما لا تستلزم اختیاریۃ الاخر وکذا التعمیم

والثالث فیہ اشارۃ الی الاعتراض الوارد علی المذھب الاول والجواب عنہ **وتقریر الاعتراض** انہ اذا کان المدح عاما علی ھذا المذھب فالاولی ان یذکر المدح فی اوائل الکتب لانہ اعم والاعم اعم فائدۃ **وتقریر الجواب** ان المدح وان کان عاما باعتبار الذات لکنہ باعتبار التحقق خاص والحمد عام لان تحقق الحمد یکون فی الواجب تعالی والممکن والمدح مختص بالممکن

والرابع فیہ اشارۃ الی دلائل المذھبین الاخیرین والجوابات عنہا کمامرت

والخامس فیہ اشارۃ الی الاعتراض الاخر الوارد علی الاول والثانی والجواب عنہ **تقریر الاعتراض** انہ فی قولہ تعالی عسی ان یبعثک ربک مقاما محمودا وقع محمودا صفۃ للمقام ولا اختیار لہ **وتقریر الجواب** ان المحمود صفۃ للموصوف المقدر وھو صاحبہ یعنی صفۃ بحال متعلقہ تقدیر العبارۃ ھکذا عسی ان یبعثک ربک مقاما محمودا صاحبہ کالکتاب الکریم والاسلوب الحکیم

والسادس فیہ اشارۃ الی الاعتراض الاخر الوارد علی ھذین المذھبین والجوابات الثلاثۃ عنہ **تقریر الاعتراض** ان الحمد للہ تعالی بقولہ اللہ عالم وقادر یکون حمدا مع ان المحمود بہ وھو القدرۃ والعلم لا یکون فی اختیار اللہ تعالی والا یلزم ان تکون صفات اللہ تعالی حادثۃ لان کل ما یکون اختیاریا یکون مسبوقا بالقصد وکل ما یکون کذلک یکون مسبوقا بالعدم وکل ما یکون

مسبوقا بالعدم یکون حادثا فتکون صفات اللہ تعالی حادثة **وتقریر الجواب** الاول ان صفات اللہ تعالی اختیاریة باعتبار الاثار المرتبة کالانکشاف المرتب علی العلم والایجاد المرتب علی القدرة **وتقریرالجواب** الثانی ان الاختیار شرط فی حمد العباد للعباد ولایشترط فی حمد اللہ تعالی سواء کان ذلک الحمد صادرا من اللہ تعالی او من العبد **وتقریرالجواب** الثالث انالانسلم ان الاختیاریة لا تکون موجودة فی حمد اللہ تعالی لان معنی کون المحمود به اختیاریا للمحمود ان یکون المحمود به صادرا عن الحامدبالاختیار او یکون صادرا عن الفاعل المختار وصفات اللہ تعالی وان لم تکن صادرة من اللہ تعالی بالاختیار لکنها صادرة عن الفاعل المختار لان اللہ تعالی فاعل مختار فی باقی الامور سوی الصفات

(توضیح الحواشی)

الحاشیة المرقومة برقم (۲)

اطلق قدس سره الوصف

فی هذه الحاشیة خمسة اغراض

الاول اعتراض علی الشارح الدوانی فاعترض علیه بقوله **اطلق قدس سره الوصف فی تعریف** حاصله ان الجلال الدوانی شارح لمتن المصنف والمصنف قیّد الثناء باللسان فعلی الشارح ان یقیده به لیوافق الشرح مع المشروح

والثانی جواب لهذاالاعتراض بالجوابین فاجاب عنه اولاًبقوله **اما لان المتبادر منه الخ** والضمیر فی منه راجع الی الوصف وحاصل هذاالجواب ظاهر واجاب عنه ثانیا بقوله **واما لان التقییدبه یخرج** حاصله ان تعریف المصنف لیس بجامع لافراده لانه یخرج منه حمد اللہ تعالی لان المذکور فیه لفظ اللسان وهو یکون للاجسام واللہ لیس بجسم فیکون تعریف المصنف محلا للاعتراض وتعریف الشارح لیس محلا للاعتراض فلذا ترکه

الثالث جواب عن الجواب الثانی بجوابات سبعة فاجاب عنه اولاً بقوله **مثل ان يخصص الحمد بحمد العباد** حاصله ان تعريف المصنف للحمد مختص بحمد العباد وان خرج حمد الله تعالى لا يضر **يرد** على هذا الجواب اولا ان تخصيص الحمد بحمد العباد ترك الحمد الكامل وهو حمد الله تعالى نفسه وذاته واختيار الحمد الغير الكامل وذا لايجوز **ويرد** عليه ثانيا ان هذا فن المنطق والحمد ههنا مذكور فی كتاب المنطق والتعميم انسب فی فن المنطق **ويجاب** عن هذا الايراد ان التعميم انسب فی قواعد المنطق لا فی كل شئ ذكر فی المنطق **ويرد** عليه ثالثا ان هذا مقام انحصار جميع المحامد فی جنابه جل جلاله والتخصيص ينافی انحصاره فيه تعالى وهذا معنى قوله **مع ان المقام ياباه كل الاباء**

وثانيا بقوله **اويقال اطلاق الحمد فی حقه تعالى مجاز عن اظهار الصفات الكاملة** حاصله ان تعريف المصنف تعريف للحمد الحقيقی واطلاق الحمد فی حقه تعالى مجازی لانه مجاز عن اظهار الصفات الكاملة فلا بأس بعدم شموله للحمد المجازی **ويرد** عليه انه حينئذ يلزم ان يكون الحمد الكامل معنى مجازيا والحمد الغير الكامل معنى حقيقا وهو لا يجوز

وثالثا بقوله **او عن انه خلق حمد ذاته** حاصله ظاهر ويرد عليه مايرد على الجواب الثانی

ورابعا بقوله **اويقال انه لمطلق الحمد باعتبار اشهر افراده** وهو حمد العباد والتعريف بالاخص جائز وهو التعريف المقيد باللسان وحاصل هذا الجواب ظاهر **ويرد** عليه انه اذا كان تعريف المصنف تعريفا باعتبار اشهر افراده فلا بد للحمد من تعريف اخر فی كتب اللغة وهو لم يسمع الى الان **ويرد** عليه ايضا ان تعريف الشئ بالاخص وان جائزا لكن الاولى تعريف بالمساوی

وخامسا بقوله **اويقال ذكر كناية عن كونه من مقولة القول والكلام** حاصله ظاهر **ويرد** عليه ان هذه الكناية تحصل ايضا من تعريف الشارح لانه ذكر فيه لفظ الوصف والوصف بالجميل يكون من

مقولة والكلام ويرد عليه الايراد الاخر وهو ان المقولات عشرة ليست منها القول والكلام ويجاب عنه ان المراد من المقولة افراده

وسادسا بقوله اويقال ان التخصيص باللسان اضافى بالنسبة حاصله ان ذكر اللسان للاحتراز عن الجنان والاركان اى لا يكون الحمد بالجنان والاركان

يرد عليه ان دعوى المصنف موضح للجزئين احدهما ان يكون الحمد باللسان وثانيهما ان لايكون بالجنان والاركان وجوابک باعتبار الجزء الثانی والمقصود كلاهما

وسابعا بقوله اويقال المراد باللسان مصدر التعبير مطلقا فلله مصدر التعبير بلاكيف موجود ويرد عليه ان هذا مجاز والمجاز مخل لحسن التعريف وهو غير مناسب

والرابع اشارة الى تكثير الجوابات عن هذا اشار اليه بقوله الى غيرذلک من التعسفات حاصله ان الجوابات الاخر ايضا موجودة

والخامس اشارة ثالثة الى بطلان هذه الجوابات السبعة اشار اليه بقوله مع ما فی بعضها الخ والمناقشات قدذكرت ذيل كل جواب واشار الفاضل اليزدى الى بطلان هذه الجوابات باشارات ثلاثة الاولى بقوله ويحوج الى ارتكاب تكلف والثانية بقوله من التعسفات الظاهرة والثالثة بقوله مع ما فی بعضها من المناقشات الخ

الحاشية المرقومة برقم (۷)

قال المحشى قوله على جهة التعظيم

فی هذه الحاشية ستة اغراض

الاول دفع الاعتراض وهو ان ذكر الجهة فی قوله على جهة التعظيم لا يصح لان الجهة على تسمين حكمية ومنطقية فالحكمية تجئ بمعنيين احدهما الابعاد الثلاثة وهی الطول والعرض

والعمق وثانيهما الجهات الستة وهى الفوق والتحت واليمين والشمال والقدام والخلف ولايصح واحد منهما لانهما مختصان بالاجسام والتعظيم ليس بجسم والجهة المنطقية ما يذكر فى القضايا كالدوام والضرورة وغيرهما والتعظيم ليس بقضية دفعه بقوله **المراد بالجهة ههنا الوجه والعلة** حاصله ظاهر لانه قد ذكر فى توضيح الشرح

والثانى تعيين الاضافة فى قوله على جهة التعظيم على تقدير الجهة بمعنى العلة فعيّنها بقوله **واضافته الى التعظيم بيانية** حاصله ان اضافة الجهة الى التعظيم بيانية وهى ما يكون المضاف اليه بيانا للمضاف وعينا له

والثالث بيان حاصل المعنى على هذا التقدير فبيّنه بقوله **فالمعنى الحمد هو الوصف بالجميل على التعظيم بان يكون علة للحمد** حاصله غير محتاج الى البيان

والرابع بيان فائدة قيد على جهة التعظيم فبيّنها بقوله **فيخرج الاستهزاء لان علة الاستهزاء ليس التعظيم** حاصله ان الفائدة فى هذا القيد اخراج الاستهزاء

والخامس رد على جواب عبدالله اليزدى عن الاعتراض الذى مر فى تشريح الغرض الاول فى صدر هذه الحاشية المصدر بقوله ان ذكر الجهة فى قوله على جهة التعظيم لا يصح الخ حاصل جواب عبدالله اليزدى ان الجهة بمعنى الطرز والطريقة اشار الى رد هذاالجواب بقوله **لاكماقال الفاضل من ان المراد من الجهة الطرز والطريقة** ولفظ الوجه سهو والصحيح لفظ الجهة وحاصله ظاهر

والسادس اعتراض على الشارح الدوانى بقول السيد الشريف اعترض عليه بقوله **وقال السيدالشريف فى بعض تصانيفه انه لا حاجة الى اقحام** الاقحام دراوردن چيزى دچيزى بصف حاصل الاعتراض انه لا حاجة الى قيد على جهة التعظيم لاخراج السخرية لانها تخرج بلفظ

الوصف بالجمیل والثناء لان المتبادر منه ان یکون بقصد المعنی وفی السخریة لیس قصد المعنی موجودا

اجیب عنه بان دلالة الوصف والثناء علی قصد المعنی دلالة التزامیة وهو مهجور فی التعریفات

الحاشیة المرقومة برقم (۸)

(التعظیم والتبجیل اما مترادفان)

فی هذه الحاشیة ستة اغراض

الاول دفع الاعتراض وهو ان التبجیل بمعنی التعظیم فذکر التبجیل بعد التعظیم مستدرک فدفعه بقوله **التعظیم والتبجیل اما مترادفان** حاصله ان التعظیم والتبجیل مترادفان وذکر احد المترادفین بعد الاخر لیس بمستدرک بل هو مفسر والمفسر لا یکون مستدرکا

الثانی دفع الاعتراض الوارد علی هذا الدفع حاصله انه اذا کان التعظیم والتبجیل مترادفین فکیف یصح عطف التبجیل علی التعظیم لان الاصل فی العطف المغایرة دفعه بقوله **فائدة العطف علی هذا** حاصل هذا واضح لانه یعلم من الحاشیة

الثالث دفع الاعتراضین المذکورین ثانیا فدفعهما بقوله **او محمول احدهما** حاصله ان احدهما من التعظیم والتبجیل محمول علی التعظیم الظاهری والاخر علی الباطنی فلا یکون ذکر التبجیل بعد التعظیم مستدرکا وایضا صح العطف

الرابع دفع الاعتراضین المذکورین ثالثا دفعهما بقوله **او یحمل اللام فی التعظیم علی العهد** حاصله ان العطف هٰهنا للتاکید والتاکید لیس بمستدرک ولا یقتضی المغایرة

الخامس دفع الاعتراضین المذکورین رابعا دفعهما بقوله **اورعایة للسجع** مع الجمیل فلا یکون مستدرکا وصح ایضا العطف

السادس بيان الدليل لكون اللام فى التعظيم استغراقيا كما قال فى الدفع الثالث بيّنه بقوله **لان الاستغراق هو المفهوم** الخ حاصله يعلم من الحاشية

الحاشية المرقومة برقم (٩)

ان قلت هذا القياس الخ

الغرض منها الاعتراض والجواب عنه وحاصلهما ظاهر

الحاشية المرقومة برقم (١٠)

وحاصل الدليل ان الجميل صفة

فى هذه الحاشية اربعة اغراض

الاول دفع الاعتراض المذكور فى الحاشية (٩) فدفعه بقوله **فحاصل الدليل** حاصله ظاهر

الثانى ايراد ثلاث ايرادات على هذا الدفع فاوردها بقوله **واورد عليه غياث الحكماء ثلاث ايرادات** حاصلها ظاهر

والثالث دفع هذه الايرادات فدفعها بقوله **والجواب عن الايراد الاول** حاصل الدفع غير محتاج الى التحرير

والرابع دفع الاعتراض الوارد على جواب الاعتراض الثالث حاصله انه اذا كان المراد من الصفة للاختيارى محمولة عليه بالمواطاة تصير كبرى القياس الثانى جزئية مع ان هذا شكل اول وشرط انتاجه كلية الكبرى فدفعه بقوله **والمقام اقناعى فلاباس** حاصله ان المقصود من القياس هو التوضيح لا الاستدلال والتوضيح يحصل منه او الغرض من قوله **والمقام اقناعى فلاباس** جواب عن اعتراض وارد على الجواب عن الايراد الثالث حاصل الاعتراض ان الحسن بفتح

الحا، والسین المهملیتین محمول علی الصلوۃ بالمواطاۃ مع انه غیر اختیاری فدفعه بقوله **والمقام اقناعی** ای یقنع به رجل لانه لیس من الاعتقادیات والفقه وغیرهما **ویدفع** ثانیا بان قوله کل صفة للاختیاری اختیاری اکثریة لا کلیة **ویدفع** ثالثا بان جسن الصلوۃ یکون بتعدیل الارکان وهو اختیاری

الحاشیة المرقومة برقم (۱)

(فیه ان قوله تعالی عسی ان یبعثک ربک)

فی هذه الحاشیة اربعة اغراض

الاول اعتراض علی الشارح الدوانی فاعترض علیه بقوله **فیه ان قوله تعالی** حاصله ان محمودا وقع صفة للمقام مع انه لا اختیار له لانه لا شعور له ولا ارادة له حتی یصدر عنه الافعال الاختیاریة تم الاعتراض **الشعور** کیفیة فی الحیوان تصدر عن حواسه بها یمتاز المحسوسات بعضها عن بعض والارادة صفة فی الحیوان بها یترجح احد المقدورین علی الاخر

والثانی اعتراض اخر علیه فاعتراض علیه بقوله **علی انه یلزم ان لا یصح** حاصله ان حمده تعالی لنفسه لا یصح اطلاق الحمد علیه لانه لا اختیار له تعالی فی اصدار الصفات عنه تعالی والا یلزم کون صفات الله تعالی حادثة لان کل ما یکون اختیاریا یکون مسبوقا بالقصد وکل ما یکون کذالک یکون مسبوقا بالعدم وکل ما یکون مسبوقا بالعدم یکون حادثا فتکون صفات الله تعالی حادثة

والثالث دفع هذین الاعتراضین بالجواب المشترک فدفعهما بقوله **الا ان یقال** حاصله ظاهر

والرابع دفع الاعتراض الثانی فدفعه بقوله **وقیل فی الجواب عن العلاوۃ** حاصله ظاهر

الحاشیة المرقومة برقم (۲)

(قدیقال ما قرره المصنف)

فی هذه الحاشیة اربعة اغراض

الاول اعتراض علی الشارح الدوانی فاعترض علیه بقوله **قدیقال ماقرره المصنف** حاصله ظاهر

الثانی اعتراض علی هذا الاعتراض فیکون جوابا عنه فاعترض علیه بقوله **لا یقال الباء ههنا** حاصله ظاهر

الثالث جواب عن الاعتراض الثانی فاجاب عنه بقوله **لانا نقول** حاصله ظاهر

والرابع دفع الاعتراض الاول فدفعه بقوله **وغایة التوجیه** حاصله ان الدلیل الذی ذکره الشارح بعینه دلیل المصنف فی الکشاف والجوابات الاخر قدذکر نا ها من قبل قوله **فتامل** فیه اشارة الی الجوابات الاخر قدمرت

الحاشیة المرقومة برقم(۲)

(اعلم ان کذاههنا علی معناه الاصلی)

الغرض منها دفع الاعتراض حاصله ان کذا من الکنایات عن العدد والکنایة عن العدد ههنا لا تتصور فدفعه بقوله **اعلم ان کذاههنا علی معناه الاصلی** حاصله ظاهر

الحاشیة المرقومة برقم (۳)

(وجه الاستشهاد ان تعلق المدح)

فی هذه الحاشیة خمسة اغراض

الاول بیان تطبیق الاستشهاد للمستشهد له فبینه بقوله **وجه الاستشهادان تعلق المدح باللؤلؤ**

حاصله غنی عن البیان

الثانی تفریع علی هذا التطبیق ففرّع علیه بقوله **فعلم من هذین الاستعمالین** حاصله واضح

الثالث دفع الاعتراض الذی ذکره فی اخیرهذه الحاشیة ای الرابعة فدفعه بقوله **واما لفظ علی صفانها** حاصله ظاهر

الرابع اشارة الی نفس صحة دخول علی صفانها فی المثال فاشارالیه بقوله **نعم لو استشهد** حاصله ان علی صفانها یکون داخلا فی المثال لو استشهد به علی القول الاخیر وهو قوله الحمد یعم الاختیاری وغیره

الخامس تصریح بالاعتراض الذی مردفعه فی الغرض الثالث فی هذه الحاشیة فصرّح بقوله **فلایرد ح ان الظاهر** الخ

الحاشیة المرقومة برقم (۴)

قائله صاحب الکشاف والفائق

لعل هذه العبارة غلط والعبارة الصحیحة هکذا **دلیل قائله قول صاحب الکشاف والفائق** لان قاضی القضاة قال هذاافتراء علیهماوقائل هذاالمذهب مجهول ولان قول المحشی فی هذه الحاشیة وهو قوله **ویمکن ان یوجه کلامهما** الخ یکاد ان لا یصح لان هذا توجیه بما لا یرضی به قائله وهو غیرجائز

فی هذه الحاشیة غرضان

[illegible] بيان دليل هذا المذهب فبيّنه بقوله دليل قائله قول صاحب الكشاف والفائق حيث وقع فی الكشاف حاصله قد مر فی توضيح هذا المذهب فی توضيح الشرح

[illegible] الجواب عن هذين الدليلين فاجاب عنهما بقوله ويمكن ان يوجه كلامهما من جانب وحاصل هذين الجوابين قد مر

الحاشية المرقومة برقم (۵)

جواب سوال مقدر

الغرض منها بيان غرض الشارح الدوانی من قوله ومثال اللؤلؤ مصنوع فبيّنه بقوله جواب سوال مقدر حاصله ان الغرض منه جواب سوال مقدر

الحاشية المرقومة برقم (۶)

اعلم انه لا بد فی الحمد

فی هذه الحاشية ثلاث عشر غرضاً

الاول بيان اركان الحمد والمدح فبيّنها بقوله اعلم انه لابد فی الحمد حاصله ان اركان كل واحد من الحمد والمدح اربعة وهی الحامد والمحمود والمحمود به والمحمود عليه والمادح والممدوح والممدوح به والممدوح عليه

والثانی تعريف المحمود به فعرّفه بقوله فالمحمود به وصف حسن مسند الی المحمود

والثالث بيان الاختلاف فی تفسير المحمود عليه فبيّنه بقوله واختلف فی تفسير المحمود عليه حاصل هذا بيّن

والرابع بیان المذھب الاول فی تفسیر المحمود بہ والمحمود علیہ فبیّنہ بقولہ **فقیل ان الوصف الحسن اذااعتبر** حاصلہ ان المحمود بہ وصف حسن باعتبار الاسناد والمحمود علیہ وصف حسن باعتبار الواقع والادعاء

والخامس بیان الفرق الاعتباری بینہما علی ھذاالمذھب فبیّنہ بقولہ **فلا فرق بینھما الاباالاعتبار** لان کل واحد منہما وصف حسن والفرق باعتبار الاسناد والواقع

والسادس تفریع علی ھذاالمذھب والفرق ففرّع علیہما بقولہ **فعلی ھذاالتفسیر** یبطل المذھب الثالث لانہ لا یتصور اختیاریۃ احد المتحدین دون الاخر لان ھذا منا قض للاتحاد

والسابع بیان المذھب الثانی فبیّنہ بقولہ **وقیل المحمودعلیہ** حاصلہ ان المحمود بہ وصف حسن مسند الی المحمود والمحمود علیہ ما کان مدخولا لکلمۃ علی

والثامن بیان النسبۃ بین المحمود بہ والمحمود علیہ علی ھذاالمذھب فبیّنہا بقولہ **فبین المحمود بہ والمحمود علیہ عموم وخصوص مطلقا** فمادۃ الاجتماع ھو الوصف الحسن المدخول لکمۃ علی فہو محمود بہ ومحمود علیہ ومادۃ الافتراق ھو الوصف الحسن الذی لا یکون مدخولا لکلمۃ علی فہو محمود بہ دون المحمود علیہ فالمحمود بہ اعم من المحمود علیہ

والتاسع بیان المذھب الثالث فبیّنہ بقولہ **والمشھور ان المحمودعلیہ** حاصلہ ان المحمود بہ وصف حسن مسند الی المحمود والمحمود علیہ ما کان باعثا علی الحمد وعلۃ لہ

والعاشر تعیین النسبۃ بینہما فعیّنہا بقولہ **فبین المحمود بہ والمحمود علیہ** حاصلہ ان بینہما عموما وخصوصا من وجہ

والحادی عشر بیان المواد الثلاثۃ لھذہ النسبۃ فبیّنہا بقولہ **فانہ قد یجتمعان** حاصلہ واضح کل الوضوح

ر الثانی عشر تفریع علی هذین المذهبین ففرّع علیهما بقوله **فعلی هذین التفسیرین**

ر الثالث عشر اشارة الی ضعف المذهب الثالث فاشارالیه بقوله **فنامل** حاصله انه اذاکان المحمود علیه باعثا علی الحمد فیقال له المحمود له لا المحمود علیه

الحاشیة المرقومة برقم (۷)

(لعله اشارة)

غرضه منها بیان غرض الشارح الدوانی من قوله فتأمل فبیّنه بقوله **لعله اشارة الی رد هذا المذهب** الخ

(توضیح الشرح)

(قیل الهدایة الدلالة علی ما یوصل الی المطلوب)

من ههنا الی قوله الاتی اثنا عشر غرضا

الاول وضاحة المشتق وهو هدانا باعتبار المشتق منه وهو الهدایة

ر الثانی بیان المذهبین فی تعریف الهدایة فبیّن هذین الغرضین بقوله **قیل الهدایة الدلالة علی مایوصل الی المطلوب** حاصلهما ظاهر **اعلم** ان الفرق بین هذین المعنیین ثابت بالوجوه الثلاثة احدها ان المعنی الاول عام لانه شامل للمسلم والکافر والثانی خاص بالمسلم فبینهما عموم وخصوص مطلقا وثانیها ان الایصال فی الاول وقع صفة الطریق وفی الثانی وقع صفة الدلالة وثالثها ان الوصول معتبر فی الاول دون الثانی

ر الثالث ترجیح المذهب الاول علی الثانی فرجّحه علیه بقوله **ورجح الاول** حاصله ان المعنی الاول علی المذهب الاول راجح لانه معنی لغوی وکل معنی لغوی راجح فهو راجح اما دلیل

الصغری فلان الهدایة فسرت فی کتب اللغة براه نمودن وهو المعنی الاول واما دلیل الکبری فلان المعنی اللغوی معنی حقیقی

والرابع تعیین الذاهب الی المعنی الثانی

والخامس بیان ضعف القول الثانی فذکر هذین الغرضین بقوله **ونسب الثانی الی البعض** حاصله ان الذاهب الی هذا بعض العلماء، ویعلم من لفظ البعض ضعف هذا القول ایضا

والسادس ایراد اعتراض علی المذهب الثانی

والسابع ردعلی المشهورفیّن هذین الغرضین بقوله **ونقض الثانی بقوله تعالی واما ثمود فهدیناهم** حاصل الغرض الاول انه لو کانت الهدایة بالمعنی الثانی وهی الدلالة بالمعنی الثانی وهی الدلالة الموصلة للزم الکذب فی قوله تعالی واما ثمود فهدینا هم لکن التالی باطل فالمقدم مثله وهذ قیاس استثنائی رفعی یقتضی الشیئین احدهما وجه الملازمة وثانیهما وجه بطلان التالی **بیان** وجه الملازمة ان قوم ثمود لم یؤمنوا بنبیهم صالح علیه السلام کما بین فی التاریخ وثبت فیه وهذه الایة تدل علی ایمانهم فلزم الکذب **واما** وجه بطلان التالی فظاهر لان الله منزه من الکذب لانه نقص فیه تعالی **وحاصل الغرض الثانی** ان المشهور ذکر هذه الایة مع قوله تعالی فاستحبوا العمی علی الهدی واعترض انه لو کانت بمعنی الایصال لکان معنی قوله تعالی فهدیناهم فاوصلناهم الی المطلوب فینافی قوله تعالی فاستحبوا العمی علی الهدی لان الضلال لا یتصور بعد الوصول الی الحق **لکن** لما کان هذا الاعتراض ضعیفا لان الضلال بعد الوصول متصور کما فی صورة الارتداد عدل الشارح الی تقریر اخر کما مر واکتفی بقوله تعالی واما ثمود فهدینا هم وترک قوله تعالی فاستحبوا العمی علی الهدی **توضیح المقام** ان الایراد یجئ علی اربعة طروق **احدها** بطریق المنع وهو عبارة عن طلب الدلیل **وثانیها** بطریق النقض الاجمالی وهو ان یکون الدلیل جاریا بجمیع مقدماته مع تخلف المدعی **وثالثها** النقض التفصیلی وهو عبارة عن ان یمنع المقدمة الخاصة من مقدمات الدلیل مثل الصغری او الکبری هذا فی القیاس

الاقترانی او الملازمة او بطلان التالی او حقانية المقدم هذا فی القياس الاستثنائی **ورابعها** بطريق المعارضة وهو عبارة عن اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم وههناالنقض بمعنى المعارضة

الثامن نقض على المعنى الاول فنقض عليه بقوله **والاول منقوض ايضابقوله تعالى انک لاتهدی من احببت** حاصله انه لوكانت الهداية بمعنى الارائة لما صح نفيه عنه عليه الصلوة والسلام لكن التالی باطل فالمقدم مثله فی البطلان وهذا ايضا قياس استثنائی رفعی يقتضی الشيئين الاول وجه الملازمة والثانی وجه بطلان التالی **اما** وجه الملازمة فلان الارائة وظيفة الرسول صلى الله عليه واله وسلم ونفيها عنه عليه الصلوة والسلام غير صحيح **واما** وجه بطلان التالی فلان الله تعالى نفى عنه بقوله تعالى انک لا تهدی من احببت

التاسع ردعلى الجواب عن الاعتراض الثانی على المعنى الاول حاصل الجواب ان الارائة محمولة على المجاز بحيث ان المراد بذكر نفی الارائة نفی الايصال من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب فردّ على هذاالجواب الشارح الدوانی بقوله **واحتمال التجوز مشترک** حاصل الرد انه للمذهب الثانی القائل بالمعنى الثانی يمكن ان يقال ان الاية المذكورة وهو قوله تعالى واماثمودفهدينا هم محمولة على المجاز بحيث ان المراد بالهداية المذكورة فی الاية الاولى ارائة الطريق من قبيل ذكر المسبب وهو الايصال وارادة السبب وهی الارائة

العاشر جواب قاطع عن الاعتراض الثانی على المذهب القائل بالمعنى الاول فاجاب عنه بقوله **والمناقشة فی امتناع حمله على هذاالمعنى مجال** حاصله انا لا نسلم ان حمل الاية الثانی على المعنى الاول ممنوع بل هو جائز لان المذكور ههنا الهداية بمعنى ارائة الطريق مطلقا سواء كان مع الوصول او بدون الوصول والمراد بالنفی ههنا عن النبی صلى الله عليه وسلم ارائة الطريق بمعنى الوصول من قبيل ذكر العام وارادة الخاص

(الحادی عشر) اشارۃ الی الاعتراض والجواب عنہ فاشار الیہما بقولہ **فتامل** حاصل الاعتراض ان ہذا ای ذکر العام وارادۃ الخاص مجاز وکلامنا فی الاستعمال الحقیقی **وایضا** احتمال التجوز مشترک لان لقائل المعنی الثانی ان یقول ان الہدایۃ فی الایۃ الاولی بالمعنی الثانی لکن المراد منہ مطلق الارائۃ سواء کانت مع الوصول اولا من قبیل ذکر الخاص وہو الاراءۃ مع الوصول وارادبہ مطلق الاراءۃ سواء کانت مع الوصول او لا **حاصل الجواب** ان فی استعمال العام فی الخاص اعتبارین **احدہما** استعمال العام فی الخاص من حیث لحاظ العموم فی العام ولحاظ الخصوص فی الخاص واستعمال العام فی الخاص علی ہذا الاعتبار مجاز لانہ استعمال اللفظ فی غیر ما وضع لہ **وثانیہما** استعمال العام فی الخاص مع قطع النظر عن العموم والخصوص واستعمال العام فی الخاص علی ہذا الاعتبار حقیقۃ لانہ استعمال اللفظ فی ماوضع لہ والمراد ہہنا ہذا الاعتبار فلا یکون مجازا وہذا الجواب بہذا التقریر لا یجری فی المعنی الثانی لان استعمال الخاص فی العام سواء کان العام لو حظ مع العموم اولا یلاحظ مع العموم یکون استعمالہ فی غیر ما وضع لہ لان اعتبار ہذین الاعتبارین یکون معتبرا فی جانب المستعمل فیہ لا فی جانب المستعمل

(الثانی عشر) محاکمۃ بین المذہبین بقول المصنف العلامۃ التفتازانی فحاکم بقولہ **وقال المصنف رح فی حاشیۃ الکشاف** الخ حاصلہ ان للہدایۃ استعمالین **احدہما** استعمالہا بواسطۃ حرف الجر فعلی ہذا معناہا الارائۃ کما قال المذہب الاول ولا ینکر المذہب الثانی عن ہذا **وثانیہما** استعمالہا بالذات فعلی ہذا معناہا الایصال کما قال المذہب الثانی ولا ینکر المذہب الاول عن ہذا

فافہم

فیہ اشارۃ الی خمسۃ امور

الاول فیہ اشارۃ الی استخراج الامثلۃ لهذہ المحاکمۃ مثال المتعدی بالذات قولہ تعالی اهنا الصراط المستقیم ومثال المتعدی بالی قولہ تعالی یهدی من یشاء الی صراط مستقیم ومثال المتعدی باللام قولہ تعالی ان هذا القرآن یهدی للتی هی اقوم

الثانی فیہ اشارۃ الی مناسبۃ المعنیین مع الاستعمالین لان الارائۃ مناسبۃ مع الهدایۃ المتعدیۃ بالواسطۃ لوجود الواسطۃ فی کلیهما وهو ظاهر والایصال مناسب مع الهدایۃ المتعدیۃ بالذات لعدم الواسطۃ فی کلیهما

الثالث اشارۃ الی الاعتراض والجواب عنہ **حاصل الاعتراض** ان الهدایۃ بالمعنی الاول حقیقیۃ وبمعنی الثانی مجاز کما مر فی توضیح قولہ **ورجح الاول** وهو مناف مع المحاکمۃ لان المحاکمۃ تقتضی مساواۃ الاستعمالین **حاصل الجواب** ان المحاکمۃ تقتضی جواز الاستعمالین لا مساواۃ الاستعمالین

الرابع فیہ اشارۃ **الی الاعتراض** الاخر والجواب عنہ **حاصل الاعتراض** ینبغی ان تکون الهدایۃ بالمعنی الاول مجازا وبالمعنی الثانی حقیقۃ لان الهدایۃ بالمعنی الاول مقیدۃ بکونها متعدیۃ بحرف الجر والتقیید امارۃ المجاز وبالمعنی الثانی مطلق والاطلاق امارۃ الحقیقۃ **وحاصل الجواب** ان هذا التقیید تقیید لفظی والمعتبر هو التقیید المعنوی **والجواب** ثانیا انا لا نسلم ان ههنا تقییدا بالی واللام بل التقیید ههنا بالمفعول الثانی وحرف الجر واسطۃ والتقیید بالمفعول لا یکون امارۃ للمجاز والا یلزم ان یکون کل فعل متعد الی المفعول الثانی مجازا مع ان الامر لیس کذالک

الخامس فیہ اشارۃ الی الاعتراض الاخر والجواب عنہ **حاصل الاعتراض** ان الهدایۃ فی قولہ تعالی ان هذا القرآن یهدی للتی هی اقوم متعدیۃ بالذات الی المفعول المحذوف وهو لفظ الناس مع انها بمعنی الارائۃ **حاصل الجواب** ان المراد هو المفعول الثانی ولفظ الناس مفعول اول **ثم اعلم** ان للهدایۃ اقساما ومراتب مختلفۃ **الاول** فطری وهو شامل لکل ذی روح وحاصل لہ فی

وقت خلقه كما قال الله تعالى (واعطى كل شئ خلقه ثم هدى) **والثاني** كسبي وهو الذي يحصل بكسب الكاسب والكسبي على خمسة اقسام **احدها** احساسي وهو هداية افاضة الحواس الظاهرة والباطنة التي بها يتمكن المرء من الاهتداء الى مصالحه من الجزئيات **وثانيها** عقلي وهو هداية بافاضة القوة العقلية التي بها يتمكن العبد من الاهتداء الى مصالحه من الكليات **وثالثها** استدلالي وهو هداية بنصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد واليه اشار تعالى بقوله (وهديناه النجدين) **ورابعها** نبوي وهو هداية بارسال الرسول وانزال الكتب نحو قوله تعالى (وجعلنا هم ائمة يهدون بامرنا) وقوله تعالى (ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم) **وخامسها** الهامي وهو ان يكشف على قلوبهم السرائر ويريهم الاشياء كما هي بالوحي والالهام والمنامات الصادقة وهذا قسم يختص بنيله الانبياء والاولياء واياه عنى بقوله (اولئك الذي هدى الله فبهداهم اقتده) وقوله تعالى (والذين جاهدو فينا لنهدينهم سبلنا)

(توضيح الحواشي)

الحاشية المرقومة برقم (٨)

افيد ههنا

في هذه الحاشية ثلاثة اغراض

الاول اعتراض على الشارح الدواني فاعترض عليه بقوله **افيد ههنا** حاصله ظاهر

والثاني جواب عن هذا الاعتراض فاجاب عنه بقوله **يقول العبد الضعيف** حاصله ايضا ظاهر

والثالث اشارة الى دقة المقام فاشار اليه بقوله **فتامل** وهذا الغرض مستفاد من كلام سلطان الاذكيا.

الحاشية المرقومة برقم (٩)

قیل قائلہ المعتزلہ

فی هذه الحاشیة اربعة اغراض

الاول تعیین قائل قیل

الثانی تمهید للاعتراض الاتی فذکر هذین الغرضین بقوله **قیل قائله** المعتزلة حاصله ان قائله المعتزلة فعیّن قائله

الثالث اعتراض علی الشارح الدوانی فاعترض علیه بقوله **ومایفهم من کلام المشائخ** حاصله انه یفهم من کلام المشائخ ان الاول قول المعتزلة والثانی قول الاشاعرة ویفهم من کلام الشارح ان الاول قول الاشاعرة والثانی قول المعتزلة کماقال المحشی فی صدر الحاشیة **قیل قائله المعتزلة** وما هذا الاتدافع قیل فی دفع التدافع ان الاشاعرة علی قسمین احدهما جمهور وثانیهما محققون والمعتزلة ایضا علی قسمین احدهما جمهور وثانیهما محققون فمراد المشائخ جمهور الاشاعرة وجمهور المعتزلة ومراد المشائخ محققون من الاشاعرة والمعتزلة فافهم

الرابع تائید هذا الاعتراض بقول المصنف فایده بقوله **کذا قال المصنف فی شرح عقائد**

الحاشیة المرقومة برقم (۱)

لعل فی ایرادصیغة المجهول

فی هذه الحاشیة ثلاثة اغراض

الاول تعیین صیغة نسب فی قول الشارح ونسب الثانی

الثانی بیان وجه ایراد صیغة المجهول فذکرهذین الغرضین بقوله **لعل فی ایراد صیغة** حاصل الاول ان نسب صیغة فعل ماض مجهول وحاصل الثانی قد مر فی الحاشیة السابقة

الثالث جواب اشارۃ لهذا الاعتراض المفهوم من بیان وجه ایراد صیغة المجهول فاشار الیه بقوله تامل حاصل الجواب قدمر فی توضیح الحاشیة السابقة

الحاشیة المرقومة برقم (۲)

﴿اعلم ان المشهور﴾

فی هذه الحاشیة غرضان

الاول عتراض علی الشارح الدوانی فاعترض علیه بقوله **اعلم ان المشهور** حاصل الاعتراض ان المشهور فی تقریر النقض انه لو کان الهدایة بمعنی الایصال لکان معنی قوله تعالی فهدینا هم فاوصلنا هم الی المطلوب فینافی قوله تعالی فاستحبوا العمی علی الهدی لانه لا یتصور الضلال بعد الوصول الی الحق والشارح الدوانی عدل عن التقریر المشهور والعدول عن المشهور فی قوۃ الخطاء ان لم توجد قرینة والافعلیک البیان

الثانی دفع هذا الاعتراض فدفعه بقوله **ولما یردعلیه انه** حاصل الدفع ان التقریر المشهور ضعیف لانه یرد علیه ان الضلال بعد الوصول الی الحق متصور کما فی صورۃ الارتداد العیاذبالله

الحاشیة المرقومة برقم (۳)

﴿لان شان الرسول صلی الله علیه وسلم﴾

غرض المحشی من هذه الحاشیة بیان وجه نقض المعنی الاول بالایة المذکورۃ

الحاشیة المرقومة برقم (۴)

﴿دفع لما اجابه﴾

الغرض من هذه الحاشية بيان غرض الشارح الدوانی من قوله **واحتمال التجوز مشترک** حاصله ان غرض الشارح الدوانی من هذا القول دفع للجواب عن الاعتراض الوارد على المعنى الاول بقوله تعالى انک لا تهدی من احببت فيكون ردا على هذا الجواب وحاصل الجواب والرد عليه قدمر فی توضيح قول الشارح **واحتمال التجوز مشترک**

الحاشية المرقومة برقم (۵)

بان يقال ان الارائة

فی هذه الحاشية خمسة اغراض

الاول بيان تقرير المناقشة فبينه بقوله **بان يقال ان الارائة وان صدرت عنک** حاصل تقرير المناقشة انه لا قباحة فی نفی الهداية بمعنى ارائة الطريق عن النبی عليه الصلوة والسلام لان الارائة وان صدرت عنک من حيث الظاهر لكنها غير صادرة عنک حقيقه لخروج اثرها عن طوق البشر فيكون هذا التقرير جوابا ثانيا عن النقض الوارد على المعنى الاول بقوله تعالى انک لا تهدی من احببت

والثانی تائيد لهذا المثال بقوله تعالى فايده بقوله **على طبق قوله تعالى ومارميت اذرميت ولكن الله رمى اذ الرمى الى الكفار** حاصله ظاهر

والثالث تتمة لتقرير المناقشة فتممه بقوله **فالمنفی هو الارائة المقدورة لا الارائة** حاصل هذا ايضا ظاهر

والرابع تفريع على تقرير المناقشة ففرع عليه بقوله **فلانقض للمعنى الاول** بالاية الثانية حاصله واضح كل الوضوح

الخامس دفع الاعتراض حاصله ان الشارح الدوانی لا یرضی بتقریر المناقشة الذی ذکرته فی صدر هذه الحاشیة فیکون هذا توجیهاً للقول لا یرضی به قائل وهو غیر جائز فدفعه بقوله **هذا تفسیرنا قال الشارح الدوانی فی الحاشیة** حاصله ان الشارح قال فی الحاشیة المنهیة ان قوله تعالی انک لا تهدی بمعنی انک لا تتمکن علی ارائة الطریق لکل من احببت بل انما یمکنک الارائة لمن اردناه انتهی فالشارح راض به

الحاشیة المرقومة برقم (۲)

هذه محاکمة بین الفریقین

فی هذه الحاشیة غرضان

الاول بیان غرض الشارح الدوانی من هذا القول **وقال المصنف فی حاشیة الکشاف**

والثانی بیان المحاکمة علی تفصیل اتم بینهما بقوله **هذه محاکمة بین الفریقین** الی اخره حاصلهما ظاهر علی من له شائبة لب

(توضیح الشرح)

ای الطریق المستوی والصراط المستقیم

من ههنا الی قوله الاتی خمسة اغراض

الاول دفع الاعتراضات الثلاثة

حاصل الاعتراض الاول ان هدانا فی قول المصنف متعد الی المفعولین احدهما لفظ نا وثانیهما سواء الطریق وهما فی الحقیقة مبتدأ وخبر والخبر محمول علی المبتدأ فیکون المفعول الثانی محمولا علی المفعول الاول وههنا لا یصح الحمل لان السواء مصدر والمصدر وصف ولفظ نا

عبارة عن الذوات وحمل الوصف على الذات غير جائز لان الحمل يقتضى الاتحاد ولا اتحاد بين الذات والوصف

وحاصل الاعتراض الثانى ان المقصود بالهداية الطريق المستوى ويعلم من كلام المصنف ان المقصود بالهداية فى قوله سواء الطريق السواء لان الطريق مضاف اليه وهو انما يكون خارجا عن الكلام والسواء ليس بمقصود لان السواء معنى مصدرى انتزاعى

وحاصل الاعتراض الثالث ان السواء مضاف الى الطريق وهذه الاضافة من اى قبيل فدفعها بقوله **اى الطريق المستوى** حاصل دفع الاعتراض الاول ان السواء بمعنى الاستواء وهو بمعنى المستوى والاضافة من قبيل الصفة الى الموصوف فيكون تقدير العبارة هكذا الطريق المستوى فيصح الحمل لانه يكون حمل الذات على الذات

وحاصل دفع الاعتراض الثانى ان السواء بمعنى الاستواء وبمعنى المستوى والاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الى الموصوف فيكون تقدير العبارة هكذا هدانا الطريق المستوى وهذا هو المقصود

وحاصل دفع الاعتراض الثالث ان هذه الاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف

الثانى اشارة الى اتحاد الطريق المستوى والصراط المستقيم

الثالث دفع الاعتراض حاصل الاعتراض انه يعلم من قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ان المقصود من الهداية الصراط المستقيم لا الطريق المستوى فذكر هذين الغرضين بقوله **والصراط المستقيم** حاصل الاول ظاهر لان الاستواء والاستقامة متحدان واتحاد المصدرين مستلزم لا تحاد المشتقين وحاصل الغرض الثانى الطريق المستوى والصراط المستقيم شئ واحد

والرابع بیان ماهو المرادمن سواء الطریق او الطریق المستوی او الصراط المستقیم والغرض فی بیان ماهو المراددفع الاعتراضین **حاصل الاعتراض الاول** ان المرادیکون من الصراط المستقیم الصراط المستقیم علی وجه الارض واذا کان کذالک فلا کما ل فی ارائته لان کل الرجل یقدر علی هذا

وحاصل الاعتراض الثانی ان المستقیم عبارۃ عن اقصر الخطوط الواصلة بین نقطتین وهو ههنا لیس بمقصودفلمابیّن هذا الغرض بقوله **والمراد به نفس الامر عموما ولک ان تخصه بالاسلام** اندفع الاعتراضان حاصل الاندفاع ان المراد بالصراط المستقیم اما المسائل الواقعیة الشاملة للاسلام والفلسفیة او المسائل الواقعیة الاسلامیة اذابیّن هذین الاحتمالین اندفع الاعتراضان لان المراد به هذا دون الصراط المستقیم علی وجه الارض ودون اقصر الخطوط

والخامس بیان ترجیح الاحتمال الاول علی الثانی فبیّنه بقوله **لکن الاول انسب** حاصله ان الاحتمال الاول انسب لوجهین **احدهما** ان فی الاحتمال الاول حصول البراعة بکلا قسمی الکتاب ای المنطق وکلام وفی الاحتمال الثانی حصول البراعة باعتبار القسم الواحد وهو الکلام وحصول البراعة بکلا القسمین اولی من حصولها بالقسم الواحد **وثانیهما** ان فی الاول عموما والعموم مناسب لقواعد المنطق بخلاف الثانی

(توضیح الحواشی)

الحاشیة المرقومة برقم (۷)

(اشارۃ الی ان سواء)

فی هذه الحاشیة تسعة اغراض

الاول اشارۃ الی ان السواء لیس بالذات بمعنی المستوی بل السواء بمعنی الاستواء والاستواء بمعنی المستوی فاشار الیہ بقولہ **اشارۃ الی ان سواء مصدر** حاصل ھذا غیر محتاج الی البیان

الثانی تعیین صیغۃ سواء فعینھا بقولہ **مصدر** حاصلہ ان السواء صیغۃ مصدر

الثالث تقویۃ ھذین الغرضین فقویھا بقولہ **علی ماصرح بہ صاحب الکشاف**

الرابع تعیین اضافۃ السواء الی الطریق فعینھابقولہ **واضافتہ الی الطریق اضافۃ** حاصلہ قدمر فی توضیح قولہ الطریق المستوی

الخامس بیان المثال لھذہ الاضافۃ فبینہ بقولہ **کما فی قولھم حصول صورۃ الشئ** حاصلہ ان اضافۃ الحصول الی الصورۃ اضافۃ الصفۃ الی الموصوف لان اصلہ الصورۃ الحاصلۃ من الشئ

السادس جواب ثان للاعتراض الاول الذی قدسبق فی تحقیق قولہ الطریق المستوی فاجاب عنہ بقولہ **وربمایفسرسواء فی مثل ھذا** حاصلہ ان السواء بمعنی الوسط فیکون حمل الذات علی الذات وکذا یکون جوابا للاعتراض الثانی تأمل فیہ

السابع بیان المبنی علیہ لھذاالجواب فبینہ بقولہ **بناء علی ما فی الصحاح**

الثامن بیان ترجیح جواب الشارح الدوانی بالوجھین علی جواب المحشی ابی الفتح المصدر بقولہ **وربما یفسر سواء** فبین الوجہ الاول بقولہ **ولا یخفی علی من لہ طبع مستقیم ان ذکر الصراط المستقیم ابلغ** حاصلہ ان تفسیرسواء الطریق بالصراط المستقیم الذی ھومرادف الطریق المستوی ابلغ من تفسیرہ بوسط الطریق لان المقصود فی الھدایۃ الصراط المستقیم لا وسط الطریق ولان العافیۃ لازمۃ للصراط المستقیم لا وسط الطریق تأمل فیہ جدا وبین الوجہ الثانی بقولہ **وانسب الی ماشتھر فی القران من وصف** حاصلہ انہ جاء فی القرآن المجید وصف الصراط بالمستقیم کما فی قولہ تعالی اھدنا الصراط المستقیم

والثامن بیان السند لهذا فبیّنه بقوله كما يشعر قوله والصراط المستقیم والضمیر فی لفظ قوله راجع الی الشارح الدوانی

والتاسع تفریع علی البیان السابق ففرّع علیه بقوله فالتفسير الاول هو تفسیر الشارح لسواء الطریق بالصراط المستقیم الذی هو متحد مع الطریق المستوی

الحاشیة المرقومة برقم (٨)

فی تفسیر الثانی

هو الصراط المستقیم فائدتان غرضه بیان الفائدتین للتفسیر الثانی وحاصله واضح

الحاشیة المرقومة برقم (٩)

ای العقائد الحقة

غرضه من هذه الحاشیة دفع الاعتراض وهو انه اذا کان المراد بالصراط المستقیم نفس الامر عموما وفی نفس الامر العقائد الحقة وغیر الحقة کلتاهما موجودتان فلا یکون فی هذا القول مدح لله تعالی مع ان المقصود مدحه تعالی فدفعه بقوله ای العقائد الحقة

الحاشیة المرقومة برقم (٩)

الضمیر اما راجع

غرضه من هذه الحاشیة بیان الاحتمالات الثلاثة فی مرجع ضمیر به فی قول الشارح والمراد به فبیّنها بقوله اما راجع الی سواء الطریق او الی الطریق المستوی او الی الصراط المستقیم

الحاشیة المرقومة برقم (١٠)

(ای اشد مناسبة)

فی هذه الحاشية غرضان

الاول دفع الاعتراض حاصله ان انسب مأخوذ من النسبة وهذا المعنى ليس بمقصود والمقصود مناسبة فدفعه بقوله **ای اشد مناسبة** حاصله انه لا يجئ من المناسبة افعَلُ فی لفظ اشد مناسبة طوالة فلذا اختار انسب بمعنى اشد مناسبة

والثانی بيان وجه المناسبة للاحتمال الاول فبيّنه بقوله **لحصول البراعة** حاصله ان فی الاحتمال الاول حصول البراعة بكلا قسمی الكتاب ای المنطق والكلام وفی الاحتمال الثانی حصول البراعة باعتبار القسم الواحد وهو الكلام

(توضيح الشرح)

(التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب)

ومن ههنا الى قوله الاتی عشرة اغراض

الاول بيان المعنى اللغوى للتوفيق بيّنه بقوله **التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب**

والثانی بيان المعنى الاصطلاحی للتوفيق فبيّنه بقوله **ثم خص بالخير** فيكون المعنى الاصطلاحی للتوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب الخير

والثالث بيان حاصل المعنى لقوله جعل الاسباب موافقة للمطلوب

والرابع دفع الاعتراضات الاربعة **حاصل الاعتراض الاول** ان لفظ الجعل فی تعريف التوفيق لا يصح لان ثبوت السبب للمسبب ضروری واذا كان بجعل الجاعل يكون ممكنا وهذا باطل لانه مستلزم للمجعولية الذاتية والمجعولية الذاتية عبارة عن ثبوت اللوازم او الذاتيات بجعل

الجاعل ووجه بطلان المجعولة الذاتية انه يكون ثبوت الشئ الواحد ضروريا وممكنا وهو اجتماع المتنافيين

وحاصل الاعتراض الثانی ان الاسباب جمع واقل مرتبته ثلاثة فيعلم منه انه اذا كان لمسبب ثمانية اسباب فوجد منها ثلاثة اسباب فيكون هذا توفيقا ويوجد المسبب والحال انه متى لم يتحقق جميع الاسباب لم يوجد المسبب

وحاصل الاعتراض الثالث ان المأخوذ فی تعريف التوفيق لفظ الموافقة وهی مأخوذة من الوفق والتوفيق ايضا مأخوذ منه فيلزم تعريف الشئ بنفسه وهو باطل لان التعريف معنى مصدری يقتضی الحاشئين المتغايرتين احدهما معرف بالفتح وثانيهما معرف بالكسر

وحاصل الاعتراض الرابع ان تعريف التوفيق دوری لان المعرف بالفتح يكون موقوفا على جميع اجزاء المعرف بالكسر والجزء الواحد منه لفظ الموافقة والتوفيق والموافقة متحدان لانهما مأخوذ ان من الوفق فيلزم توقف الشئ على نفسه وما هذا الادور فذكر هذين الغرضين بقوله **وحاصله توجيه الاسباب باسرها نحو المسببات** حاصل الغرض الاول واضح وحاصل الغرض الثانی ان الشارح الدوانی دفع الاعتراض الاول بقوله **توجيه الاسباب** حاصله ان الجعل بمعنى التوجيه لا بمعناه حتى تلزم المجعولية الذاتية ودفع الاعتراض الثانی بقوله **باسرها** ای بتمامها حاصله ان الاسباب جمع محلى بلام الاستغراق فيلزم لوجود المسبب وجود جميع الاسباب ودفع الاعترض الثالث والرابع بقوله **نحو المسببات** حاصله ان لفظ الموافقة مقحم فلايلزم تعريف الشئ بنفسه ولا توقف الشئ على نفسه الذی هو الدور وقيل حاصله ان لفظ الموافقة بمعنى النحو فلايلزم الاعتراضان والله اعلم

الخامس بيان الاحتمال الاول فی متعلق لنا فبينه بقوله **الظاهر فيه من حيث المعنى تعلقه بوفيق** اعلم ان فی متعلق لنا اربع احتمالات الاول ان يكون متعلقا بجعل والثانی ان يكون متعلقا بالتوفيق والثالث ان يكون متعلقا بالخير والرابع ان يكون متعلقا بالرفيق وفی كل

احتمال سوی الاحتمال الثانی لان فیہ قبحا محضا حسن وقبح **فاما ان کان متعلقا** بجعل فھو حسن من جھۃ اللفظ للوجھین **احدھما** ان یکون عاملہ فعلا والفعل اصل فی العمل لانہ وضع للعمل **وثانیھما** ان العامل وھو جعل یکون مقدما علی المعمول وھو لنا وقبیح من جھۃ المعنی للزوم المجعولیۃ الذاتیہ لانہ یلزم اثبات اللازم وھو الخیر للملزوم وھو التوفیق بجعل الجاعل لان الخیر لازم للتوفیق **واما ان کان متعلقا** بالتوفیق فھو قبیح من جھۃ اللفظ والمعنی **اما** من جھۃ اللفظ فللزوم تقدیم المعمول وھو لنا علی العامل وھو التوفیق **واما** قبحہ من جھۃ المعنی فللزوم المجعولیۃ الذاتیۃ لان الخیر لازم مع التوفیق سواء کان لنا او لغیرنا وھھنا بجعل الجاعل **واما ان کان متعلقا** بالخیر فھو حسن من جھۃ المعنی لعدم لزوم المجعولیۃ الذاتیۃ لان اللازم للتوفیق خیر مطلق لا خیر مقید بقید لنا وھھنا مقید وقبیح من جھۃ اللفظ للزوم تقدیم المعمول علی العامل الضعیف وھو خیر **واما ان کان متعلقا** برفیق فھو حسن من جھۃ المعنی لان المقصود ھھنا ھو ان یکون التوفیق رفیقا لنا لا لغیرنا لان الحمد فی مقابلۃ النعمۃ التی ھی مختصۃ بالحامد اولی من الحمد الذی ھو فی مقابلۃ النعمۃ التی ھی شاملۃ للحامد وغیرہ وقبیح من جھۃ اللفظ لوجھین **احدھما** انہ ان تقدم لنا علی المضاف الیہ وھو رفیق یلزم الفصل بین المضاف والمضاف الیہ وان تقدم علی المضاف الیہ مع المضاف وھما خیر ورفیق یلزم تقدیم المضاف الیہ علی المضاف وھو باطل **وثانیھما** انہ یلزم تقدیم المعمول وھو لنا علی العامل وھو رفیق وھو ھنا غیر جائز لانہ یلزم تقدیم المضاف الیہ علی المضاف لان المعمول لا یقع الاحیث یصح وقوع العامل

السادس ان القبیحین اللفظین علی تقدیر تعلق لنا برفیق بیّن القبح الاول بقولہ **لا متناع تقدیم ما فی حیز المضاف الیہ علیہ** حاصلہ قدمر انفا الضمیر فی علیہ اما راجع الی المضاف او المضاف الیہ وما بعدہ وھو قولہ **ولان المعمول** محتمل لا حتمالین احدھما مع الواو وثانیھما بدون الواو فتکون الحتمالات اربعۃ الاول ان یکون الضمیر راجعًا الی المضاف وقولہ **ولان** مع الواو والثانی ان یکون الضمیر راجعا الی المضاف وقولہ **لان** بدون الواو والثالث ان

یکون الضمیر راجعا الی المضاف الیہ وقولہ **ولان** مع الواو والرابع ان یکون الضمیر راجعا الی المضاف الیہ وقولہ **لان** بدون الواو وعلی الاحتمالین الذین ھما بدون الواو یکون قولہ **لان المعمول** دلیل الدلیل وعلی الاحتمالین الذین ھما مع الواو یکون قولہ **ولان المعمول** دلیلا ثانیا **فانقیل** ان کان قولہ **لان المعمول** دلیلا ثانیا فما الفرق بین الدلیل الاول والثانی؟ **قلنا** الفرق باعتبار العموم والخصوص بان الدلیل الأول خاص بالمضاف والمضاف الیہ والثانی عام شامل لجمیع العوامل والمعمولات وبیّن القبح الثانی بقولہ **لان المعمول لا یقع الاحیث یصح** حاصلہ واضح

والسابع جوابان لھذاین القبحین فاجاب عنھما اولاً بقولہ **فاما ان یتعلق بمحذوف** حاصلہ ان متعلق لنا مقدر قبل لنا وھو لفظ رفیق فلا یلزم القبحان والمذکور تفسیر لہ فیکون تقدیر العبارۃ ھکذا خیر رفیق لنا خیر رفیق وحذف خیر رفیق الاول للغناء عنہ بخیر رفیق الثانی

واجاب عنھما ثانیا بقولہ **او یقال الظرف مما یتوسع فیہ** حاصلہ ان متلق لنا رفیق المذکور مع انہ لا یلزم القبحان لان لنا ظرف وفی الظروف توسع اذ یکفی لھا رائحۃ من الفعل فلا یقتضی تقدیمھا تقدیر العامل

والثامن دفع الاعتراض حاصلہ ان المصنف عسی ان لا یرضی بھذین التوجیھین والجوابین فیکون ھذا توجیھا لقول القائل لا یرضی بہ قائلہ وھو لا یجوز فدفعہ بقولہ **علی محاذاۃ ماذکرہ قدس سرہ** حاصلہ ان المصنف ذکر ھذین الجوابین فی قول صاحب التلخیص **واکثرھا للاصول جمعا** حاصل الاعتراض الوارد علی قول صاحب التلخیص ان جمعا مصدر لا یعمل فی المقدم فکیف یصح تعلق للاصول بہ فاجاب بھذین الجوابین فھو راض بھذین الجوابین

والتاسع بیان الاحتمال الثانی فی متعلق لنا

والثانی ترجیح الاحتمال الاول علی الاحتمال الثانی فذکر ہذاین الغرضین بقولہ **واما تعلقہ بجعل فرکیک** وحاصلھما ظاھر **فانقیل** الرکیک یقال للصحیح الضعیف والدلیل یقتضی بطلانہ لانہ لو تعلق لنا بجعل للزمت المجعولیۃ الذاتیۃ کما سبق وھی باطلۃ؟ **قلنا** اولا ان المراد من الرکیک ھو البعید من العقول المتوسطۃ والبعید من العقول یکون باطلا **وقلنا** ثانیا ان الرکیک علی قسمین احدھما عند اھل العربیۃ وھو یجامع الصحۃ وثانیھما عند الائمۃ المنطقیۃ وھو لا یجامع معھا والمراد ھھنا الثانی **وقلنا** ثالثا ان المراد من الرکیک الرکیک بالرکاکۃ الکاملۃ وھو باطل **وقلنا** رابعا ان الرکیک مجازا بمعنی الباطل **فانقیل** لم ترک الشارح الاحتمالین الاخرین احدھما ان یکون لنا متعلقا بالخیر وثانیھما ان یکون متعلقا بالتوفیق؟ **قلنا** احتمال تعلق لنا بالخیر قیاس علی احتمال تعلق لنا بالرفیق لانھما صحیحان واحتمال تعلق لنا بالتوفیق قیاس علی احتمال تعلق لنا بجعل لانھما باطلان واللہ اعلم بالصواب

(توضیح الحواشی)

الحاشیۃ المرقومۃ برقم (۱)

ھذا معناہ اللغوی

فی ہذہ الحاشیۃ ستۃ اغراض

الاول تعیین المعنی اللغوی للتوفیق فعینہ بقولہ **ھذا معناہ اللغوی** حاصلہ ان جعل الاسباب موافقۃ للمطلوب معنی لغوی للتوفیق

والثانی بیان المذاھب الثلاثۃ فی المعنی العرفی للتوفیق فبینھا بقولہ **واما معناہ العرفی فعند المتکلمین الدعوۃ الی الطاعۃ وعند بعضھم خلق القدرۃ علی الطاعۃ وعند بعضھم خلق الطاعۃ**

والثالث تمهید للرد علی الفاضل العصام فمهد له بهذا القول **واما معناه** سیجئ توضیحه ان شاء الله تعالی

والرابع تطبیق المعنی الاصطلاحی للتوفیق الذی بیّنه بقوله الشارح الدوانی لهذه المعانی الثلاثة فطبیقه معه بقوله **ولذا** ای لان الطاعة معتبرة فی مفهوم العرفی والشرعی **لایستعمل فی العرف**

والخامس ردّ صریح علی الفاضل العصام فردّ علیه بقوله **فعلی المعنی الاول** وهو الدعوة الی الطاعة **من المعانی العرفیة یکون هذه الفقرة** وهی جعل لنا التوفیق خیر رفیق **تاکیدا** وهو اعادة المعنی الحاصل قبله **للفقرة الاولی مطلقا** وهی هدانا سواء الطریق ای سواء حملت الهدایة علی معنی الارائة او علی معنی الایصال لان کلا من ارائة الطریق المستوی والایصال الیه یستلزم جعل التوفیق خیر رفیق فلا یصح عطف الفقرة الثانیة علی الاولی لان کونها مؤکدة للاولی یوجب فصلها عنها لکمال الاتصال بینهما کما تقرر فی علم المعانی **واما علی المعنیین الاخیرین** وهما خلق القدرة علی الطاعة وخلق الطاعة **فهو تاسیس** وهی عبارة عن افادة المعنی الاخر لم یکن حاصلا قبله **ان حملت الهدایة علی المعنی الاول** وهی ارائة الطریق لان ارائة طریق الطاعة لا تستلزم خلق القدرة علی الطاعة فضلا عن الطاعة فحینئذ لا اشکال فی العطف **وتاکید ان حملت علی الثانی** ای المعنی الثانی للهدایة وهو الایصال لان الایصال الی الحق یستلزم الطاعة فالعطف مشکل ایضا فیکون هذا الکلام ردا علی الفاضل العصام لانه جوز العطف ههنا سواء حملت الهدایة فی الفقرة الاولی علی المعنی الاول او علی الثانی

والسادس اشارة الی دقة المقام فاشار الیه بقوله **فتامل ولا تغفل**

الحاشیة المرقومة برقم (۲)

الاولی لنوالتسبب

غرضہ من هذه الحاشية اعتراض وجواب عنه **حاصل الاعتراض** ان الاسباب جمع والمسببات ايضا جمع والجمع اذا تقوبل بالجمع يفيد تقسيم الاحاد على الاحاد فيفهم منه ان يكون لمسبب واحد سبب واحد وقد يكون لمسبب واحد اسباب متعددة؟

وحاصل الجواب ان اللام فی المسببات ليس للاستغراق بل للجنس والجنسية تبطل الجمعية لانه فی الجنس يكون اشارة الى الماهية وفی الجمع يكون اشارة الى الافراد فيكون بينهما منافاة **فان قيل** لم لم تبطل الجنسية؟ **قلنا** الجمعية متقدمة والجنسية متأخرة والمتأخر يكون مبطلا للمتقدم لا العكس

الحاشية المرقومة برقم (۳)

اذ المقصود

غرضہ بيان حسن تعلق لنا برفيق حاصل هذا مستغن عن البيان

الحاشية المرقومة برقم (۴)

حاصله انه

فی هذه الحاشية سبعة اغراض

الاول بيان حاصل الدليل الاول فبينه بقوله **حاصله انه ان تعلق**

والثانی تعيين المضاف اليه والمضاف فعينهما بقوله **ای الرفيق ای الخير** حاصله ان الخير مضاف والرفيق مضاف اليه

والثالث توسيع دائرة الدليل والقبح اللفظی على الشقين فوسعها بقوله **وتقديم معمول المضاف اليه عليه اعم من ان يكون مقدما على المضاف اليه دون المضاف او مع المضاف انها ممنوع**

والرابع بیان وجه القبح للشقین فبینه بقوله **اما علی الاول فلانه یلزم الفصل بین المضاف والمضاف الیه وهو ممتنع واما علی الثانی کما فیما نحن فیه**

والخامس بیان المبنی علیه لهذین الشقین فبینه بقوله **هذا اذا رجع ضمیر قوله علیه الی المضاف الیه**

والسادس تضییق دائرۃ الدلیل والقبح اللفظی علی شق واحد فضیقها بقوله **واما اذا رجع الی المضاف فمفاده یکون الصورۃ الثانیۃ** وهی قوله واما علی الثانی کما فیما نحن فیه فلانه یستلزم الخ یعنی تقدیم معمول المضاف الیه علی المضاف الیه مع المضاف

والسابع بیان الاحتمالین فی مرجع ضمیر قوله علیه وهذا الغرض یعلم من الغرضین الاخیرین

الحاشیة المرقومة برقم (۵)

الفرق بین الدلیلین

غرضه دفع الاعتراض حاصله انه ان کان قوله **ولان المعمول** دلیلا ثانیا فما الفرق بین الدلیل الاول وهو قوله **لامتناع تقدیم** والثانی وهو قوله **ولان المعمول** حاصل الدفع ان الفرق باعتبار العموم والخصوص بان الدلیل الاول خاص بالمضاف والمضاف الیه والثانی عام شامل لجمیع العوامل والمعمولات

الحاشیة المرقومة برقم (۲)

لکونه ظالما

فی هذه الحاشیة ثلاثة اغراض

الاول بیان الدلیل لکفایة رائحة الفعل للظرف فبینه بقوله **لکونه ظالما** حاصله واضح

والثانی تفریع علی هذا الدلیل ففرع علیه بقوله **فلذالک تهملن**

والثالث بیان الشاهد علی هذا التفریع فبینه بقوله **کما فی الحدیث الشریف هم یدعلی من سواهم** ای متعاضدون وقوی یوین حاصله ان علی من سواهم متعلق بید مع انها جامد لان الید ملزومة للتعاضد والقوة وهو لازم لها

الحاشیة المرقومة برقم (۷)

علی وفق ما قال

فی هذه الحاشیة اربعة اغراض

الاول دفع الاعتراض حاصله ان المحاذاة تستعمل فی ذوی الاجسام والجوابان لیسا من ذوی الاجسام فدفعه بقوله **ای علی وفق** یعنی ان المحاذاة بمعنی الوفق فلا یرد مایرد

والثانی تعیین ما قال فیه فعینه بقوله **فی شرحه لتلخیص المفتاح**

والثالث تعیین وجه النصب فی قوله جمعاً فعینه بقوله **ای کان القسم الثالث** حاصله ان جمعاً منصوب لانه خبر کان

والرابع بیان الجوابین فبینهما بقوله **قال المصنف رح ان قوله للاصول الخ**

الحاشیة المرقومة برقم (۸)

ان قلت الرکیک

غرضه الاعتراض والجواب عنه وهما قدمرا فی توضیح قوله **واما تعلقه بمتعل فرکیک**

(توضیح الشرح)

قیل هو مصدر بمعنی اسم الفاعل

من ههنا الی قوله الاتی غرض واحد وهو دفع الاعتراض بجوابین حاصله ان الهدی وقع فی قول المصنف **ارسله هدی** منصوبا علی الحالیة اما من الفاعل الذی هو الضمیر المستتر فی ارسل او من المفعول الذی هو الضمیر المنصوب المتصل والحال انما یکون محمولا علی ذی الحال والحمل لا یصح ههنا لانه یلزم حمل صرف الوصف علی الذات وهو باطل لان الحمل یقتضی الاتحاد ولا اتحاد بین الوصف والذات فاجاب عنه اولا بقوله **قیل هو مصدر** حاصله ان الهدی مصدر بمعنی اسم الفاعل وهو هاد فیکون حمل الذات مع الوصف علی الذات وهو جائز

واجاب عنه ثانیا بقوله **والظاهر انه اسم لحاصل بالمصدر اطلق علیه مبالغة** حاصله انه هدی تعبیر عن الحاصل بالمصدر وحمله علی ذی الحال یکون مبالغة

فانقیل هذا الاعتراض یندفع بکلا الجوابین فلم صدر الاول بقیل والثانی بالظاهر ؟ **قلنا** اولا ان فی الجواب الثانی مجازا عقلیا وهو عبارة عن نسبة الشئ الی غیر مابنی له وفی الجواب الاول مجازا فی الطرف والمجاز فی النسبة ای المجاز العقلی ابلغ من المجاز فی الطرف لانه یفید المبالغة

وقلنا ثانیا انه فی الجواب الثانی مجاز واحد کما دریت وفی الجواب الاول مجازان احدهما ذکر المصدر وارادة المشتق وثانیهما انه ان کان المراد من الهدی هاد فالنبی صلی الله علیه وسلم یکون هاد فی الزمان المستقبل لا وقت الارسال فاطلاق الهادی علیه صلی الله علیه وسلم وقت الارسال یکون مجازا

فانقیل یجوز ان یحمل عین المصدر مبالغة کالحاصل بالمصدر ؟ **قلنا** ان فی حمل عین المصدر مبالغة توهم المجاز فی الطرف وفی حمل الحاصل بالمصدر لیس توهم المجاز فی

الطرف لانہ فی عین المصدر یکون تلبس الفاعل بہ وصدورہ عنہ معتبرین وفی الحاصل بالمصدر لیسامعتبرین کما لا یخفی

فانقیل من تقدیم الجواب الاول یفھم ترجیحہ لان التقدیم من اسباب الترجیح ومن ذکر الجواب الثانی بقولہ **والظاھر** ترجیح ھذا الجواب

قلنا التقدیم من اسباب الترجیح اذاذکرت الجوابات فی مرتبۃ واحدۃ بلفظ قیل وقیل وبصیغۃ الجزم فی کلھا وھھنا لیس کذالک لان الاول مصدر بقیل والثانی بلفظ الظاھر

توضیح الحواشی

الحاشیۃ المرقومۃ برقم (۹)

ھی بمعنی الدعاء

فی ھذہ الحاشیۃ ثلاثۃ اغراض

الاول بیان المعنی اللغوی للصلوۃ فبینہ بقولہ **ھی بمعنی الدعاء**

والثانی دفع الاعتراض حاصلہ انہ اذاکانت بمعنی الدعاء فیکون قول المصنف والصلوۃ علی من دعاء علیہ لان الدعاء الذی ھی الصلوۃ مستعمل بعلی فدفعہ بقولہ **ای طلب الرحمۃ**

والثالث دفع الاعتراض الاخر حاصلہ انہ اذاکان الدعاء بمعنی طلب الرحمۃ فکیف یصح نسبتھا الی اللہ تعالی لان الطلب محال فی الواجب تعالی فدفعہ بقولہ **اذا اسندت الی العباد** حاصلہ ان معنی الصلوۃ طلب الرحمۃ اذااسندت الی العباد واما اذااسندت الی اللہ تعالی جردت عن الطلب واریدمنھا الرحمۃ مجازا مرسلا باحد الوجھین اما بطریق ذکر الکل وارادۃ الجزء واما بطریق ذکر السبب وارادۃ المسبب

الحاشية المرقومة برقم (١٠)

فح يكون مجازا فى الطرف

فی هذه الحاشية تسعة اغراض

الاول تعيين المجاز على الجواب الاول فعينه بقوله **فح يكون مجازا فی الطرف** انما سمی به لانه لا يكون الا فی طرف الجملة

والثانی تعريف المجاز فی الطرف فعرفه بقوله **وهو عبارة عن استعمال كلمة فی معنى الاخرى**

والثالث بيان المثال للمجاز فی الطرف فبينه بقوله **كالخلق فی المخلوق**

والرابع جواب ثالث للاعتراض الوارد على قوله **هدى** اجاب بقوله **ويمكن المجاز فی الاعراب** حاصله ان الهدى مضاف اليه للمضاف المقدر وهو ذو فيكون تقدير العبارة هكذا على من ارسله ذاهدى فيصح حمل هدى على ذى الحال لان ذا الهدى ذات مع الوصف ويقال لهذا مجاز فی الاعراب ومجاز بالحذف

والخامس تعيين المجاز على الجواب الثانی المصدر بقوله **والظاهر** فعينه بقوله **ولما جعل اسما للحاصل بالمصدر تحقق المجاز فی النسبة**

والسادس تعريف المجاز فی النسبة فعرفه بقوله **وهو نسبة شئ الى غير ماهی له**

والسابع بيان المثال للمجاز فی النسبة فبينه بقوله **نحو النهار صائم**

والثامن دفع الاعتراض حاصله ان الاعتراض الوارد على قوله **هدى** يندفع بكلا الجوابين فلم صدر الشارح الدوانی الجواب الاول بقوله قيل والثانی بقوله **والظاهر** فدفعه بقوله **وقد تقرر فی**

قوله ان المجاز حاصله ان فی الجواب الاول مجازا فی الطرف وفی الجواب الثانی مجازا فی النسبة والمجاز فی النسبة ابلغ من المجاز فی الطرف لان المجاز فی النسبة یفید المبالغة

والثانی توسیع دائرة الاعتراض والجواب فوسعها بقوله **هذا** ای الاعتراض والجواب عنه علی طریق البدلیة **یحتویہ علی کلا الصورتین** حاصله ظاهر کما مر

الحاشیة المرقومة برقم (۱۱)

الفرق بین المصدر واسم المصدر

غرضه منها دفع الاعتراض حاصله انک قلت المجاز فی النسبة ابلغ من المجاز فی الطرف فلذا صدر الجواب الثانی بقوله **والظاهر** قلت یجوز ان یکون فی الجواب الاول ایضا مجاز فی النسبة بان یحمل عین المصدر مبالغة فدفعه بقوله **الفرق بین المصدر واسم المصدر ای الحاصل بالمصدر** حاصله انه فی حمل عین المصدر مبالغة توهم المجاز فی الطرف لانه یصلح الاضافة الی الفاعل فیحتمل معنی اسم الفاعل وفی حمل الحاصل بالمصدر مبالغة لیس بتوهم المجاز فی الطرف لانه لا یصلح الاضافة الی الفاعل فلا یحتمل معنی اسم الفاعل

(توضیح الشرح)

مصدر مبنی للمفعول ای بان یقتدی به

غرضه منه دفع الاعتراض **حاصله** ان الاقتداء الذی ذکره المصنف اما ان یکون مبنیا للفاعل واما ان یکون مبنیا للمفعول ولا یصح واحد منهما **اما الاول** فلان الفاعل لا یخلو اما ان یکون رسول الله صلی الله علیه وسلم او غیره صلی الله علیه وسلم من الامة فان کان الفاعل رسول الله صلی الله علیه وسلم یکون معنی العبارة ان اقتدائه صلی الله علیه وسلم بالغیر حقیق وهو غیر مقصود لان المقصود کونه صلی الله علیه وسلم ان یقتدی به علی صیغة المجهول لا انه صلی الله

علیہ وسلم یقتدی بالغیر علی صیغۃ المعلوم وان کان الفاعل غیرہ صلی اللہ علیہ وسلم من الامۃ لا یحصل المدح لان الاقتداء علی ہذا التقدیر صفۃ للغیر لا لہ صلی اللہ علیہ وسلم **واما الثانی** فلان الاقتداء مصدر الفعل اللازم والمصدر المبنی للمفعول لا یجئ من الباب اللازمی بدون تعدیتہ بحرف الجر وہہنا حرف الجر لیس بموجود فدفعہ بقولہ **مصدر مبنی للمفعول ای بان** حاصلہ ان الاقتداء مصدر بمعنی المفعول وحرف الجر مقدر فیکون متعدیا بہ وتقدیر العبارۃ ہکذا بان یقتدی بہ

توضیح الحواشی

الحاشیۃ المرقومۃ برقم (۱۷)

دفع دخل مقدر

فی ہذہ الحاشیۃ غرضان

الاول بیان غرض الشارح من قولہ مصدر مبنی للمفعول فبیّنہ بقولہ **دفع دخل مقدر** حاصلہ ان غرضہ منہ دفع دخل مقدر

والثانی بیان اعتراض وجواب عنہ فبیّنہما بقولہ **تقدیر الدخل ان الاقتداء لازم**

الحاشیۃ المرقومۃ برقم (۱)

غرضہ منہا اعتراض وجواب عنہ حاصلہما ظاہر غیر محتاج الی البیان

(توضیح الشرح)

مصدر مبنی للمفعول ای بان یہتدی بہ

من ہہنا الی قولہ الاتی ثلاثۃ اغراض

الاول دفع الاعتراض بیان الاعتراض والجواب عنه قد مر فی قوله السابق فدفعه بقوله **مصدر مبنی للمفعول** هذا علی تقدیر تعلق به المذکور بیلیق

والثانی دفع الاعتراض الاخر حاصله ان به ظرف لا بدله من متلق فما متعلقه فدفعه بقوله **وقوله به متعلق بالاهتداء** حاصله ان متعلقه هو الاهتداء

والثالث دفع الاعتراض الاخر حاصله ان الاهتداء مصدر ویلیق فعل وتعلق حرف الجر بالفعل اولی من تعلقه بالمصدر فلم لم یتعلقه بالفعل فدفعه بقوله **ولا یلیق تعلقه بیلیق** حاصله ان تعلقه بالاهتداء اولی من تعلقه بیلیق لا ربعة اوجه **الاول** انه لو تعلق بیلیق فیلزم تقدیم معمول الخبر علی المبتدأ **والثانی** انه لو تعلق بالاهتداء فیکون بین العامل والمعمول قرب **والثالث** ان المقصود حصر الاهتداء بالنبی صلی الله علیه وسلم وهذا انما یحصل لو تعلق الظرف بالاهتداء لا بیلیق **والرابع** ان الاهتداء کما ل لنا ویلیق بنا لا به صلی الله علیه وسلم وهذا انما یحصل ان کان به متعلقا بالاهتنداء لا بیلیق **فافهم** فیه اشارة الی امرین الاول فیه اشارة الی هذه الاوجه الاربعة لعدم لیاقة تعلق به بیلیق والثانی فیه اشارة الی دقة المقام

(توضیح الحواشی)

الحاشیة المرقومة برقم (۲)

هذا دفع لایراد مقدر

فی هذه الحاشیة ثلاثة اغراض

الاول بیان غرض الشارح الدوانی من قوله مصدر مبنی للمفعول فبیّنه بقوله **هذا دفع ایراد مقدر** حاصله ان غرضه منه دفع ایراد مقدر

والثانی بیان اعتراض وجواب عنه فبیّنهما بقوله **تحریر الایراد ان الاهتداء** حاصل الاعتراض والجواب ظاهر

والثالث دفع الاعتراض حاصله ان هذا الاعتراض لا یرد ههنا لان الاهتداء متعد بحرف الجر وهو به المذکور فکیف یکون الاهتداء لازما حتی لا یصح کونه مبنیا للمفعول فدفعه بقوله **وهذا ان جعل به المذکور متعلقا بیلیلق** حاصله ظاهر

الحاشیة المرقومة برقم (۳)

لان اهتدء نایلیق بنا

الغرض منها بیان الوجهین لعدم لیاقة تعلق به بیلیق کما مر

الحاشیة المرقومة برقم (۴)

لعل اشارة

الغرض منها بیان غرض تأمل کما هو ظاهر

(توضیح الشرح)

متعلق بسعدوا والباء للسببیة

فیه غرضان

الاول تعیین متعلق قوله بالتصدیق فعیّنه بقوله **متعلق بسعدوا** حاصله ان متعلق هو سعدوا

والثانی تعیین معنی الباء فعیّنه بقوله **والباء للسببیة**

توضیح الحاشیة

الحاشیة المرقومة برقة (۵)

حصلوا مرتبة السعادة

فی ہذہ الحاشیۃ خمسۃ اغراض

الاول دفع الاعتراض

والثانی تعیین اضافۃ المناہج الی الصدق والغرض من التعیین دفع الاعتراض حاصلہ ان صفۃ الال والاصحاب بسعدوا لیست بصحیحۃ لان الصفۃ تکون مختصۃ بالموصوف وھذہ لیست مختصۃ بالموصوف لانا ایضا سعداء بسبب التصدیق فعیّنہا بقولہ **فی کل منہج من مناہج ووصلوا منتہاہ** حاصلہ ان الاضافۃ للاستغراق لان الجمع المضاف یفید الاستغراق

والثالث تعیین معنی الباء فی قولہ بالتصدیق فعیّنہ بقولہ **بسبب التصدیق** حاصلہ ان الباء للسببیۃ

والرابع تعیین المصدق بہ فعیّنہ بقولہ **بما جاء بہ نبینا صلی اللہ علیہ وسلم** حاصلہ ان المصدق بہ ما جاء بہ

والخامس بیان حاصل المعنی لقولہ سعدوا فی مناہج الصدق بالتصدیق فبیّنہ بجمیع الحاشیۃ

(توضیح الشرح)

یحتمل تعلقہ بصعدوا والباء للسببیۃ

من ھہنا الی قولہ الاتی تسعۃ اغراض

الاول دفع الاعتراض حاصلہ ان قولہ بالتحقیق ظرف ولا بدلہ من متعلقہ فما متعلقہ فدفعہ بقولہ **یحتمل تعلقہ بصعدوا** حاصلہ ان متعلقہ ھو صعدوا

والثانی تعیین معنی الباء فی قولہ بالتحقیق فعیّنہ بقولہ **والباء للسببیۃ**

والثالث بیان الحوالۃ علی ماسبق فبیّنہا بقولہ **کما سبق فی قولہ بالتصدیق**

والرابع بیان المعنی علی هذا التقدیر فبیّنه بقوله **فالمعنی صعدوا معارج الحق**

والخامس دفع الاعتراض حاصله ان صفة الال والاصحاب بصعدوا لیست بصحیحة لان الصفة تکون مختصة بالموصوف وهذه الصفة لیست بمختصة بهم لانا ایضا صاعدون بسبب الایقان علی ماجاء به النبی صلی الله علیه وسلم فدفعه بقوله **وبلغوا اقصاه** ولم نبلغ الی اقصاه

والسادس بیان تفسیر التحقیق باللازم فبیّنه بقوله **والایقان**

والسابع بیان الجواب الثانی للاعتراض الذی مرمنا فی بیان الغرض الاول لهذه الحاشیة فبیّنه بقوله **ویحتمل الاستقرار** یعنی ان الظرف متعلق بالمقدر وهو متلبس

والثامن بیان لحاصل المعنی

والتاسع اشارة الی وجه الاعراب فذکر هذین الغرضین بقوله **والمعنی هذا الحکم محقق لا ریب فیه** حاصل الاول واضح وحاصل الثانی ان الظرف ای بالتحقیق علی هذا التقدیر فی محل الرفع علی انه خبر مبتدأ محذوف وهو هذا الحکم

فتامل

فیه اشارة الی اربعة امور

الاول اشارة الی اعتراض وجواب عنه تقریر الاعتراض ما الوجه للشارح الدوانی انه ذکر احتمال الظرف المستقر فی الفقرة الثانیة وهی قوله **صعدوا فی معارج الحق بالتحقیق** دون الفقرة الاولی وهی قوله **بمعدوا فی مناهج الصدق بالتصدیق** مع ان هذا الاحتمال مشترک **وحاصل الجواب** انه التلبس یستعمل فی الامور اللتی یجوز انفکاکها عن الشئ والسعادة لاتنفک عن الال والاصحاب فلهذا ترک احتمال الظرف المستقر فی القرة الاولی **فان قیل** کما ان السعادة لا تنفک عن الال والاصحاب کذلک الصعود فی معارج الحق لا ینفک عنهما فلم تعرض

لهذا الاحتمال فی الفقرة الثانية ؟ **قلنا** ان للتلبس معنيين احدهما لغوی وهی عبارة عن علاقة شئ مع شئ اخر لا يجوز انفكاكه عن الشئ والشارح الدوانی رح اختار المعنى اللغوی فی الفقرة الاولى والمعنى الاصطلاحی فی الفقرة الثانية وانما اعتبر احد المعنيين فی كل واحد منهما لاجل الاطلاع على المعنيين **فان قيل** ما الوجه للشارح الدوانی رح انه اختار المعنى اللغوی فی الفقرة الاولى واختار المعنى الاصطلاحی فی الفقرة الثانية ولم يعكس ؟ **قلنا** ان الشارح الدوانی رح مجتهد جاز له ماشاء كما قال فخر الاذكياء المولوی عبيد الله القندهار رحمة الله تعالى عليه فی دفع مثل هذا الاعتراض فی الكتب المتعددة كالقاضی والمطول وغيرهما

والثانی فيه اشارة الى اعتراض اخر وجواب عنه **حاصل الاعتراض** ان الشارح الدوانی رح لم قدم احتمال الظرف اللغو على احتمال الظرف المستقر ؟ **وحاصل الجواب** ان فی احتمال الظرف المستقر تكلفا وهو حذف المبتدأ كما سبق منا

والثالث فيه اشارة الى المذهبين فی الظرف كما سيجئ فی تحقيق الحواشی

والرابع فيه اشارة الى اعتراض اخر وجواب عنه **حاصل الاعتراض** ان الظرف المستقر ما يكون متعلقه من الافعال العامة والمتلبس ليس منها ؟ **قلنا** والمتلبس فعل عام اذما من فعل الا له تلبس بالغير **اونقول** ان الكلام مبنى على مذهب السيد الشريف لان الظرف المستقر عنده ما يكون متعلقه مقدرا سواء كان من العامة او الخاصة والظرف اللغو بخلافه

(توضيح الحواشی)

الحاشية المرقومة برقم (۲)

الاولی بهذا التلبس

فی هذه الحاشية غرضان

الاول دفع الاعتراض حاصله ان صفة الال والاصحاب بصعدوا ليست بصحيحة لان الصفة تكون مختصة بالموصوف وهذه الصفة ليست بمختصة بهم لاننا ايضا صاعدون بسبب الايقان فدفعه بقوله **اشار بهذا التفسير الى ان المقصود من صعود هم معارج الحق هو الوصول الى اقصاه فانه الكمال** وكمال سهو

الثانی دفع الاعتراض الاخر حاصله ان من ایّ موضع استفدت هذا الجواب عسى ان لا يكون الشارح الدوانی راضيا به فدفعه بقوله **ووجه استفادته ان الجمع المضاف يفيد الاستغراق** حاصل الدفع ان الشارح راض به لانه مستفاد من كلامه لانه اضاف الجمع وهو المعارج الى الحق والاضافة للاستغراق

الحاشية المرقومة برقم(۷)

(الظرف المستقر على ما)

فی هذه الحاشية خمسة اغراض

الاول بيان المذهبين فی الظرف بينهمابقوله **الظرف المستقر** ولفظا بخلاف غلط والصحيح بخلافه فی الموضعين وحاصلهما غير محتاج الى البيان

والثانی تمهيد لدفع الاعتراض الاتی فمهدله بقوله **الظرف المستقر على**

والثالث دفع الاعتراض حاصله ان الظرف المستقرمايكون متعلقه فعلاعاما والتلبس ليس عامافكيف كان ظرفا مستقرا فدفعه بقوله **فقيل ان الاستقرار ههنا مبنی على ماحققه السيد** حاصل الدفع ان الظرف المستقر مبنی على مذهب السيد الشريف والظرف المستقر عنده ماكان متعلقه محذوفا سواء كان عاما او خاصا

والرابع رد علی ہذا الجواب وبیان الجواب الحق اشار الیہ بقولہ **ورد بان ما من فعل الاولہ تلبس** حاصلہ ظاہر

والخامس اعتراض ورد علی الرد والجواب الحق حاصلہ ظاہر اشار الیہ بقولہ **وفیہ ان افعال العموم ما تکون عامۃ بعزل النظر عن الشئ الخارجی والتلبس لیس بہذہ المثابۃ** قیل فی الجواب ان الظرف المستقر ما یفہم منہ عاملہ والتلبس ہہنا یفہم من الظرف

الحاشیۃ المرقومۃ برقم (۸)

(بیان لحاصل المعنی)

فی ہذہ الحاشیۃ غرضان

الاول بیان غرض الشارح الدوانی من قولہ **والمعنی ہذا الحکم** فبیّنہ بقولہ **بیان لحاصل المعنی واشارالی وجہ الاعراب** حاصلہ ان غرضہ من ہذاالقول بیان الحاصل المعنی واشارۃ الی وجہ الاعراب

والثانی دفع الاعتراض حاصلہ انہ یعلم من بیان حاصل المعنی ان الظرف متعلق بمحقق مع ان الامر لیس کذلک فدفعہ بقولہ **واما بیان تقدیر المتعلق** حاصل الدفع ان الظرف لیس متعلقا بقولہ محقق بل ہو متعلق بمتلبس

الحاشیۃ المرقومۃ برقم (۹)

(لعلہ اشارۃ)

الغرض منہا بیان غرض الشارح الدوانی من قولہ فتأمّل

(توضیح الشرح)

اشارة الی المرتب فی الذهن

من ههنا الی قولها الاتی عشرة اغراض

الاول دفع الاعتراضین **حاصل الاول** ان الاشارة بهذا تکون الی امر واحد وههنا الاشارة بهذا الی مسائل الکتاب وهی امور کثیرة فکیف یصح الاشارة الیها **وحاصل الثانی** ان المشار الیه بهذا انما یکون امرا محسوسا بحس البصر وموجودا فی الخارج ومسائل الکتاب لیست بهذه المثابة فدفعهما بقوله **اشارة الی المرتب الحاضر فی الذهن** حاصل الدفع عن الاعتراض الاول ان الامر الوحدانی اعم من ان یکون حقیقیا او اعتباریا ومسائل الکتاب وان لم تکن امرا وحدانیا حقیقیا لکنها امر واحد اعتباری لانها ملحوظة بوجه اجمالی **وحاصل الدفع** عن الاعتراض الثانی ان مسائل الکتاب لاجل کمال الحضور فی ذهن المصنف کانها محسوسة وموجودة فی الخارج فیکون استعمال لفظا هذا ههنا علی سبیل المجاز تنزیلا للمعقول منزلة المحسوس تنبیها علی ظهوره وترغیبا للمتعلم فی تحصیله کما قال القاضی رح

والثانی رد اجمالی علی جواب قیل عن الاول ضمنا وعن الثانی صراحة فرد علیہ بقوله **سواء کان وضع الدیباجة** حاصل الجواب والرد علیه سیجئ فی بیان الغرض الرابع

والثالث بیان الدلیل للرد علیه فبینه بقوله **اذلا حضور للالفاظ المرتبة** حاصله ان الکتاب عبارة عن الالفاظ والمعانی ولا حضور لها فی الخارج اما عدم حضور الالفاظ لان الالفاظ اذ وجدت فتتلاشی واما عدم حضور المعانی فظاهر وسیجئ وجهه فکیف یصح الاشارة الیهما بعد تصنیف الکتاب

والرابع رد تفصیلی علیه هذا غرض الشارح الدوانی رح اما غرض قائل قیل فجواب عن الاعتراض **حاصل غرض قائل قیل** انه ان کان وضع الخطبة قبل التصنیف فالاشارة بهذا الی الحاضر فی ذهن المصنف لانه قبل تصنیف الکتاب لیس ههنا موجود فی الخارج واما اذا کان

وضع الخطبة بعد التصنيف فالاشارة الى ما هو موجود فى الخارج من الالفاظ والمعانى فانها موجودة فى الخارج بعد تصنيف الكتاب كما قال الفاضل اللكنوى رح **وحاصل غرض الشارح** ان الالفاظ والمعانى ليستا بموجودتين فى الخارج اما الالفاظ فلانها اذا وجدت فتتلاشى ولانها اعراض لا وجود لها فى الخارج واما المعانى فلانها ايضا ههنا اعراض لا وجود لها فى الخارج ولانها صور ذهنية ليست موجودة فى الخارج واشار الى هذا الغرض بقوله **فما قيل من انه ان كان وضع الديباجة بعد التصنيف فالاشارة الى الحاضر فى الخارج لا يستقيم** حاصله قد مر

والخامس تصحيح جواب المجيب بقيل بوجه فصححه بقوله **الابان يراد به الاشارة** حاصله ان جواب قائل قيل صحيح اذا اريد من الكتاب النقوش لان النقوش موجودة فى الخارج واذا اريد منه الاحتمالات الستة الباقية فلا يصح الاشارة اليها **وبالجملة** ان الاحتمالات سبعة النقوش وحدها والالفاظ وحدها والمعانى وحدها والمركب من الالفاظ والمعانى ومن الالفاظ والنقوش ومن المعانى والنقوش والمركب من الثلاثة وجواب قائل قيل صحيح على الاحتمال الاول وهى النقوش وحدها لانها موجودة فى الخارج واما على الاحتمالات الباقية لا يصح الاشارة اليها لان الالفاظ وحدها ليست بموجودة فى الخارج وكذالك المعانى وكذالك المركب من الالفاظ والمعانى واما المركب من الالفاظ والنقوش ومن المعانى والنقوش ومن الثلاثة فلان المركب من الموجود والمعدوم معدوم لان النتيجة تابعة للاخس الارزل **لان النتيجة** فرع للمقدمتين ولو كانت تابعة للاشرف للزمت زيادة الفرع وهى النتيجة على الاصل اى المقدمتين وهو باطل **ولان** القوم اتفقوا بالاستقراء على ان النتيجة تابعة للاخس الارزل ولو لم تكن تابعة للاخس للزم خلاف القوم لكن التالى باطل فالمقدم مثله **ولان** لو كانت النتيجة تابعة لاشرف المقدمتين لكانت ارزل المقدمتين متروكا بالكلية لكن التالى باطل فالمقدم مثله اما وجه الملازمة فلان ارزل المقدمتين متروك من حيث الشرافة وان ترك من حيث الانتاج يكون ارزل المقدمتين متروكا بالكلية واما وجه بطلان التالى فلانه يلزم كون القياس على مقدمة واحدة فهو باطل

فللتعادل بین المقدمتین کانت النتیجة تابعة للاخس الارزل فکان فی المقدمة الواحدة شرف ذاتی وفی الاخری شرف باعتبار الموافقة للنتیجة

والسادس اعتراض علی هذا التصحیح فاعترض علیه بقوله **ولا یخفی انه لا یناسب** حاصله ان هذا مبتداء وغایة تهذیب الکلام خبره ولا یناسب الاخبار بغایة تهذیب الکلام عن لفظ هذا علی تقدیر کون لفظ هذا عبارة عن النقوش لان غایة تهذیب الکلام مشتمل علی الکلام وهو عبارة عن الالفاظ والمعانی اللذین لا یحملان علی النقوش وما هو مشتمل علی الکلام لا یحمل علیها

والسابع جواب عن الاعتراض الوارد علی التصحیح فاجاب عنه بقوله **الاان یحمل** حاصله ان الاخبار عن هذا بغایة تهذیب الکلام مناسب للمقام لان هذا الاخبار مجاز من قبیل تسمیة المعبر او توصیفه باسم المعبر عنه او وصف المعبر عنه سواء کان او لیا کالالفاظ فان النقوش تعبیر عن الالفاظ او ثانویا کالمعانی فان النقوش تعبیر عن الالفاظ وهی تعبیر عن المعانی وبالجملة غایة تهذیب الکلام اسم اوصفة للالفاظ والمعانی لکنه مجازا اسم او صفة للنقوش تسمیة او توصیفا للمعبر باسم المعبر عنه او وصفه

والثامن رد علی جواب قائل القیل المصدر بقوله **الا ان یحمل** رد علیه بقوله **وفیه نظر بعد** ای هنوز حاصله انه اذا کانت الاشارة الی النقوش فالمراد من النقوش المشار الیها بلفظ هذا اما النقوش المخصوصة المکتوبة بید المصنف او نوع النقوش اعم من ان تکون هذه النقوش مکتوبة بید المصنف اوبید غیره فعلی الاول لایصح حمل غایة تهذیب الکلام علیه لما سبق ولانه لیس اسما وصفة لها فلاتکون مرادة لان هذه النقوش سواء کتب بید المصنف او غیره تکون تهذیبا وعلی الثانی وان صح الحمل لان غایة تهذیب الکلام اسم وصفة له لکنه هذا مرتبة الکلی والکلی لیس بموجود فی الخارج فلا یصح الاشارة الیه

والتاسع تفریع علی ماسبق ففرّع بقوله **فالاشارة الی الحاضر** تفصیله سیجئ فی الحاشیة الاولی ان شاء اللّٰه تعالی **فان قیل** ان احسن صیغة اسم التفضیل وهو یثبت فی المفضل نفس الفعل مع

الزيادة وفي المفضل عليه نفس الفعل بلا زيادة فيعلم منه ان الاشارة الى الحاضر في الذهن مع الزيادة والى النقوش نفس حسن مع ان الاشارة اليها ليست بصحيحة ؟ **قلنا اولا** ان التفضيل اي احسن مجرد عن الزيادة بمعنى حسن **وثانيا** ان الاشارة الى النقوش صحيحة على سبيل المجاز تسمية للمعبر باسم المعبر عنه ثم المراد من التقديرات الاحتمالات السبعة والجمع محمول على المعنى الاصطلاحي او المرد من التقديرات الخطبة الابتدائية والالحاقية والجمع محمول على اللغوى

والثاني بيان احقاق المذهب الحق في اسامي الكتب لان في اسامي الكتب ثلاثة مذاهب قيل من قبيل اعلام الاشخاص وقيل من قبيل اعلام الاجناس وقيل من قبيل اسماء الاجناس فبيّنه بقوله **ومن ههنا** اي من قوله من البين **علمت ان اسامي الكتب** اعلم ان العلم عبارة عما وضع لشئ معين بحيث لا يشتمل بحسب ذلك الوضع غيره فالموضوع له ان كان جزئيا فهو علم شخص كزيد وان كان كليا مع التعين الذهني فهو علم جنس كلفظ اسامة فان الواضع تصور ما هية الاسد اعني الحيوان المفترس فوضع له باعتبار التعين الذهني لفظ اسامة وان كان الموضوع له كليا بدون التعين الذهني يعني الطبيعة من حيث هي هي او الفرد المنتشر على اختلاف المذهبين كما سيجئ ان شاء الله تعالى فهو اسم جنس كلفظ الاسد

فنقول ان ههنا نسختين احدى هما مذكورة وثانيتهما لفظ اسماء الاجناس وتعدد النسختين مبنى على المذهبين احدهما مذهب الجمهور وثانيهما مذهب البعض فعند الجمهور علم الجنس عبارة عن الطبيعة من حيث هي هي واسم الجنس عبارة عن الفرد المنتشر وعند البعض علم الجنس عبارة عن الطبيعة مع التعين الذهني واسم الجنس عبارة عن الطبيعة من حيث هي هي فالنسخة الاولى مبنية على مذهب الجمهور والثانية مبنية على مذهب البعض كما قال قاضي القضاة والله اعلم بالصواب

لتنقطن

فیہ اشارة الی ثلاثة امور

الاول فیہ اشارة الی اعتراض جواب عنہ حاصل الاعتراض ان اسامی الکتب لوکانت من قبیل اعلام الاجناس لما دخلت علیها الالف واللام لکن التالی باطل فالمقدم مثلہ اما وجہ الملازمة لان لام التعریف لا یدخل علیها لانها اعلام واما وجہ بطلان التالی فلان الکافیة والشافیة والمطول مدخولة للام ؟ **قلنا اولا** ان الملازمة لانسلمها لان لام التعریف لایدخل علی اعلام الاشخاص ویدخل علی اعلام الاجناس **وثانیا** ان اللام الداخلة علیهالام ذهنی وهو لا یفید التعریف **وثالثا** ان المراد حین دخول اللام علیها معنی لغوی **لها ورابعا** ان دخول اللام علیها باعتبار الوصفیة الاصلیة لانها فی الاصل اوصاف **وخامسا** ان دخول اللام علیها فی کلام المولدین هذا الجواب ضعیف کما قال العلامة عنایت الله الچکیسری

والثانی فیہ اشارة الی الاعتراضین الواردین علی قولہ **احسن** والجوابات عنهما وتفصیلهما قدسبق

والثالث فیہ اشارة الی المذهبین فی اعلام الاجناس واسماء الاجناس کما سبقا

(توضیح الحواشی)

الحاشیة المرقومة برقم (۱۰)

(یعنی ان اسم الاشارة)

الغرض منها بیان علة الاشارة بهذا الی المرتب الحاضر کما یفهم من الحاشیة لا حاجة الی تفصیلها

الحاشیة المرقومة برقم (۱۱)

(اعلم ان المراد)

فی هذه الحاشیة ثلاثة اغراض

الاول جواب عن الاعتراض الاتی فی هذه الحاشیة حاصل الاعتراض ان المراد بالحضور الوجود فی الخارج فلا نسلم ان الالفاظ والمعانی لیست بموجودة فی الخارج بل هی موجودة فی ازمنتها فان الاعدام الزمانیة لیست اعداما حقیقة بل هی غیبوبة زمانیة فکل شئ موجود فی زمانه کطوفان نوح علیه السلام فانه موجود فی زمانه غائب فی زماننا فاجاب اولا عنه بقوله **اعلم ان المراد بالحضور الحضور عند المشیر** حاصله ان الحضور لیس بمعنی الوجود فی الخارج بل بمعنی الحضور عند المشیر ولا حضور للالفاظ والمعانی عند المشیر

والثانی ایراد هذا الاعتراض تفصیلا فاورده بقوله **وان اورده فرد** حاصله واضح کل الوضوح

والثالث جواب ثان عنه فاجاب عنه بقوله **ویجاب عنه ان المراد نفی وجودیتها** قوله تأمل فیه اشارة الی جواب ثالث حاصله ان المعانی والالفاظ موجودة فی الخارج علی تدقیق فلسفی وهذا الکلام مبنی علی مذهب المتکلمین وعند هم لا وجود لها فی الخارج

الحاشیة المرفوعة برقم (۱۲)

(حاصله انه ان کان)

غرضه منها حاصل جواب قائل قیل

الحاشیة المرفوعة برقم (۱)

(اورد علیه)

فی هذه الحاشیة ثلاثة اغراض

الاول اعتراض علی رد تفصیلی فاعترض علیه بقوله **اورد علیه** حاصله ان للالفاظ والمعانی قسما من الحضور والوجود الخارجی وهو الوجود الحکمی لان الدل علیها نقوش وهی موجودة فی الخارج فیکون الالفاظ والمعانی موجودة فی الخارج حکما باعتبار وجود الدال علیها

والثانی دفع الاعتراض الوارد علی الاعتراض السابق حاصل الاعتراض عسی ان یکون مراد قائل القیل من ماهو خارج حقیقة فلایرد الاعتراض المذکور قبل فدفعه بقوله **والحاصل انه یمکن ان یکون مراد القائل من الخارج اعم مما هو حقیقة او حکما**

والثالث تفریع علی ماسبق ففرّع علیه بقوله **فقوله دون الالفاظ مم وکک قوله دون معانیها** والجواب عنه ان الاشارة الحسیة تطلق علی ثلاثة معان احدها عبارة عن تعین الشئ بمعونة الحس وثانیها عبارة عن امتداد موهوم اخذ من المشیر الی مشار الیه وثالثها عبارة عن تعین الشئ بالحس بانه هنا او هناک فهذه المعانی الثلاثة للاشارة تقتضی الوجود الخارجی الحقیقی للمشار الیه ولا یکتفی الحضور والوجود الحکمی

الحاشیة المرقومة برقم (۲)

(لانها وان کانت)

عرضه منها بیان وجه عدم استقامة الاشارة بهذا الی الالفاظ

الحاشیة المرقومة برقم (۳)

(اذ هو عقلیة)

غرضه منها بیان وجه عدم استقامة الاشارة بهذا الی المعانی

الحاشیة المرقومة برقم (۴)

(اذ لا حضور)

فی ھذہ الحاشیۃ غرضان

الاول بیان وجہ عدم استقامۃ الاشارۃ الی المرکب من الاثنین او الثلاثۃ فبینہ بقولہ **اذ لا حضور مجتمعا** حاصلہ ان المرکب من الالفاظ والمعانی لیس بموجود فی الخارج واما المرکب من الالفاظ والنقوش ومن المعانی والنقوش ومن الثلاثۃ فلان المرکب من الموجود والمعدوم معدوم لان النتیجۃ تابعۃ للاخس الارزل ووجوہ تابعیۃ النتیجۃ للاخس الازل قدمت

والثانی بیان استقامۃ الاشارۃ بھذا الی النقوش فبینھا بقولہ **واما نقوش الکتابۃ** حاصلہ ان الاشارۃ الی النقوش وحدھا مستقیمۃ لانھا موجودۃ فی الخارج

الحاشیۃ المرقومۃ برقم (۵)

(لان غایۃ تھذیب الکلام)

غرضہ منھا بیان وجہ عدم مناسبۃ الاخبار عن النقوش بغایۃ تھذیب الکلام

الحاشیۃ المرقومۃ برقم (۲)

(قیل یجوز ان یکون)

غرضہ منھا الاعتراض علی الاعتراض الوارد علی التصحیح والجواب عنہ **حاصل الاعتراض** ان الغایۃ فی غایۃ تھذیب الکلام بمعنی الفائدۃ والثمرۃ فیصح حملہ علی ھذا المعبر عنہ للنقوش لان النقوش الکتابیۃ ثمرۃ تھذیب الکلام **وحاصل الجواب** ان الغایۃ بمعنی الفائدۃ والثمرۃ لم یسمع الی الان من غیرک ولانہ یکون التسمیۃ والتوصف لغیر المقصود بالتدوین وھو النقوش اشار الی الاعتراض بقولہ **قیل ح یجوز** والی الجواب بقولہ **وھذا الامر تکلف** وھو الغایۃ بمعنی الثمرۃ **علی تکلف** وھو التسمیۃ والتوصیف لغیر المقصود بالتدوین

الحاشية المرقومة برقم (٧)

(المراد بالمعبر)

غرضه منها دفع الاعتراض بجوابين حاصل الاعتراض ان المعبر صيغة اسم الفاعل فيكون النقوش معبرة بالكسر مع ان المعبر مصنف لا النقوش اجاب اولا بقوله **المراد بالمعبر الموضح فان النقوش موضحة للالفاظ** حاصله ظاهر واجاب ثانيا بقوله **وينبغي ان يكون على صيغة اسم المفعول فان المعبر** حاصله ان المعبر ليس صيغة اسم الفاعل بل صيغة اسم المفعول فلايرد مايرد

الحاشية المرقومة برقم (٨)

(قديترا ای نوع مخالفة)

غرضه منها الاعتراض مع الجوابين حاصل الاعتراض ان فی كلامی الشارح الدوانی تدافعا لانه قال فی موضع تسمية للمعبر باسم المعبر عنه ويعلم منه ان غاية تهذيب الكلام اسم وقال فی موضع اخر بل الغرض وصف نوعه وتسميته ويعلم منه انه وصف واسم اشارالی الاعتراض بقوله **قديترا ای نوع** واجاب اولا بقوله **ووجه التوفيق ان يراد** بالتسمية ههنا مجرد اطلاق اللفظ سواء كان علی سبيل العلمية او الوصفية وثانيا بقوله **اويقال انه اكتفی** ههنابماهواصل المقصود بالذات فی المقام ليعلم حال التوصيف بالمقايسة فكانه قال تسمية او توصيفا لكذا بكذا **اونقول** ثالثا ان العبارة ههنا بحذف المعطوف فيكون تقديرالكلام هكذاتسمية للمعبر وتوصيفا للمعبر باسم المعبر عنه وبوصفه

الحاشية المرقومة برقم (٩)

(فی ان يكون)

غرضہ منہا تعیین المرجع للضمیر فی قولہ وفیہ نظر

الحاشیۃ المرقومۃ برقم(۱۰)

(وھذا بخلاف الحاضر عند العقل)

غرضہ منہا دفع الاعتراض حاصلہ ان ھذاالاعتراض المصدر بقولہ **وفیہ نظر** کما یورد علی النقوش وحدھا کذا یورد علی الاحتمالات الباقیۃ باعتبارالجزء الاول وھو قولہ **لان الحاضر من النقوش لا یکون الاشخصا** فلم خصہ الشارح الدوانی بالنقوش وحدھا دفعہ بقولہ **وھذا بخلاف الحاضر عند العقل** حاصلہ انہ فرق بین احتمال النقوش وحدھا وبین باقی الاحتمالات لان النقوش باعتبار الشخص حاضرۃ فی الخارج والاحتمالات الباقیۃ حاضرۃ عند العقل فالحاضر عند العقل علی الاحتمالات الباقیۃ ھی الطبیعہ لان العقل یجردھا عن المشخصات فلذا خص النقوش بالذکر

الحاشیۃ المرقومۃ برقم(۱۱)

(والالم یکن)

غرضہ منہا بیان الدلیل علی عدم ارادۃ وصف ذلک الشخص ولاتسمیۃ ذلک الشخص بینہ بقولہ **والا لم یکن المکتوب الاخر موصوفا بالتھذیب ولامسمی بہ** لکن التالی باطل فالمقدم مثلہ

الحاشیۃ المرقومۃ برقم(۱۲)

(لا یقال انہ لایلزم)

غرضہ اعتراض وجواب عنہ وحاصلہما ظاھر

الحاشیۃ المرقومۃ برقم(۱۳)

يرد ههنا

فی هذه الحاشية غرضان

الاول اعتراض وجواب عنه فاعترض بقوله **يرد ههنا انه قد حقق** واجاب عنه بقوله **والجواب عنه ان المراد من النفی** حاصل الاعتراض والجواب عنه ظاهر غير محتاج الی البيان

والثانی رد علی جواب البعض عن هذا الاعتراض فرد عليه بقوله **ولا حاجة الی ان يجاب** حاصله واضح

قوله فتامل فيه اشارة الی وجه الرد علی هذا الجواب وبيّن هذا الوجه ظهور الله رحمة الله تعالی عليه حاصله انه لا كلام لنا فی خصوص عبارة المصنف فی مثل هذه العبارة الواردة فی مفتتح الكتاب ای كتاب كان سواء كان من مصنفات المصنف او غيره

الحاشية المرقومة برقم (١)

اما علی ان تكون الاشارة

غرضه منها بيان وجه عدم حسن الاشارة بهذا الی كل واحد من الاحتمالات السبعة قوله **والا فمعدومة مطلقا** ای ليست موجودة فی الخارج عند المشير ولا موجودة فی مجموع ازمنة وجودها قوله **لكن فی الاشارة اليها** واليه غلط **نظر كما سبق** وهو قوله **وفيه نظر بعد لا يخفی** قوله **فالوجه فيه الوجه السابق فی اخويها** وهو قول المحشی **والامعدومة مطلقا** قوله **فكلها معدومة فی الخارج مطلقا** ای ليست موجودة فی الخارج عند المشير ولا موجودة فی مجموع ازمنة وجودها

لعل فيه اشارة الی اعتراض وجواب عنه **حاصل الاعتراض** ان احسن صيغة اسم التفضيل وهو يثبت فی المفضل نفس الفعل مع الزيادة وفی المفضل عليه نفس الفعل بلا زيادة فيعلم منه ان الاشارة الی الحاضر فی الذهن حسن مع الزيادة والی النقوش وغيرها حسن بلا زيادة

مع ان الاشارة الی النقوش لیست بصحیحة کماسبق **حاصل الجواب** ان اسم التفضیل اذا استعمل بغیر طروق ثلاثة رد عن المعنی التفضیلی ویکون بمعنی نفس الفعل وههنا کذلک **واجیب عنه** ایضا ان الاشارة الی النقوش صحیحة علی سبیل المجاز تسمیة للمعبر باسم المعبر عنه

الحاشية المرقومة برقم (۲)

﴿حمل التقدیرات﴾

فی هذه الحاشیة غرضان

الاول اعتراض علی جمعیة التقدیرات فاعترض علیها بقوله **حمل التقدیرات علی کون** حاصله ان التقدیرات جمع واقل مرتبته ثلاث واذا کان المراد من التقدیرات خطبة ابتدائیة والحاقیة فلا یصح جمعیتها لان الخطبة الابتدائیة والالحاقیة اثنان واقل مرتبة الجمع ثلاثة

الثانی رد علی الجواب عن هذا الاعتراض **حاصل الجواب** ان التقدیرات جمع والجمع ههنا محمول علی الجمع اللغوی وهو ما فوق الواحد کماهو المشهور فی دفع مثل هذا الاعتراض عند الامة المنطقیة **وحاصل الرد** ان الجمع یکون محمولا علی الجمع اللغوی اذا کان الجمع واقعا فی التعریفات وههنا لیس کذلک کما اختاره سلطان الاذکیاء العلامة المولوی عبید الله القندهاری رحمة الله تعالی علیه فی التعریفات فی حواشی الکتب ونکتها فردعلیه بقوله **وما اشتهر من اطلاق الجمع** واجاب عن هذا الاعتراض سلطان الاذکیاء المولوی عبید الله القندهاری رحمة الله تعالی علیه وقال اقول فی کل واحد من هذین التقدیرین تقادیر کون المشارٗ الیه الالفاظ فقط والمعانی فقط والنقوش فقط ومجموع الی اخر ما سبق فالتقدیران فی المال تقادیر کثیرة فیصح الجمعیة بهذا الاعتبار **واجیب ایضا** ان اللام فی التقدیرات للجنس والجنسیة تبطل الجمعیة لانه فی الجنس تکون الاشارة الی الماهیة وفی الجمع تکون الاشارة الی الافراد فیکون بینهما منافاة

فان قيل لم لم تبطل الجنسية ؟ قلنا الجمعية تكون متقدمة والجنسية تكون متأخرة والمتأخر يكون مبطلا للمقدم لا العكس

الحاشية المرقومة برقم (٣)

(اى من عدم صحة اشارة المصنفين)

فی هذه الحاشية غرضان

الاول دفع الاعتراض حاصله ان ههنا من اسماء الاشارات ولا بد لها من المشار اليه فما المشار اليه دفعه بقوله **اى من عدم صحة اشارة المصنفين** حاصله ان المشار اليه له عدم صحة اشارة المصنفين

والثانى اعتراض وجواب عنه فاعترض بقوله **لايقال** اجاب عنه بقوله **لانانقول** حاصلهما واضح

الحاشية المرقومة برقم (٤)

(هذا المرام على مقتضى)

فی هذه الحاشية ثلاثة اغراض

الاول بيان معنى العلم فبيّنه بقوله **ان العلم عبارة عما وضع لشئ معين بحيث لا يشتمل بحسب** حاصله واضح

والثانى تقسيم الموضوع له الى ثلاثة اقسام علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس وبيان وجه الحصر فی الاقسام الثلاثة فبيّن هذا الغرض بقوله **فان كان الموضوع له جزئيا متشخصافهو علم شخص** حاصل هذا غير محتاج الى البيان

الثالث تعيين ان اسامی الكتب من قبيل اعلام الاجناس لا من قبيل اعلام الاشخاص واسماء الاجناس بالدليل عينه بقوله **ولما ثبت من كلام الشارح الخ** حاصله لا يخفى على من له ادنى لب

قوله **فتامل** لعل فيه اشارة الى الاعتراض الوارد على دليل تعين اسامی الكتب من قبيل اعلام الاجناس والجواب عنه **حاصل الاعتراض** انه لما كان التعين العرفی موجودا فی اسامی الكتب فلم لا يجوز ان تكون من قبيل اعلام الاشخاص لا من قبيل اعلام الاجناس؟ **وحاصل الجواب** ان اسامی الكتب لو كانت من قبيل اعلام الاشخاص يلزم كون الشخص الواحد قائما بالامحلة المتعددة وايضا يلزم قيام العرض الواحد بالامحلة المتعددة لكن التاليين باطلان فالمقدم مثلهما واما وجه الملازمة باعتبار التالی الاول والثانی لان الكتب عبارة عن مجموع الالفاظ والمعانی وهو لا يكون الامن قبيل الاعراض فلو كان الكتاب علما شخصيا للالفاظ والمعانی يلزم قيام العرض الواحد الشخصی بالمحال وهو باطل بداهة واما وجه بطلان التالی فبديهی

الحاشية المرقومة برقم(٥)

(فيه ان ماذكره)

فی هذه الحاشية اربعة اغراض

الاول اعتراض على الشارح الدوانی فاعترض عليه بقوله **فيه ان ماذكره** حاصله ان الشارح الدوانی نفى بقوله **ومن البين انه ليس المراد وصف ذلك الشخص** احتمال كون اسامی الكتب من قبيل اعلام الاشخاص ولم يثبت منه احتمال كونها من قبيل اعلام الاجناس فكيف يصح التفريع بقوله **ومن ههنا علمت ان اسامی الكتب من قبيل اعلام الاجناس** لانه يجوز ان تكون من قبيل اسماء الاجناس

الثانی تاييد هذا الاعتراض فايده بقوله **ويؤيده** حاصله انه لو كانت اسامی الكتب من قبيل اعلام الاجناس لما دخل عليها اللام لكن التالی باطل فالمقدم مثله واما وجه الملازمة فلان

اعلام الاجناس اعلام ولا يدخل عليها اللام واما وجه بطلان التالی فلان الكافية والشافية والرسالة الشمسية وغيرها مدخولة للام فيكون هذا التائيد اعتراضا ثانيا عليه

(الثالث) اعتراض ثالث عليه فاعترض عليه بقوله **مع ان العلمية الجنسية لاتكون الاتقديرية** حاصله قد بيّنه سلطان الاذكياء العلامة عبيد الله القندهاری رحمة الله تعالى عليه بقوله فان النحويين لماوجدوا لفظ اسامة يستعمل استعمال غيرالمنصرف من عدم دخول الكسرة والتنوين عليه مع انه لم يوجد فيه من اسباب عدم الانصراف الا التانيث بالتاء قدروا انه علم جنس فهو كالعدل التقديری فی عمر ولا ضرورة فی اسماء الكتب

(الرابع) جواب عن الاعتراض الاول اجاب عنه بقوله **اللهم الا ان يقال المشهور انهااعلام فلما بطل كونها اعلاما شخصية ثبت كونها اعلاما جنسية** حاصل هذا غير مفتقرالی التحرير

(تأمل)

لعل فيه اشارة الى اربعة امور

(الاول) فيه اشارة الى جواب ثانٍ عن الاعتراض الاول **حاصله** انا نسلم ان الشارح الدوانی رح نفی كون اسامی الكتب من قبيل اعلام الاشخاص لكنه لما كان اللفظ الواقع عن شخصين فی وقت واحد كزيد وعمرو اوعن شخص واحد كزيد فی وقتين كامس واليوم والمعنى القائم بذهنين كذهن بكر وخالد يعد فی العرف لفظا واحد ا ومعنى واحدا ثبت التعين وانتفى كونه اسم جنس

(الثانی) فيه اشارة الى جوابات خمسة عن التأييد والاعتراض الثانی **حاصل الجواب الاول** ان اللام لا تدخل على اعلام الاشخاص وتدخل على اعلام الاجناس **وحاصل الجواب الثانی** ان اللام الداخلة عليهاللعهد الذهنی وهو لا يفيد التعريف **وحاصل الجواب الثالث** ان المراد حين دخول اللام عليها معنى لغوی وباعتبار المعنى اللغوی يدخل عليها اللام **وحاصل الجواب الرابع** ان

دخول اللام علیها باعتبار الوصفیة الاصلیة لانها فی الاصل اوصاف **وحاصل الجواب الخامس** ان دخول اللام علیها فی کلام المولدین

والثالث فیه اشارة الی جواب عن الاعتراض الثالث حاصل الجواب ان العرف یطلق العلم حقیقة علی العلم الشخص وتقدیرا علی علم الجنس فلا یرکون علم الجنس علما حقیقیا فی اصطلاح خاص بالنظر الی التعین المعتبر فی مسمیاتها وقال اللکنوی فی الجواب هذا مما اشتهر بینهم وکلام الشارح مبنی علی التحقیق

والرابع فیه اشارة الی جواب عن الاعترضات الثلاثة حاصله ان المراد من اعلام الجناس مقابل اعلام الاشخاص سواء کانت اسامی الکتب من قبیل اعلام الاجناس او من قبیل اسماء الاجناس

الحاشیة المرقومة برقم (۲)

(فیه اشارة الی اعتراض)

فی هذه الحاشیة غرضان

الاول بیان غرض الشارح الدوانی فبینه بقوله **فیه اشارة الی اعتراض اورده** حاصله ان الغرض من قوله **فنطن** اعتراض **حاصل الاعتراض** ان اسم الجنس ما یطلق علی الواحد بالذات وعلی المتعدد علی سبیل البدلیة کرجل بدون لام الجنس فانه یطلق علی الواحد بالذات کما تقول هذا رجل مشیرا الی زید ولا یصح ان تقول هذا رجل مشیرا الی زید وعمرو وبکر وغیرهم علی سبیل الاجتماع بل یصح علی سبیل البدلیة کما تقول هذا رجل وهذا رجل مشیرا او لا الی زید وثانیا الی عمرو وثالثا الی بکر **والجنس** ما یطلق علی القلیل والواحد والکثیر والمتعدد بالذات کالماء یطلق علی القطرة الواحدة والبحر بالذات وکالرجل مع اللام الجنسی یطلق علی الواحد والمتعدد بالذات وکالعلم مع لام الجنس یطلق علی الواحد والمتعدد بالذات **واذاعرفت هذا** فنقول ان اسامی الکتب کالمفتاح والایضاح والکافیة والشافیة بغیر اللام

الجنسی ای مع التنوین لا تطلق علی المتعدد بالذات ومع اللام ای بدون التنوین تطلق علی المتعدد بالذات فیعلم من هذا انها لیست من قبیل اعلام الاجناس بل اما من قبیل اسماء الاجناس او من قبیل الاجناس بناء علی الاستعمالین هذا مما الهمنی ربی من فضله واحسانه واللہ اعلم بالصواب والیه المرجع والمآب لان ههنا توجیهات شتی للفضلاء

الثانی جواب عن هذا الاعتراض فاجاب عنه بقوله **هذا** ای کون اسامی الکتب من قبیل اعلام الاجناس **اذا کان علم موضوعا** الخ حاصله ان ههنا نسختین **احدیهما** مذکورة وهو قوله من قبیل اعلام الاجناس **وثانیتهما** من قبیل اسماء الاجناس وتعدد النسختین مبنی علی المذهبین **احدهما** مذهب الجمهور **وثانیهما** مذهب البعض **فعند** الجمهور علم الجنس عبارة عن الماهیة من حیث هی هی واسم الجنس عبارة عن الفرد المنتشر **وعندالبعض** علم الجنس عبارة عن الماهیة من حیث التعین الذهنی واسم الجنس عبارة عن الماهیة من حیث هی هی **فالنسخة** الاولی مبنیة علی مذهب جمهور النحاة والثانیة مبنیة علی مذهب البعض فعلم ان الجنس عند الجمهور من حیث الاطلاق کاسم الجنس لانه یطلق علی الواحد والمتعدد لانه الماهیة من حیث هی هی عند الجمهور واما عند البعض فعلم ان الجنس لیس کاسم الجنس ونسخة اعلام الاجناس مبنیة علی مذهب الجمهور فلا یرد مایرد

(توضیح الشرح)

(ای هذا الکتاب کلام مهذب غایة التهذیب)

من ههنا الی قوله الاتی غرضان

الاول دفع الاعتراض بجوابین حاصل الاعتراض ان هذا مبتدأ وغایة تهذیب الکلام خبره والخبر یکون محمولا علی المبتدأ والحمل ههنا لا یصح لان المشار الیه بهذا عبارة عن الکتاب وهو ذات والتهذیب مصدر فهو وصف فیلزم حمل صرف الوصف علی الذات وهو باطل لان الحمل

يقتضى الاتحاد فى الوجود الخارجى والوصف لا يكون متحدا مع الذات فى الخارج ؟ اجاب اولا بقوله **اى هذاالكتاب كلام مهذب غاية التهذيب** حاصله ان الخبرههنا محذوف **وهو كلام مهذب** والمذكور وهو **غاية تهذيب الكلام** مفعول مطلق لمهذب قائم مقام الخبر فيصح الحمل لان هذاحمل الذات على الذات هذاالجواب فى جانب الخبر واجاب ثانيا بقوله **او تصنيف هذاالكتاب غاية تهذيب الكلام** حاصله ان هذاالاعتراض انما يرد لو كان غاية تهذيب الكلام محمولا على هذا لكن الامر ليس كذالک لانه محمول على المضاف المحذوف وهو لفظ التصنيف فيصح الحمل لان هذا يكون حمل الوصف على الوصف وهو جائز وهذاالجواب فى جانب المبتدأ

واجيب ثالثا بان المراد من التهذيب المهذب من قبيل المجاز فى الطرف فيلزم حمل الذات مع الوصف على الذات وحدها **واجيب** رابعا بان يحمل التهذيب على هذا مبالغة من قبيل المجاز العقلى **واجيب** خامسا بان الحمل ههنا من قبيل الحمل الاشتقاقى بحذف كلمة ذومن قبيل المجاز فى الاعراب وهذه الجوابات الثلاثة باعتبار الخبر يعنى فى جانب الخبر **واجيب** بان بهذا اشارة الى تصنيف الكتاب لا الى الكتاب فيلزم حمل المصدر على المصدر وهو صحيح وهذاالجواب السادس باعتبار المتبدأ والشارح الدوانى ذكر الجوابين لئلا يلزم الطوالة واختار هذين الجوابين لانه مجتهد فى الفن فيكون فاعلا مختارا فيفعل ماشاء

قوله بيان ترجيح الجواب الاول على الثانى فبيّنه بقوله **والثانى كما ترى وتوجيه الاول** حاصله ان الجواب الثانى باطل للوجوه الثلاثة احدها انه يلزم حذف صدر الكلام بلا ضرورة داعية وهو باطل لانه حذف العمدة وهو المبتدأ وثانيها انه يلزم حمل المصدر على المصدر بدون الشرطين المذكورين فى صدر هذه الحاشية الاول ان يكون بينهما ترادف نحو القعود وجلوس والثانى ان يكون احدهما فردا وحصة للاخرنحو وجود زيد وجود وثالثها انه يلزم خلاف المقصود

لان المقصود توصیف المدون علی صیغة اسم المفعول لاتوصیف التدوین والتصنیف وفی الجواب الاول لا یجیئ شیئ من هذه الوجوه الثلاثة

(توضیح الحواشی)

الحاشیة المرقومة برقم (۷)

(فیکون فیه حذف الموصوف)

غرضه منها بیان تفصیلی للجواب الاول والغرض من البیان التفصیلی دفع الاعتراض بجوابین حاصل الاعتراض انه یلزم علی الجواب الاول کون المفعول المطلق من غیر لفظ العامل فی غیر المصدر وهو غیر جائز فاعترض علیه بقوله **فیکون فیه حذف الموصوف** واجاب عنه اولا بقوله **وهذا ان جوز نا** واجاب عنه ثانیابقوله **وان لم نجوز قلنابحذف المصدر ایضا** فیکون تقدیر العبارة هکذاهذاالکتاب کلام مهذب تهذیبا غایة التهذیب حاصل الجواب غیرمحتاج الی التحریر

الحاشیة المرقومة برقم (۷)

(لیس المفعول المطلق)

غرضه منها رد علی الاعتراض والجوابین عنه الذین ذکر هما الفاضل الیزدی فی الحاشیة السابعة الاولی حاصله ان هذا الاعتراض لیس بوارد لان المفعول المطلق الذی هو غایة التهذیب من لفظ العامل لان غایة التهذیب بمعنی اقصی مراتبه ومن الظاهر ان اقصی مراتب الشیئ لیس خارجاعنه بل فرد کامل منه

الحاشیة المرقومة برقم (۸)

(فالمبتدأ هو التصنیف ثم حذف المبتدأ واقیم المضاف الیه مقامه)

غرضہ منہا بیان تفصیلی للجواب الثانی حاصلہ ظاہر

الحاشية المرقومة برقم (٩)

(ای اذكان المقصود)

فی ہذہ الحاشیة ستة اغراض

الاول تعيين المصداق للفظ الثانی الواقع فی قول الشارح رح فعیّنه بقوله **ای اذكان المقصود توصيف تصنيفه** حاصله ان مصداقه هو كون المقصود توصيف التصنيف

الثانی تعيين المراد من كما ترى فعيّنه بقوله **فهو باطل** حاصله ان المراد منه هو الباطل

الثالث دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان المتبادران يكون المرادمن الثانی قول الشارح الدوانی **او تصنيف هذاالكتاب غاية تهذيب الكلام** وهذاالتخصيص باطل لان مقصود الشارح دفع الاعتراض عن المصنف باعتبار التأويل فی جانب المبتدأ وهو كما يحصل بهذاالجواب المذكور كذلک يحصل بان يكون بهذاالشارة الى تصنيف الكتاب لا الى الكتاب فدفعه بقوله **وليس المراد** حاصله ان المراد بالثانی توصيف تصنيفه لا ماذكره الشارح الدوانی من تصنيف هذاالكتاب غاية تهذيب الكلام لانه بيان حاصل المعنى

الرابع بيان الوجهين لبطلان الثانی فبيّن الوجه الاول بقوله **وجه البطلان ان المقصود توصيف المدون** على صيغة اسم المفعول والوجه الثانی بقوله **على ان فيه حذف المبتدا** حاصلهما غير مفتقر الى البيان

الخامس بيان النسخة الاخرى فبيّنها بقوله **وفی بعض نسخ الشرح والثانی انسب كماترى**

السادس بيان الوجه للنسخة الاخرى فبيّنه بقوله **ولا يظهر وجه الانسبية الاقلة الحذف** حاصله واضح كل الوضوح

فتامل لعل فیه اشارة الی اختیار النسخة الاولی وهی قوله والثانی کماتری علی النسخة الثانیة وهی قوله والثانی انسب کماتری حاصله ان النسخة الاولی اولی من الثانیة لان الجواب الثانی باطل للوجوه الثلاثة فکیف یکون انسب باعتبار قلة الحذف

الحاشية المرقومة برقم (۱۰)

(التوجيه صرف الكلام)

فی هذه الحاشیة خمسة اغراض

الاول تعریف التوجیه فعرّفه بقوله **التوجیه صرف الکلام** حاصل هذا غیرخفی

والثانی دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان الظاهر المتبادر من الاولی ان یکون المراد من الاول قول الشارح الدوانی **ای هذا الکتاب کلام مهذب غایة التهذیب** هذا مجاز بالحذف فالتخصیص بالمجاز بالحذف باطل لان مقصود الشارح دفع الاعتراض وهو کما یحصل بالمجاز بالحذف کذالک یحصل بالمجاز فی الطرف بان یکون المراد من التهذیب المهذب وکذلک یحصل بالمجاز العقلی بان یحمل التهذیب بطریق المبالغة وکذلک یحصل بالمجاز فی الاعراب بحذف لفظ ذو فدفعه بقوله **والمراد بالاول اذاکان المقصود توصیف الکتاب المدون** حاصله ان هذا الاعتراض انما یرد لوکان مراد الشارح تعیین الطریق ولیس کذالک بل مراده بیان حاصل المعنی بحیث یصح الحمل سواء کان بطریق المجاز بالحذف اولا

والثالث بیان خلاصة قول الشارح الدوانی **وتوجیه الاول لایخفی** فبیّنها بقوله **فملخصه**

والرابع بیان الوجوه الاربعة لتوجیه الاول فبیّنها بقوله **فانه یمکن** وحاصل کل واحد منها ظاهر

والخامس بیان تتمة للجواب الذی ذکر فی الغُرض الثانی فی هذه الحاشیة فبیّنها بقوله **ولا یمکن** حاصله غیر مفتقر الی البیان

(توضیح الشرح)

ای تنقیحهما وتبیینهما واضحا خالیا

من ههنا الی قوله الاتی خمسة اغراض

الاول دفع الاعتراضين **حاصل الاول** ما الوجه للمصنف رح انه لم يذكر لفظ البيان موضع التحرير مع ان هذا الكتاب فی بيان المنطق والكلام **وحاصل الثانی** ان التحرير يقال للكتابة والحال ان المراد ههنا الالفاظ والمعانی فدفعهما بقوله **ای تنقيحهما وتبيينهما** حاصل الجواب الاول ان البيان يدل على نفس البيان سواء كان واضحا اولا والتحرير عبارة عن البيان الواضح الخالی عن الحشو والتطويل فيكون التحرير اولى من البيان وحاصل الثانی ان التحرير ههنا بمعنى الاصطلاحی الذی هو تنقيح لا بالمعنى اللغوی الذی هو الكتابة فلا يرد ماير د

والثانی بيان المعنى الاصطلاحی للتحرير بيّن هذا ايضا بقوله **ای تنقيحهما وتبيينهما** الخ

والثالث دفع الاعتراض حاصله ان فی للظرفية وظرفية تحرير المنطق والكلام لا يصح لما قبله لان الظرف على قسمين زمان ومكان وتحرير المنطق والكلام ليس بواحد منهما دفعه بقوله **والظرفية تجوزية** حاصله ان الظرف الحقيقی على قسمين مكان وزمان والظرفية ههنا مجازية لان المجاز استعمال اللفظ فی غير ما وضع له وههنا ايضا استعمال الفاء فی غير المعنى الموضوع له

والرابع دفع الاعتراض حاصله انه لما كانت الظرفية تجوزية وفی المجاز لا بد من العلاقة فما العلاقة ههنا دفعه بقوله **تشبيها للشمول العمومی** حاصله انه العلاقة ههنا موجودة وهو تشبيه الشمول العمومی بالشمول الظرفی لانه كما ان الظرف شامل للمظروف كذالک العام شامل للخاص وسيجئ فی بحث الحاشية (۳) عموم تحرير المنطق والكلام وخصوص التهذيب

(والثانی) دفع الاعتراض الاخر حاصله ان فی موضوعة للشمول الظرفی فما وجه لا ستعماله ههنا فدفعه بقوله واستعارة لفی حاصله واضح غیر محتاج الی البیان

(توضيح الحواشي)

الحاشية المرقومة برقم (۱)

(انما فسر بقوله ای)

غرضه منها بیان غرض الشارح الدوانی من قوله ای تنقیحهما حاصله ان غرض الشارح من هذا القول دفع الاعتراض کما مر فی بیان غرض هذا القول

الحاشية المرقومة برقم (۲)

(حاصل کلام الشارح)

غرضه منها بیان حاصل کلام الشارح کما هو ظاهر

الحاشية المرقومة برقم (۳)

(بیانه)

فی هذه الحاشیة غرضان

(الاول) بیان تفصیلی لتشبیه الشمول العمومی بالشمول الظرفی بیّنه بقوله بیانه ان الظرف حاصله ظاهر

(والثانی) بیان النسبة بین تحریر المنطق والکلام وبین التهذیب الذی هو الکتاب فبیّنها بقوله فلهذه المسائل عموم حاصله ان تحریر المنطق والکلام لو کان ظرفا للکتاب فالعموم والخصوص

بینهما مطلقا بحسب التحقق و هو یقتضی المادتین مادة الاجتماع ومادة الافتراق فمادة الاجتماع کهذا الکتاب لانه تهذیب وفی تحریر المنطق والکلام وما دة الافتراق کالسلم والخیالی لانهما فی تحریر المنطق والکلام ولیسا بهذا الکتاب فیکون تحریر المنطق والکلام عاما والتهذیب الذی هو هذا الکتاب خاصا

الحاشیة المرفوعة برقم (۴)

جواب سوال

غرضه منها بیان غرض الشارح من قوله **واستعارة** حاصله ظاهر

(توضیح الشرح)

ای هذا مقرب علی صیغة اسم الفاعل

من ههنا الی قوله الاتی ثمانیة اغراض

الاول دفع الاعتراض حاصله ان قوله تقریب المرام معطوف علی غایة تهذیب الکلام فحینئذ یلزم حمل الوصف الذی هو تقریب المرام علی الذات وهو الکتاب المشار الیه بهذا دفعه بقوله **ای هذا مقرب** حاصله انا نسلم انه معطوف علی غایة الخ لکن الخبر ههنا محذوف وهو مقرب والمذکوروهو تقریب المرام مفعول مطلق لمقرب قائم مقام الخبرفیکون من قبیل المجاز بالحذف والجوابات المذکورة فی غایة تهذیب الکلام یجری کلها ههنا کما لا یخفی

والثانی دفع الوهم حاصله ان هذا ای مقرب یکون علی صیغة اسم المفعول فهولیس بمناسب ههنا لان هذا الکتاب مقرب علی صیغة اسم الفاعل لا مقرب علی صیغة اسم المفعول دفعه بقوله **علی صیغة اسم الفاعل** حاصل الدفع انه صیغة اسم الفاعل

والثالث بیان المعنی اللغوی للتقریب علی هذا الجواب

الرابع تعیین اضافۃ تقریب الی المرام

الخامس تعیین المقرب بالکسر والمقرب لہ بالفتح والمقرب الیہ وبیّن ھذہ الاغراض الثلاثۃ بقولہ **غایۃ التقریب للمرام الی الافہام** حاصل الاول ان التقریب فی اللغۃ نزدیک کردن وحاصل الثانی ان اضافۃ التقریب الی المرام من قبیل اضافۃ المصدر الی المفعول وحاصل الثالث ان الکتاب مقرب بالکسر والمرام مقرب بالفتح والافہام مقرب الیہ

السادس جواب ثان عن الاعتراض الذی مر فی بیان الغرض الاول اجاب عنہ بقولہ **ویحتمل** حاصلہ انہ معطوف علی تحریر المنطق والکلام فلا یرد مایرد لانہ لا یلزم حمل الوصف علی الذات **فان قیل** کما ان الجواب الاول دافع للاعتراض کذلک الجواب الثانی فلم صدر الشارح الدوانی الجواب الثانی بیحتمل ؟ **قلنا** ان فی الجواب الثانی ضعفا لانہ یلزم الاستدراک اذ التحریر الاصطلاحی وھو البیان الخالی عن الحشو والتطویل عین التقریب الاصطلاحی وھو سوق الدلیل علی وجہ یستلزم المطلوب **فان قیل** علی الجواب الاول ایضا یلزم الاستدراک لان التقریب بالمعنی اللغوی عین التھذیب بالمعنی اللغوی لان التھذیب بالمعنی اللغوی بمعنی التطہیر والشئ اذاکان طاھراًیکون قریبا الی النفس فیکون ذکر التقریب بعد التھذیب مستدرکا ؟ **قلنا** لانسلم الاستدراک لان عطف التقریب علی التھذیب للتاکید **فان قیل** یجوز ان یکون عطف التقریب علی التحریر ایضا للتاکید ؟ **قلنا** ان عطف الخبر علی الخبر یجئ للتاکید فی کلام العرب الفصحاء، وعطف الظرف علی الظرف للتاکید لاوجود لہ فی کلام العرب فیلزم الاستدراک وھذا ما قال الدیوبندی رحمہ اللہ تعالی علیہ

السابع بیان حاصل المعنی علی تقدیر الجواب الثانی فبینہ بقولہ **والمعنی ھذا غایۃ تھذیب**

الثامن بیان المعنی الاصطلاحی للتقریب علی الجواب الثانی والغرض فی بیانہ دفع الاعتراض حاصلہ ان عطف التقریب علی التحریر لا یصح لان التقریب بالمعنی اللغوی لا ینفک عن تھذیب الکلام والظرف ینفک عن المظروف والمظروف ینفک عن الظرف فاذاکان معطوفا

على التحرير يكون ظرفا فيلزم اجتماع المتنافيين فدفعه بقوله **اى سوق الدليل** حاصله ان التقريب على الجواب الثانى يكون بالمعنى الاصطلاحى ولا شک انه لا لزوم بينهما لان التقريب الاصطلاحى اخص من التهذيب لان التهذيب عبارة عن البيان الخالى عن الحشو والتطويل سواء كان فى الدليل او غيره بخلاف التقريب الاصطلاحى فانه مختص بالدليل

(توضيح الحواشي)

الحاشية المرقومة برقم (٥)

(لما يرد على)

غرضه منها بيان غرض الشارح الدوانى من قوليه هذا مقرب ويحتمل حاصله ان غرضه دفع الاعتراض الذى ذكره فى هذه الحاشية وحاصله ظاهر

الحاشية المرقومة برقم (٢)

(بحذف الخبر)

فى هذه الحاشية اربعة اغراض

الاول بيان تفصيلى لجواب الشارح الدوانى فبيّنه بقوله **بحذف الضمير واقامة المفعول المطلق** حاصله غير محتاج الى البيان

والثانى تعيين طريق هذا الجواب عيّنه بقوله **على طريقة المجاز بالحذف** حاصله ان فى هذا الجواب مجازا بالحذف

والثالث جواب اخر للاعتراض الذى سبق فى الحاشية (٥) اجاب بقوله **او هذا ذو غاية تقريب المرام** فصح الحمل لان هذا حينئذ حمل الذات على الذات

والرابع تعین طریق الجواب الاخر عینّه بقوله **بان یکون المجاز فی الاعراب** حاصله بمثل مامر

الحاشیة المرقومة برقم(۷)

«اعلم ان للتقریب معنیین»

فی ہذہ الحاشیة اربعة عشر غرضا

الاول بیان المعنی اللغوی والاصطلاحی للتقریب فبیّنهما بقوله **اعلم ان للتقریب معنیین**

والثانی تعیین المعطوف علیه لقوله **وتقریب المرام** فعیّنه بقوله **فاذاعطف قول المصنف تقریب المرام علی التهذیب** حاصله ان المعطوف علیه للقول المذکور هو التهذیب

والثالث بیان المعنی المراد من التقریب علی تقدیر عطفه علی التهذیب فبیّنه بقوله **یرادمن التقریب المعنی اللغوی** حاصله ان عطف علی التهذیب فالتقریب بالمعنی اللغوی الذی هو نزدیک کردن

والرابع بیان حاصل المعنی علی تقدیر عطفه علی التهذیب وارادة المعنی اللغوی فبیّنه بقوله **ویکون المعنی هذا غایة تقریب المرادم الی الطبائع**

والخامس بیان عدم مناسبة المعنی الاصطلاحی للتقریب بیّنه بقوله **ولا یناسب ان یراد ههنا المعنی الاصطلاحی** حاصله غنی عن البیان

والسادس بیان الدلیل لعدم المناسبة فبیّنه بقوله **لان المعروف**

والسابع بیان المعطوف علیه الاخر لقول المصنف وتقریب المرام بیّنه بقوله **واذاکان قول المصنف تقریب المرام معطوفا علی التحریر** حاصل هذا غیر محتاج الی البیان

والثامن بیان الاحتمالین فی متعلق تقریب المرام علی تقدیر عطفه علی التحریر فبیّنهما بقوله **فاما ان یکون ضمیرا ثانیا لهذا** فیکون ظرفا مستقرا متعلقا بکائن او ظرف للتهذیب فیکون ظرفا لغوا متعلقا بالتهذیب

والتاسع بیان عدم امکان ارادة المعنی اللغوی علی هذین الاحتمالین والتقدیرین بیّنه بقوله **وعلی کلاالتقدیرین لا یمکن ان یراد من التقریب المعنی اللغوی** حاصله واضح کل الوضوح

والعاشر بیان الدلیل لعدم امکان ارادة المعنی اللغوی علی التقدیر الاول وهو ان یکون ظرفا مستقرا متعلقا بکائن فبیّنه بقوله **اما علی التقدیر الاول فلانه وقع** حاصل هذا غیر محتاج الی البیان

والحادی عشر بیان الدلیل لعدم امکان ارادة المعنی اللغوی علی التقدیر الثانی وهو ان یکون ظرفا لغوا متعلقا بالتهذیب فبیّنه بقوله **واما علی التقدیر الثانی فلان التقریب**

والثانی عشر تفریع علی ماسبق ففرّع علیه بقوله **فلا بد ان یراد**

والثالث عشر بیان غرض الشارح الدوانی من قوله ای سوق الدلیل فبیّنه بقوله **والی هذا اشار**

والرابع عشر اعتراض وجواب عنه فذکر هذا الغرض بقوله **فان قلت** وحاصل هذه الاغراض ظاهر علی من له ادنی لب

﴿فتامل﴾

لعل فیه اشارة الی سؤال وجواب حاصل السؤال ان ذکر المرام بعد التقریب مستدرک لانه مأخوذ فی تعریف التقریب لانه مرادف للمطلوب وحاصل الجواب انه فی لفظ التقریب تجرید

(توضیح الشرح)

(یحتمل ان یکون بیانا للمرام)

من ھھنا الی قولہ الاتی غرضان

الاول دفع الاعتراض حاصلہ ان المتبادر ھھنا ان تکون من تبعضیۃ فیکون المعنی ان بعض عقائد الاسلام مرام لنا وبعضھاغیر مرام لنا مع ان جمیع عقائد الاسلام مرام لنا کما فی قولنا اخذت من الدراھم ای بعضھا مأخوذ لنا وبعضھا غیر مأخوذلنا فدفعہ بقولہ **یحتمل ان یکون** حاصلہ ان منْ ھھنا بیانیۃ لا تبعضیۃ فلا یرد مایرد

والثانی دفع الاعتراض الاخر حاصلہ انک جعلت لفظ من بیانیۃ ومن البیانیۃ یکون ظرفا مستقرا لانہ اما صفۃ لما قبلہ ان کان ماقبلہ نکرۃ کما فی قولہ تعالی قال قائل منھم واما حال ان کان ماقبلہ معرفۃ کما فی قولہ تعالی فاجتنبوا الرجس من الاوثان لم لم تتعلقہ بالتقریب فیکون ظرفا لغوا دفعہ بقولہ **والتعلق بالتقریب بعید** حاصلہ ان تعلقہ بالتقریب بعید لفظا ومعنی اما لفظا فلو جھین احدھما ان التقریب یکون متعدیا با لی لا بمن وثانیھما ان التقریب بعید من کائن مقدر کما ھو الظاھر واما معنی فلان المرام مفعول اول للتقریب ومن تقریر عقائد الاسلام مفعول ثان لہ والواجب ان یکون بین المفعولین مغائرۃ والتغایر ھھنا لیس بموجود لان المرادم عقائد الاسلام کما لا یخفی

(توضیح الحواشی)

الحاشیۃ المرقومۃ برقم (۸)

(یحتمل ان یعود)

فی ھذہ الحاشیۃ ستۃ اغراض

الاول بیان الاحتمالین فی مرجع ضمیر یکون

والثانی بیان حاصل المعنی علی کل احتمال من الاحتمالین فبیّن هذین الغرضین بقوله **یحتمل ان یعود ضمیر یکون الی تقریر عقائد الاسلام** حاصل هذا ظاهر

والثالث دفع الاعتراض حاصله انه لماکان عقائد الاسلام بیانا للمرام فیکون لفظ التقریر مهملا بلافائدة وایضا کیف یکون عقائد الاسلام بیانا للمرام بدون لفظ التقریر مع ان لفظ التقریر مضاف الی عقائد الاسلام والمضاف الیه لا یکون بیانا لشئ بدون المضاف فدفعه بقوله **بجعل التقریربمعنی المقررة علی صیغة اسم المفعول علی التجوز** فی الطرف حاصله ان لفظ التقریر لیس بمهمل بل هو صفة لعقائد الاسلام بجعل المصدر بمعنی اسم المفعول واضافة التقریر الی عقائد الاسلام من قبیل اضافة الصفة الی الموصوف فیکون المضاف الیه مع المضاف بیانا للمرام ولا یکون لفظ التقریر مهملا

والرابع دفع الاعتراض الاخر حاصله ان المرام اعم من عقائد الاسلام وتقریرهالان المرام قدیکون غیرعقائد الاسلام فکیف یصح بیانه فدفعه بقوله **وعلی کلا الاحتمالین** حاصله ان اللام فی المرام للعهد الخارجی والمعهود به اما تقریر عقائد الاسلام ان کان ضمیر یکون راجعا الیه وکان بیانا للمرام واما عقائد الاسلام ان کان ضمیر یکون راجعا الی عقائد الاسلام وکان بیاناللمرام

والخامس بیان الدلیل لاعمیة المرام فبیّنه بقوله **ولهذا** ای ولکون المرام اعم من عقائد الاسلام وتقریرها **یحتمل ان یکون** حاصله ان المتعلق بالفتح یکون اعم من المتعلق بالکسر وقوله من تقریرعقائد الاسلام ویحتمل ان یکون متعلقابالمرام فیکون المرام اعم من عقائدالاسلام وتقریرها

والسادس بیان حاصل المعنی علی تقدیر تعلق من تقریر عقائد الاسلام بالمرام فبیّنه بقوله **فیکون المعنی ح تقریب المقصود**

الحاشیة المرقوم برقم(۹)

(يحتمل ان يعود)

فی هذه الحاشية غرضان

الاول تعين مرجع ضمير يكون فعينه بقوله يحتمل ان يعود ضميره الى تقرير عقائد الاسلام و المرام سهو

الثانی بيان حاصل المعنى والغرض فی بيانه دفع الاعتراض حاصل الاعتراض انه يعلم من قوله الاول ويحتمل ان يكون بيانا للمرام من تقرير عقائد الاسلام ان قول المصنف يجوز ان يكون بيانا للمرام ويجوز ان يكون متعلقا بالتقريب ويعلم من قوله الثانی والتعلق بالتقريب بعيد ان تعلقه بالتقريب غير صحيح وما هذا الاتناقض دفعه بقوله ويكون الحاصل ان عقائد الاسلام بيان للمرام حاصله ان هذا الاعتراض انما يرد لو كان لفظ الاحتمال بالنظر الى قوله والتعلق بالتقريب بعيد وليس كذلك بل هو بالنسبة الى الاحتمال الغير المذكور فی كلام الشارح وهو ان يكون قوله من تقرير عقائد الاسلام بيانا لتقريب المرام بان يكون هذا المجموع بيانا لذلک المجموع بحيث يكون المضاف بيانا للمضاف والمضاف اليه يكون بيانا للمضاف اليه

الحاشية المرقومة برقم (۹)

(اما بجعل اضافة)

غرضه منها دفع الاعتراض بجوابين مع كل الجواب بيان حاصل المعنى وهذا الاعتراض على تقدير ارجاع ضمير يكون الى عقائد الاسلام **حاصل الاعتراض** انه كيف يكون عقائد الاسلام بيانا للمرام بلا لفظ التقرير مع ان لفظ التقرير مضاف الى عقائد الاسلام والمضاف اليه لا يكون بيانا لشئ بدون المضاف دفعه اولا بقوله اما بجعل اضافة التقرير حاصله ان اضافة التقرير الى عقائد الاسلام من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والتقرير بمعنى المقررة فيكون المضاف اليه مع المضاف بيانا للمرام لا المضاف اليه وحده ويكون المعنى المرام هو العقائد الحقة وانما جعل

المصدر الذی هو التقریر بمعنی اسم المفعول ای المقررة لانه اذا کانت اضافة التقریر الی عقائد الاسلام من قبیل اضافة الصفة الی الموصوف والصفة تکون محمولة علی الموصوف وحمل التقریر علی عقائد الاسلام لا یصح لانه حمل الوصف علی الذات کما لا یخفی وثانیا بقوله **اویقال بغیر** حاصله ان اضافة التقریر الی عقائد الاسلام لیست من قبیل اضافة الصفة الی الموصوف فنقول ان ضمیر یکون راجع الی تقریر عقائد الاسلام فیکون مجموع تقریر عقائد الاسلام بیانا للمرام لا عقائد الاسلام وحده ویکون المعنی المرام هو التقریر واثبات عقائد الاسلام

الحاشیة المرقومة برقم(۱۰)

(وجه البعد)

غرضه منها بیان وجه بعد تعلق من تقریر عقائد السلام بالتقریب لفظا ومعنی فبینه بقوله **وجه البعد** حاصله ان تعلقه بالتقریب بعید لفظا ومعنی اما لفظا فلان التقریب یکون متعد یا بالی لا بمن واما معنی فلان المرام مفعول اول للتقریب ومن عقائد الاسلام مفعول ثان له والواجب ان یکون بین المفعولین مغایرة وههنا لیس بموجود لان المرام عقائد الاسلام

(توضیح الشرح)

(الاضافة بیانیة او للملابسة)

الغرض منه دفع الاعتراض باجوبة اربعة **حاصل الاعتراض** ان اضافة العقائد الی الاسلام لاتصح لانه لا بد بین المضاف والمضاف الیه من المغائرة ولا مغائرة ههنا بینهمالانهما بمعنی واحد فدفعه اولا بقوله **والاضافة بیانیة** حاصله ان المغائرة تکون فی الاضافة اللامیة وههنا الاضافة بیانیة وبین المضاف والمضاف الیه فی الاضافة البیانیة عینیة ودفعه ثانیا بقوله **او للملابسة** حاصله ان الاضافة ههنا لا دنی ملابسة وهی اما اضافة الجزء الی الکل اذا کان العقائدة عبارة

عن التصديق القلبي وكان الاسلام عبارة عن التصديق القلبی والاقرار باللسان كليهما واما اضافة المظهر بالفتح اذاكان العقائد عبارة عن المعنى المذكور الى المظهر اذاكان الاسلام عبارة عن الاقرار باللسان وحده ودفعه ثالثا بقوله **ويمكن ان يراد بالاسلام** حاصله اناسلمنا ان الاضافة لامية والمغائرة ههنا موجودة لان المرادمن الاسلام اهله على طريق المجاز المرسل وهم المسلمون والعقائد مغائرة عن المسليمن ودفعه رابعا بقوله **اومجاز بالحذف** حاصله انا سلمنا ان الاضافةلامية والمغائرة موجودة لان المضاف اليه للعقائدليس الاسلام بل هو محذوف وهو لفظ الاهل والتقدير هكذا عقائداهل الاسلام والمغائرة بين العقائد والاهل موجودة كما لا يخفى

(توضيح الحواشي)

الحاشية المرقومة برقم(١)

(اختلف فی حقيقة الاسلام)

فی هذه الحاشية اربعة اغراض

الاول بيان المذاهب الخمسة فی حقيقة الاسلام بيّنهابقوله **اختلف فی حقيقة الاسلام فقيل هو التصديق** حاصل هذا واضح لا يحتاج الى البيان

والثاني تعيين الاضافة على هذه المعانی الخمسة فعيّنهابقوله **فان قلنا بانه نفس التصديق** حاصله ان الاضافة على المذهب الاول بيانية لان العقائد والاسلام كليهما عبارتان عن التصديق القلبی فيكونان متحدين وعينين والاضافة على المذاهب الباقية الاربعة لادنی ملا بسة لانه على المذهب الثانی والرابع اضافة المظهر بالفتح الى المظهر بالكسر وعلى المذهب الثالث والخامس اضافة الجزء الى الكل كما لا يخفى

والثالث اعتراض وجواب عنه فاعترض بقوله **فان قیل** واجاب عنه بقوله **قلت قد صرح** حاصلهاما واضح

والرابع تائید الجواب بقوله تعالی فائدہ بقوله **ویؤید قوله تعالی فاخرجنا** حاصله ان الله حکم بالاخراج علی المؤمنین وبعدم الوجدان علی المسلمین ولولم یکونا متحدین لم یصح هذا الحکم لان المقصود من الاية هو الحکم بالاخراج وعدم الوجدان علی جنس واحد

الحاشية المرقومة برقم (۲)

(سیجئ)

فی هذه الحاشية اربعة اراض

الاول تقسیم اللفظ الی قسمین قسّمه بقوله **سیجئ ان اللفظ المستعمل** حاصله ظاهر

والثانی بیان فائدة تقیید المجاز باللغوی فبیّنه بقوله **وقد یقید** حاصل هذا واضح

والثالث تقسیم المجاز الی القسمین مستعار ومرسل فقسّمه بقوله **ثم العلاقة** حاصله غیر مفتقر الی البیان

والرابع تعیین قسم المجاز ههنا فعیّنه بقوله **ومنه** ای تسمية الموصوف باسم الصفة علی طریق المجاز المرسل تسمية اهل الاسلام بالاسلام

الحاشية المرقومة برقم (۳)

(مما ینبغی ان یسمع)

فی هذه الحاشية ثمانية اغراض

الاول دفع اعتراض بجوابات ثلاثة حاصل الاعتراض ان لفظ اَوْ حرف عاطف لا بدله من المعطوف عليه والمعطوف معلوم وهو مجاز بالحذف فما المعطوف عليه ههنا

والثانی بيان حاصل المعنى على كل جواب فبيّن هذين الغرضين بقوله **اما معطوف على قول ان يراد فالمعنى ويمكن ان يراد مجاز بالحذف** والحاصل ظاهر وفي بيان حاصل المعنى للثالث لفظ بالاسلام زائد

والثالث رد على الجواب الثاني فرد عليه بقوله **لكن العطف الثاني عجيب لان المعطوف** حاصل الرد ظاهر

والرابع جواب عن هذا الرد فاجاب عنه بقوله **تامل** حاصله ان هذا العطف مبني على مذهب الكوفيين فانهم يجوزن اقامة الظرف مقام الفاعل فيكون لفظ بالاسلام نائب الفاعل ليراد واهله بالنصب مفعوله وان عُطِفَ مجاز بالحذف على بالاسلام لايلزم النقصان لان كل واحد من المعطوف عليه والمعطوف يكون نائب الفاعل

والخامس دفع التوهم حاصل التوهم انه لايجوز عطف ثالث اذ لا بد من متعلقات المعطوف عليه في المعطوف وههنا ليس كذلك لان في المعطوف عليه لفظ بالاسلام موجود وليس في المعطوف دفعه بقوله **ولا يتوهم الى قوله لانه ممنوع** حاصل الدفع واضح

والسادس بيان عدم امكان عطفه على المجاز المرسل فبيّنه بقوله **ولا يمكن** حاصل هذا واضح من الحاشية

والسابع جواب رابع عن اصل الاعتراض فاجاب عنه بقوله **ويمكن ان يعطف على الاسلام** حاصله غير محتاج الى البيان

والثامن بيان حاصل المعنى على هذا الجواب فبيّنه بقوله **والمعنى يمكن** حاصله غير خفي

فتدبر لعل فیه اشارة الی سؤال وجواب **حاصل السؤال** ان عطفه علی بالاسلام لا یصح لانه لا بد فی العطف من ان یکون المعطوف علیه والمعطوف معربین باعراب واحد وههنا لیس کذلک لان المعطوف علیه معرب بالجر والمعطوف معرب بالرفع **وحاصل الجواب** ان الاتحاد شرط بینهما مطلقا سواء کان فی الاعراب اللفظی او المحلی وههنا وان لم یوجد الاتحاد فی الاول لکنه یوجد الاتحاد فی الثانی **فان قیل** ان عطفه علی قوله بالاسلام لا یصح من وجه اخر وهو انه لا بد فیه من ان یکون المعطوف علیه والمعطوف معربین باعراب واحد بعد اظهار سد المسد وههنا لیس کذلک لانه بعد الاظهار یصیر قوله **اومجازا بالحذف** منصوبا وقوله **بالاسلام** مجرورا لانه یصیر تقدیر العبارة بعد الاظهارهکذا ویمکن ان یرید المرید بالاسلام اهله ویمکن ان یرید المرید مجازا بالحذف ویکون المعطوف علیه مجرورا والمعطوف یکون منصوبا بعد الاظهار فکیف یصح عطفه علیه ؟ **قلنا** نعم لکنه لا نسلم انهما لا یکونان مشترکین فی الاعراب بعد اظهار سد المسد بل یکونان مشترکین لان قوله **بالاسلام** وان لم یکن مشارکا مع **مجاز بالحذف** فی الاعراب اللفظی لکنه متحد معه فی الاعراب المحلی لان قوله **بالاسلام** وقع فی محل النصب فیکون منصوبا محلا کما ان قوله او مجازا بالحذف منصوب لفظا

(توضیح الشرح)

(بمعنی اسم الفاعل ای مبصرا)

من ههنا الی قوله الاتی غرضان

الاول دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان جعلته من الافعال اللتی تکون متعدیة الی المفعولین والمفعول الثانی یکون محمولا علی الاول وههنا لایصح لان المفعول الاول ضمیر منصوب متصل راجع الی الکتاب الذی هو ذات والمفعول الثانی لفظ تبصرة هو مصدر فیلزم حمل الوصف علی الذات وهو باطل لان الحمل یقتضی الاتحاد فی الوجود ولا اتحاد بین الذات والوصف دفعه بقوله **بمعنی اسم الفاعل** حاصل الدفع ان هذا انما یرد لو کان التبصرة بمعناه

وليس كذلك بل هو بمعنى مبصر على طريق المجاز فی الطرف لا يلزم حمل الوصف على الذات بل يلزم حمل الذات مع الوصف على الذات وهو جائز

(الشارح) دفع الاعتراض الوارد على قوله تذكرة حاصل الاعتراض والجواب بمثل ماذكرنا فی قوله تبصرة فدفعه بقوله **وكذاتذكرة** حاصل الدفع ان تذكرة بمعنى مذكر على صيغة اسم الفاعل

(توضيح الحواشي)

الحاشية المرقومة برقم (۴)

(لما يرد على المصنف)

غرضه منها اعتراض وجواب عنه وحاصلهماظاهر لا يحتاج الى البيان

الحاشية المرقومة برقم (۵)

(ولا يمكن ههنا)

غرضه منها دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان الشارح الدوانی اكتفى بالمجاز فی الطرف ای المجاز اللغوی ولم يتجاوز الى المجاز فی الاسناد ويقال له ايضا مجاز فی النسبة ومجاز عقلی مع انه ابلغ لان فيه مبالغة فدفعه بقوله **ولا يمكن ههنا** ای فی قوله تبصرة وتذكرة **مجاز فی الاسناد كما وهم مع انه** ای المجاز فی الاسناد **ابلغ منه** ای من المجاز فی الطرف ولفظ منهما بتثنية الضمير سهو ويعلم من كلام العلامة الفشاوری رحمه الله صحة تثنيته بارجاع الضمير الى المجاز فی الطرف والمجاز فی الاعراب والله اعلم بالصواب **لان الادعاء** ای ادعاء ان الموضوع متحد مع المحمول **وترک لفظ يدل عليه** ای الادعاء و المبالغة كما قال ابوا لحجة **ليكون** ترک لفظ او لا دعاء كما قيل **مقربا الى الصحة** ای الى صحة الادعاء لان الادعاء يكون عند عدم القرينة وان وجدت قرينة الاتحاد فلا حاجة الى الادعاء وههنا ای فی قول المصنف **لفظ جعلته دال عليه** ای

الادعاء اوالمبالغة لان المصنف لولم يقصد المبالغة والادعاء لكان حقه ان يقول جعلته مبصرا **حاصل الدفع** ان المجاز فی الاسناد لا یمکن ههنا لان الشرط فی المجازفی الاسناد شیئان احدهما ادعاء ان المحمول والمحمول علیه متحدان وثانیهما ان لا یکون لفظ یدل علیه وههنا الشرط الثانی مفقودلان قول المصنف جعلته تبصرة یدل علی ان قصده المبالغة لانه لو لم یقصد المبالغة لکان حقه ان یقول جعلته مبصرا علی صیغة اسم الفاعل لکن هذاالجواب ضعیف **والجواب الحق** ان یقال ان کون التبصرة مجازا عقلیا غیرصحیح والافیلزم احد الاستحالتین اما المجعولیة الذاتیة واما اتحاد المتغائرین لکن التالی باعتبار کلاالشقین باطل فالمقدم مثله ووجه الملازمة لان التبصرة اما عین مع الکتاب او لا فان کان الاول فیلزم تخلل الجعل بین الشئ ونفسه وما هذ الاالمجعولیة الذاتیة وان کان الثانی فیلزم اتحاد المتغائرین ووجه بطلان التالی باعتبارکلاالشقین ظاهر**والجواب الثالث** انه لوحمل التبصرة مبالغة یلزم الانفکاک بین المتلازمین لکن التالی باطل فالمقدم ووجه الملازمة انه لوحمل التبصرة مبالغة فیکون هذاالکتاب تبصرة فی حین الجعل مع انه لا یقال له فی حین الجعل تبصربل یقال التبصر فی الاستقبال فیلزم الانفکاک بین المتلازمین وهما التبصرة والتبصر بخلاف ما اذاکان التبصرة بمعنی اسم الفاعل اذ لا یلزم الانفکاک بینهما لان حمل اسم الفاعل علیه انما یکون فی الاستقبال ویقال التبصر ایضا فی الاستقبال فلاانفکاک بینهما علی هذاولذا اختار الشارح الدوانی المجاز فی الطرف دون المجاز فی الاسناد

(توضیح الشرح)

ای تفهیم الغیر

غرضه منه دفع وهم واعتراض **حاصل الوهم** ان بین الافهام بکسر الهمزة والافهام بفتح الهمزة تجنیساً خطیا ویکون المراد ههنا الافهام بالفتح صیغة الجمع ویکون المراد منها الاساتذة والتلامیذة فیکون المعنی هکذا ان کتابی تبصرة عند الافهام من الاساتذة والتلامیذة الذین

اجتمعوا تبصر مسائله وليس بتبصرة لواحد من الاستاذ والتلميذ يطالعه والامر ليس كذلك وحاصل الاعتراض ان هذا اللفظ اى الافهام يكون جمعا للفهم وجمعيته باطل لان الفهم مصدر بنفسه دال على التعدد لانه جنس وهو يدل على التعدد ولاحاجة له للجمعية فدفعهما بقوله اى تفهيم الغير حاصله ان الافهام مصدر لا جمع فلا يرد مايرد

ثم اضافة التفهيم الى الغير اما اضافة الى الفاعل فيكون المراد بمن حاول المتعلم وبالغير المعلم والمفعول محذوف فيكون تقديره هكذا جعلته تبصرة للمتعلم اذا حاول التبصر عند تفهيم الغير اى المعلم اياه اى المتعلم او اضافة الى المفعول فيكون المراد بمن حاول المعلم وبالغير المتعلم فيكون تقديره هكذا جعلته تبصرة للمعلم اذا حاول التبصر بنفسه عند تفهيمه اى المعلم الغير اى المتعلم

قال العلامة عنايت الله المعلمون والمتعلمون على ثلاثة اقسام احدها المعلم الذى يكون طالبا للفلوس والشهرة فقط والمتعلم الذى يكون طالبا لطعام فقط وثانيها المعلم الذى يكون طالبا لتدريس لكنه لم يكن قصده تبصير المتعليمين بل يكون قصده ان يقول الطلباء والعلماء انه يدرس الكتب المغلقة والحال انه لا يميز الرطب من اليابس وهو مبتهج بهذا كما يقال فى اللسان الافغانى (داهم يو نوم دى چى سليمان دژرندي ځخه راغلى) والمتعلم الذى لم يكن قصده التبصر ويسر بالاوراق كما فى زماننا وثالثها المعلم الذى يكون طالبا للتدريس مع الاهلية ويكون قصده تبصير المتعلمين والمتعلم الذى يكون طالبا للسبق ويكون قصده التبصر وهذا الكتاب تبصرة للقسم الاخير اللهم اجعلنا منه وليس بتبصرة للقسمين الاولين اللهم لا تجعلنى منهما

(توضيح الحواشي)

الحاشية المرقومة برقم (٢)

من اضافة المصدر

فی هذه الحاشية ثمانية اغراض

الاول بيان الاحتمالين فی اضافة التفهيم الی الغيرفبيّنهمابقوله **من اضافة المصدر** حاصله قدمرفی توضيح العبارة

والثانی بيان تقدير العبارة علی كلاالاحتمالين فبيّنه بقوله **ای تفهيم الغير** ای المعلم **اياه** ای المتعلم **اوتفهيمه** ای المعلم **للغير** ای المتعلم حاصله يكون علی الاول تقدير العبارة هكذا جعلته تبصرة للمتعلم اذا حاول التبصر عند تفهيم الغير ای المعلم اياه ای المتعلم وعلی الثانی هكذا جعلته تبصرة للمعلم اذا حاول التبصر بنفسه عند تفهيمه ای المعلم للغير ای المتعلم

والثالث تفريع علی ماسبق ففرّع عليه بقوله **فعلی الاول هو تبصرة للمتعلم المبتدی وعلی الثانی للمعلم** حاصله ان التهذيب ای الكتاب علی الاحتمال الاول وهو ان يكون اضافة التفهيم الی الغير من قبيل اضافة المصدر الی الفاعل يكون تبصرة للمتعلم وعلی الاحتمال الثانی وهو ان يكون اضافة التفهيم الی الغير من قبيل اضافة المصدر الی المفعول يكون تبصرة للمعلم

والرابع اجراء هذاالتفريع فی قول المصنف وتذكرة لمن اراد اجمالا فاجرئه بقوله **وكذا قوله المصنف وتذكرة** حاصل هذا واضح غير مفتقر الی البيان

والخامس بيان ان يكون الكتاب تبصرة للمعلم والمتعلم كليهمافبيّنه بقوله **ويمكن اعتباره بالنسبة الی كليهما** حاصله غيرخفی

السادس اجراء هذاالتفريع تفصيلا فی قول المصنف وتذكرة لمن ارادفبيّن هذا الغرض تفصيلا بقوله **فان اريد** حاصله واضح من الحاشية

(السابع) بیان الاحتمالین فی متعلق قول المصنف من اولی الافهام فبینهما بقوله **وقوله من اولی الافهام** حاصله ظاهر کل الظهور

(الثامن) اعتراض علی السابق حاصله ان التبصرة انسب بالمتعلم والتذکرة بالمعلم لان التبصرة تکون فی الابتداء، والتذکرة تکون فی الانتهاء، فلایصح الاحتمالات المذکورة فی السابق فاعترض علیه بقوله **لکن لا یخفی** والجواب عنه انه الیوم تکون حاجة المعلم للتبصرة

(توضیح الشرح)

(السی بمعنی المثل یقال هما سیان ای مثلان)

من ههنا الی قوله وتحقیقه سبعة اغراض

(الاول) بیان المعنی اللغوی للسی فبیّنه بقوله **السی بمعنی المثل** حاصله ان المعنی اللغوی للسی هو المثل

(الثانی) اقامة الشاهد علی المعنی اللغوی فاقامه علیه بقوله **یقال هما سیان** فمعنی التثنیة مشعر بمعنی المفرد

(الثالث) بیان المعنی المرکب فبیّنه بقوله **ومعنی لا سیما لا مثل** حاصله ان معنی مجموع لا سیما لا مثل

(الرابع) بیان الاحتمالات الثلاثة فی کلمة مافبیّنها بقوله **وما زائدة او موصولة او موصوفة** فالمعنی علی الاول لا مثل الولد وعلی الثانی لا مثل الذی هو الولد وعلی الثالث لا مثل شئ هو الولد

(الخامس) بیان المعنی الاصطلاحی للسی والغرض فی بیانه دفع الاعتراض **حاصل الاعتراض** ان معناه لیس ماذکرته بل معناه الخصوص لانه اذاکان بمعنی المثل فیکون معنی قول المصنف ان

هذا الكتاب لعام المتعلمين والمعلمين مثل الولد فلا يحصل المقصود لان مقصوده انه للولد خصوصا فدفعه بقوله **هذا اصله ثم استعمل بمعنى الخصوص** حاصله ان السيّ ههنا بالمعنى المصطلح وهو التخصيص فلا يرد ما يرد

والسادس دفع الاعتراض حاصله ان معنى لاسيما لا مثل او التخصيص اذا كان مستعملا مع لا وفى كلام المصنف مستعمل بدون لا فلا يصح واحد من المعنيين فدفعه بقوله **وقد يحذف لا فى اللفظ لكنه مراد** حاصل الدفع انه مستعمل مع لا لكنه محذوف من اللفظ ومراد

والسابع بيان حكم لاسيما وتعيينه باعتبار انه من اى الاسماء او من اى الحروف فبيّنه بقوله **وعده النحاة من كلمات الاستثناء** حاصله ان حكمه حكم الاو كلمات الاستثناء (ومن قوله وتحقيقه الى قوله الاتى اربعة اغراض)

الاول دفع الاعتراض حاصله ان عدلا سيما من كلمات الاستثناء لا يصح لان فى الاستثناء ثلاثة مذاهب **اولها** مذهب جمهور الحنفية **وثانيها** مذهب بعض الحنفية **وثالثها** مذهب الشافعية اما عند جمهور الحنفية فالمستثنى فى مرتبة المسكوت عنه ليس فيه حكم اصلا **وعند** بعض الحنفية ففيه حكم من الاثبات نفى ومن النفى ليس باثبات **وعند** الشافعية فمن الاثبات نفى ومن النفى اثبات وههنا لا يصح الاستثناء على مذهب من المذاهب الثلاثة اذ لا يحصل مقصود المصنف وهو كون الكتاب تبصرة وتذكرة لعام المتعلمين والمعلمين خصوصا للولد الاعز لان كون الكتاب تبصرة وتذكرة للولد الاعز فى مرتبة المسكوت عنه عند جمهور الحنفية وعند بعض الحنفية والشافعية منفى عنه لان ههنا الاستثناء من الاثبات فيكون نفيا فكيف يصح عده من كلمات الاستثناء فدفعه بقوله **وتحقيقه** حاصله ان هذه المذهب تكون فى الاستثناء حقيقة ولا سيما من كلمات الاستثناء مجازا لان فى الاستثناء حقيقة تكون المغائرة بالذات اى بالاثبات والنفى وفى الاستثناء مجازا تكون بالاعتبار وههنا بالاعتبار اى بالاتم والانقص لان كون الكتاب تبصرة وتذكرة لعام المعلمين والمتعلمين على وجه ناقص وللولد الاعز على وجه اتم

فيكون حكم ما قبل لاسيماومابعده مغائرا فيصح عده من كلمات الاستثناء على مذهب الشافعية وبعض الحنفية كذا قيل

والثانی تحقيق الولد باعتبار الاعراب فحققه بقوله **وفيما بعده ثلثة اوجه** حاصله ان ههنا ستة تقديرات **الاول** ان يكون الولد خبرا لمبتدأ محذوف والجملة تكون صلة ما ويكون المعنى هكذا لامثل الذى هوالولد **والثانی** ان يكون مبتدألخبر محذوف والجملة تكون صلة ما ويكون المعنى هكذا لا مثل الذى الولد موجود **والثالث** ان يكون الولد خبرا لمبتدأ محذوف والجملة تكون صفة ما ويكون المعنى هكذا لا مثل شئ هو الولد **والرابع** ان يكون مبتدألخبر محذوف والجملة تكون صفة ما ويكون المعنى هكذا لا مثل شئ الولد موجود **والخامس** ان يكون منصوبا على الاستثناء ويكون المعنى هكذا الاالولد **والسادس** ان يكون مجرورا على الاضافة ويكون المعنى هكذا لا مثل الولد موجود

والثالث دفع الوهم حاصله ان كلمة ما على التقدير ين ايضا تكون موصولة او موصوفة فيلزم بقاء الموصول بدون الصلة والموصوف بدون الصفة وهولايجوز فدفعه بقوله **وكلمة ماعلى الاخيرين زائدة** حاصل الدفع ان كلمة ما على التقدير ين الاخيرين زائدة فلايلزم بقاء الموصول بلا صلة ولا الموصوف بلا صفة

والرابع بيان سند جواز هذه الوجوه فبيّنه بقوله **وقد روى على الاوجه الثلاثة قول امرء القيس ع ولا سيما يوم بدارة جلجل** حاصل هذا ظاهر

(توضيح الحواشي)

الحاشية المرقومة برقم (۷)

وزناومعنی

فی هذہ الحاشیة ثلاثة اغراض

الاول بیان مثل السی وزنا ومعنی فبیّنه بقوله **وزنا ومعنی** حاصله ان مثل السی هو المثل وزنا ومعنی

والثانی بیان اصل سیّ والغرض فی بیانه دفع الاعتراض حاصله انه کیف یکون مثل المثل وزنا ومعنی لان المثل علی ثلاثة احرف والسی علی الحرفین وهما السین والیاء فدفعه بقوله **اصله سوی او سیو** فیکون هو ایضا علی ثلاثة احرف فلا یرد مایرد

والثالث بیان الاعلال فی السی فبیّنه بقوله **فقلبت الواو یاء اودغمت فی الیاء** حاصله واضح من الحاشیة

الحاشیة المروقم برقم (۸)

(ای معناہ لا مثل فقط)

غرضه منها دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان فی کلام الشارح الدوانی رح تناقضا لانه یعلم من قوله **ومعنی لاسیمالامثل** ان مدلوله المطابق لا مثل فقط ویعلم من قوله **موصولة اوموصوفة** ان مدلوله المطابقی لا مثل الذی او لامثل شئ **حاصل الدفع** ان هذاالاعتراض انما یرد لوکان مدلوله المطابقی لا مثل فقط علی جمیع التقادیر ولیس کذلک بل مدلوله المطابقی لا مثل فقط اذاکانت کلمة ما فی لا سیما زائدة واما اذاکانت موصولة او موصوفة یکون معناہ لا مثل الذی او لا مثل شئ فیکون قوله وما زائدة من تتمة بیان معنی لا سیما

الحاشیة المرقومة برقم (۹)

(تخفیفا)

فی هذہ الحاشیة اربعة اغراض

الاول بیان الدلیل علی حذف لفظ لا من لا سیما فبیّنه بقوله تخفیفا ای حذف لا لاجل التخفیف

والثانی بیان الدلیل علی دلیل حذف لافبیّنه بقوله اذ یتصرف فیه بتصرفات کثیرة لکثرة استعماله حاصله غیر محتاج الی البیان

والثالث بیان ارادة لا من حیث المعنی عند حذفه عن اللفظ فبیّنها بقوله لکنه مراد من حیث قوله او فی المعنی المنقول والصحیح فی المعنی المنقول الیه والباقی غیر محتاج الی البیان

والرابع بیان الدلیل علی ارادته من حیث المعنی فبیّنه بقوله لان المنقول عنه لیس الاالمجموع ای لا ومثل لا المنفی فقط ای مثل

الحاشیة المرقومة برقم (۱۰)

هذا دفع دخل

فی هذه الحاشیة غرضان

الاول بیان غرض الشارح من قوله وتحقیقه فبیّنه بقوله هذا دفع دخل حاصله ان غرض الشارح الدوانی من قوله وتحقیقه دفع الاعتراض

والثانی بیان الاعتراض والجواب عنه فبیّنهابقوله تلویح الدخل اه حاصل الاعتراض والجواب عنه ظاهر وایضا قدمر فی توضیح قوله وتحقیقه قوله فتدبر لعل فیه اشارة الی سؤال وجواب عنه حاصل السؤال ان لا سیما لیست من کلمات الاستثناء لان المستثنی یکون منصوبا وفیما بعده جوز النحاة ثلاثة اوجه وحاصل الجواب ان عدة الکلمات کحاشاوخلاوعدا ولاسیما استثنوهامن حکم النصب فلهذا اجوزوا فی ما بعده ثلاثة اوجه

الحاشیة المرقومة برقم (۱)

(هذا القول)

ای الرفع اما مرفوع فی هذه الحاشية غرضان

الاول بيان الاعرابات الثلاثة فی قول الشارح الرفع فبينها بقوله هذا القول اما مرفوع حاصله ان فی قوله المذكور اعرابات ثلاثة احدها ان يكون الرفع مرفوعًا على انه خبر المبتدأ المحذوف فيكون تقدير العبارة هكذا احدها الرفع او على انه مبتدأ لخبر محذوف فيكون تقديره هكذا الرفع واحد منها وثانيها ان يكون منصوبا على انه مفعول اعنى فيكون تقديره هكذا اعنى الرفع وثالثها ان يكون مجرورا على انه بدل من اوجه ولم يذكر هذا الاعراب الثالث لشهرته

والثانی بيان قياس الاعرابات الثلاثة فی قول الشارح والنصب والجر على الاعرابات الثلاثة فی قوله الرفع فقاسه عليه بقوله وقس النصب والجر

الحاشية المرقومة برقم (٢)

(المستفاد من كلام الرضی)

الغرض منها بيان اقلية الرفع فی مثل هذه المواضع وحاصله ظاهرٌ من كلام المحشی

الحاشية المرقومة برقم (٣)

(فيكون حاصل)

الغرض منها بيان حاصل المعنى على الاحتمالات الاربعة الأول وحاصله ظاهر

الحاشية المرقومة برقم (٤)

(لتنزيله منزلة الاستثناء)

فی هذه الحاشیة غرضان

الاول دفع الاعتراض حاصله انه قدمر فی الحاشیة العاشرة فی بیان قوله فتدبر ان النحاة استثنوا لاسیما من حکم النصب وقال الشارح ههنا ان ما بعد لاسیما منصوب علی الاستثناء فدفعه بقوله لتنزیله منزلة الاستثناء حاصل الدفع ان لا سیما نزل منزلة الاستثناء فلذا کان مابعده منصوبا

والثانی تأیید هذا الجواب فایده بقوله کما صرح به صاحب الایضاح حاصل هذا غیر خفی

الحاشیة المرقومة برقم (۵)

﴿اوعلی البدل﴾

الغرض منها بیان وجه اخر لجر مابعد لاسیما

الحاشیة المرقومة برقم (۲)

﴿تقدیر العبارة﴾

فی هذه الحاشیة ثلاثة اغراض

الاول بیان حاصل المعنی علی التقدیرین الاخیرین فبیّنه بقوله تقدیر العبارة

والثانی تعیین تعداد التقدیرات فعیّنه بقوله وهذه ستة تقدیرات حاصله قدمر فی بیان قول الشارح وفیما بعده ثلاثة اوجه

والثالث بیان تقدیرن اخرین فبیّنهمابقوله وباعتبارنقله الی معنی خصوصاتقدیران اخران احدهما ان یکون الولد مرفوعا علی انه نائب الفاعل لخص ای خص الولد خصوصا وثانیهما ان یکون منصوبا علی انه مفعول خصصت ای خصصت الولد خصوصا

الحاشية المرقومة برقم (٧)

(لاموصولة ولاموصوفة)

فی هذه الحاشية خمسة اغراض

الاول تتميم العبارة فتمّمها بقوله **لا موصولة ولا موصوفة**

والثانی بيان وجه التتميم فبيّنه بقوله **والا يلزم بقاء الموصول او الموصوف الخ**

والثالث دفع الاعتراض حاصله انه اذاكان ما بعدلاسيما مجرورا فيلزم الفصل بين المضاف وهو سيّ والمضاف اليه وهو الولد بلفظ ما وهو غير جائز فدفعه بقوله **ولاباس بتوسط الحرف الزائد** حاصل الدفع ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه غير جائز اذاكان بغيرزائد واما بحرف زائد فيجوز

والرابع تأييد هذا الجواب بالمثالين وبيّن هذا الغرض بقوله **كما فی ايما الاجلين** وایّ مضاف الى الاجلين وكلمة ما زائدة **قضيت فلاعدوان علی وايما اهاب** وای مضاف الى اهاب وكلمة ما زائدة

والخامس بيان تقدير اخر فبيّنه بقوله **بتقدير اعنی** ای اعنی الولد

الحاشية المرقومة برقم (٨)

(اوله ع)

فی هذه الحاشية اربعة اغراض

الاول بيان المصرع الاول لقول امرء القيس فبيّنه بقوله **اوله ع** رب يوم لی من البيض صالح

والثانی بیان المعنی المجازي لرُبَّ فبیّنه بقوله **رب ههنا للتکثیر** ومعناه الحقیقی هو التقلیل والمجازی هو التکثیر

والثالث بیان المعنی المراد من البیض فی هذا المصرع فبیّنه بقوله **والمراد بالبیض النسوة** حاصله واضح کل الوضوح

والرابع بیان الاعتراض والجواب عنه فبیّن الاعتراض بقوله **وقدتدخل الواو علی لاسیما** وبیّن الجواب بقوله **وینحل بما قال الرضی** حاصلهما غیر محتاج الی البیان

الحاشیة المرقومة برقم(۹)

«والمعنی»

فی هذه الحاشیة اربعة اغراض

الاول بیان حاصل المعنی للبیت فبیّنه بقوله **والمعنی کم یوم** قوله ولکن مثل الیوم والصحیح ولکن لا مثل الیوم

والثانی بیان المقصود من هذا الشعر فبیّنه بقوله **والمقصود تفضیل یوم الاجتماع** حاصله ظاهر من الحاشیة

والثالث بیان الاعرابات الثلاثة فی لفظ یوم فبیّنها بقوله **فیرفع یوم تارة**

والرابع اعتراض علی نصب یوم فاعترض علیه بقوله **لکن صورة الکتابة لا تساعد النصب** حاصله انه فی حالة النصب یکتب فی اخیر الاسم الفا وههنا لم یکتب **والجواب** ان الالف انما تکتب اذا کان النصب متعیینا فی الاسم وههنا نصب یوم لیس بمتعین بل فیه احتمالان اخران الرفع والجر

الحاشية المرقومة برقم (١٠)

(دارة الجلجل)

فی هذه الحاشية غرضان

الاول تعيين دارة الجلجل باعتبار المعنى فعينها بقوله **دارة الجلجل اسم موضع**

والثانی دفع الوهم حاصله ان الافی قول الشاعر الارب يوم يكون لفظ الا من كلمات الاستثناء فلا يصح المعنى فدفعه بقوله **والا حرف تنبيه** ليس من كلمات الاستثناء حتي يرد مايرد

(توضيح الشرح)

(القسم الاول هو الطرف الاول من الكتاب)

من ههنا الى قوله الاتی ستة اغراض

الاول دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان اطلاق القسم على الجزء الاول من الكتاب لا يصح لان المقسم يكون محمولا على الاقسام والمقسم ههنا كتاب لايحمل على الجزء الاول لان الكتاب كل خارجي والجزء الاول جزء خارجي ولا حمل بينهما لان مدار الحمل على الاتحاد ولا اتحاد بينهما فدفعه بقوله **القسم الاول هو الطرف الاول** حاصله ان المراد بالقسم هو الطرف مجازا بعلاقة التمايز لان قسم الشئ يكون ممتازا عنه كذلک الطرف يكون ممتازا عن ذی الطرف واذا كان ممتازا عن ذی الطرف فلا حمل بينهما لان ذا الطرف لا يحمل على الطرف

والثانی تطبيق اجراء الكل على الجزء فطبقه عليه بقوله **على معانيه التی سبقت** حاصله كما ان الكتاب محتمل للاحتمالات السبعة كذلک الجزء والطرف منه محتمل لها **فان قيل** ان الكتاب عبارة عن الاحتمالات الثلاثة وهی الالفاظ وحدها والمعانی وحدها ومجموع الالفاظ والمعانی لان قصد المصنفين يتعلق بهذه الاحتمالات والكتاب ما يكون متعلق قصد المصنفين ؟ **قلنا**

المقصود ههنا بیان نفس الاحتمالات لا الاحتمالات الصحیحة **فان قیل** لا نسلم ان الکتاب عبارة عن هذه الاحتمالات الثلاثة لان الکتاب عبارة عما له تحقق فی الخارج ولیس لهذه الاحتمالات تحقق فی الخارج ؟ **قلنا** وان لم تتحقق فی الخارج بالذات لکنه لها تحقق باعتبار المنشأ وهو المتلفظ او النقوش

والثالث تقسیم الاحتمالات السبعة الی ثلاثة اقسام الاحادی والثنائی والثلاثی فقسمها بقوله **فمعانیه المحتملة سبعة ثلاثة احادیة** وهی الالفاظ وحدها والمعانی وحدها والنقوش وحدها **وثلثة ثنائیة** وهی الالفاظ والمعانی کلاهما والالفاظ والنقوش کلاهما والمعانی والنقوش کلاهما **وواحدثلاثی** وهی الالفاظ والمعانی والنقوش

والرابع دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان فی قول المصنف **القسم الاول فی المنطق** المنطق ظرف للقسم الاول والمنطق لا یصح ان یکون ظرفا للقسم الاول لان الظرف قسمان مکان وزمان والمنطق لیس بواحد منهمافدفعه بقوله **وعلی التقادیر فالظرفیة** حاصله ان الظرف الحقیقی علی القسمین والظرفیة ههنا مجازیة لان المجاز استعمال اللفظ فی غیر المعنی الموضوع له وههنا ایضا استعمال فی فی غیر المعنی الموضوع له

والخامس دفع الاعتراض الاخر حاصل الاعتراض انه لما کانت الظرفیة مجازیة ولا بد فی المجاز من العلاقة فما العلاقة ههنا فدفعه بقوله **اقامة للشمول العمومی مقام الشمول الظرفی** حاصله ان المنطق عام من القسم الاول فکماان الظرف عام وشامل للمظروف ومحیط علیه کذلک العام شامل للخاص ومحیط علیه فالعلاقة هو الشمول

والسادس تفصیل الشمول العمومی ففصله بقوله **اما بحسب الوجود فقط** حاصله ان فی القسم الاول سبعة احتمالات والمنطق علم مدون عبارة اما عن جمیع المسائل بحیث لایشذ عنها مسئلة او عن بعض المسائل الذی یحصل به ما هو الغرض من العلم او عن العلم بجمیع المسائل او عن العلم ببعض المسائل المعتد بها او عن الملکة فیکون المنطق عبارة عن خمسة معان لکن اطلاق

المنطق على المعانی الثلاثة الاخیرة لا یکون ھھنا اماللمجاز او للزوم التکلف فی العبارة عند ارادتها وھذا ماقال العلامة عبید الله القندھاری رحمة الله تعالى علیه **ونقسم** الاحتمالات السبعة فی القسم الاول على قسمین احدھما المعانی وحدھا وثانیھما الاحتمالات الستة الباقیة سوى المعانی وحدھا فالمنطق اما عبارة عن بعض المسائل او عن جمیعھاوعلى التقدیرین القسم الاول اما عبارة عن الاحتمالات الثلثة اوعن المعانی وحدھا فالمجموع اربعة احتمالات

اولھا ان یراد من المنطق بعض المسائل المعتد بھا ومن القسم الاول الاحتمالات الستة سوى المعانی وحدھا فیکون القسم الاول اخص من المنطق والمنطق اعم منه باعتبار الوجود لا بحسب الحمل فیکون بینھما عموم وخصوص مطلقا ومادة الاجتماع ھذا الکتاب ای التھذیب ومادة الافتراق سلم لانه بعض المسائل من المنطق ولیس بقسم اول کما قال الشارح **اما بحسب الوجود**

وثانیھا ان یراد من المنطق بعض المسائل المتعد بھا ومن القسم الاول المعانی وحدھا وھو المعنى الثالث لان الشارح ذکر النقوش اولا والالفاظ ثانیا والمعانی ثالثا فیکون المنطق اعم من القسم الاول باعتبار الوجود والحمل فیکون بینھما عموم وخصوص مطلقا ومادة الاجتماع باعتبار الوجودھذاالکتاب ومادة الافتراق کمعانی السلم واما باعتبار الصدق والحمل فلان العام المطلق یحمل على الخاص المطلق لانه یقال القسم الاول ای معانیه منطق ای بعض مسائله لان المسائل عبارة عن المعانی کما قال الشارح **او بحسب الصدق وھو فیه**

وثالثھا ان یکون المنطق عبارة عن جمیع المسائل والقسم الاول عن المعنى الثالث وھو المعانی وحدھا فلا یکون بینھما عموم اصلا لاباعتبارالوجود ولا باعتبار الحمل کما لا یخفى بل یکون بینھما کلیة وجزئیة فلان القسم الاول باعتبار المعانی جزء من جمیع المسائل کما قال الشارح **وفی المعنى الثالث خاصة**

ورابعھا ان یکون المنطق عبارة عن جمیع المسائل والقسم الاول من الاحتمالات الستة سوى المعانی وحدھا فلیس للظرفیة وجه لانه لیس بینھما عموم وخصوص ولا کلیة ولا جزئیة اما

العموم والخصوص فلانه لا يصدق انه كلما وجد القسم الاول وجد جميع المسائل واما الكلية والجزئية فلانه ان القسم الاول باحد الاحتمالات الستة ليس جزء للمنطق باعتبار عبارته عن جميع المسائل لان المسائل عبارة عن المعنى والا حتمالات الستة سوى المعنى الثالث ليست المعانی وحدها كما قال القاضی اللكنوی

(توضيح الشرح)

(بكسر الدال وفتحها)

من ههنا الى قوله الاتی سبعة اغراض

الاول دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان المقدمة اماصيغة اسم الفاعل بكسر الدال واماصيغة اسم المفعول بفتح الدال ولايصح واحد منهما اما الاول فلانه يكون المعنى حينئذ انها تقدم الغير مع ان المقصود انها مقدمة بنفسها لا انها تقدم الغير واما الثانی فلانه يكون المعنى حينئذ انها مقدمة بتقديم الغيرايا ها لا بنفسهامع ان المقدمة عبارة عن الموقوف عليه والموقوف عليه يكون مقدما بنفسه لا بجعل الجاعل فدفعه بقوله **بكسر الدال وفتحها** حاصله باختيار الشق الاول انها من قدم بمعنى تقدم اللازمی فيكون المعنى انها مقدمة بنفسها اونقول انها تقدم العالم بها فی المقاصد على الجاهل بها وباختيار الشق الثانی نقول انها مقدمة فی الذكر بجعل الجاعل وان كانت فی الرتبة مقدمة بنفسها

الثانی تعريف مقدمة الكتاب ومقدمة العلم فعرفهما بقوله **بمعنى مايذكر** الى قوله **وهو معرفة**

(فان قيل) على تعريف مقدمة العلم ان معنى التوقف على الشئ عدم امكان الشروع بدونه مع ان الشروع فی الفن بدون هذه الامور الثلاثة ممكن اذيمكن معرفة العلم بوجه ما والتصديق بفائدة ما؟ **قلنا** المراد بالشروع هو الشروع على وجه البصيرة الكاملة ولا شک ان الشروع على وجه

البصيرة الكاملة موقوف على مصداق مقدمة العلم **اونقول** ان المراد بالتوقف بمعنى ان وجد فوجد لا بمعنى لولاه لامتنع

والثالث بيان مصداق مقدمة الكتاب ومقدمة العلم فبيّنهمابقوله **وهو معرفة حده وغايته** مع رعاية قوله **فمقدمة الكتاب هى طرف من الكلام** حاصله ان مصداق مقدمة العلم هو العلم على حد العلم وتعريفه وغايته وموضوعه ومصداق مقدمة الكتاب هوالفاظ هذه الاشياء الثلاثة المذكورة

والرابع بيان الفرق بين المقدمتين فبيّنه بقوله **فمقدمة الكتاب هى طرف من الكلام ومقدمة العلم هى الادراكات** والفرق بينهما باعتبار اربعة اوجه **الاول** ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ فقط ومقدمة العلم عبارة عن المعانى فقط **والثانى** ان مقدمة الكتاب ان كانت عبارة عن الالفاظ والمعانى فمقدمة الكتاب عبارة عن المعانى فقط **والثالث** مقدمة الكتاب عبارة عما يذكرقبل الشروع فى المقاصد آه ومقدم العلم عبارة عما يتوقف عليه الشروع فى المقاصد **والرابع** مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ ومقدمة العلم عبارة عن الادراكات وتفصيل هذا مذكور فى ميرزاهد وحواشيه

والخامس تفريع على هذا الفرق ففرّع بقوله **فالمبين هو مقدمة الكتاب** لانها عبارة عن الالفاظ والالفاظ مبيّنة بصيغة اسم الفاعل

والسادس دفع الاعتراض عن المصنف حاصل الاعتراض ان المصنف جعل فى المطول هذه الامور الثلاثة مقدمة العلم وفى السعدية جعلها مقدمة الكتاب وهذا تدافع فى كلامى المصنف فدفعه بقوله **فلايرد** حاصله ان لاتدافع فى كلاميه لانه جعل فى المطول هذه الامور الثلاثة نفسها مقدمة العلم لكنه ارادبها ادراكاتها وفى السعدية جعلها مقدمة الكتاب مع قطع النظر عن الادراكات بل بيان هذه الامور فلاتدافع فى كلاميه

والسابع تعریض علی المصنف فعرض علیہ بقولہ **الاانہ تسامح فی العبارۃ** ای المطول حیث اطلق نفسها وارادبها ادراکاتها **واعترض** علی هذا سید زاهدرح بانا لانسلم ان التسامح موجود فی کلام المصنف لانہ قال فی المطول ان مقدمۃ العلم عبارۃ عما یقال لما یتوقف علیہ مسائل العلم کمعرفۃ حدہ وغایتہ وموضوعہ ولا شک ان المعرفۃ لا تکون الاادراکافکیف یصح التسامح؟ **قلنا** هذا الاعتراض انما یرد لوکان محل التسامح قولہ **کمعرفۃ حدہ** ولیس کذلک بل محل التسامح قولہ مقدمۃ العلم یقال لما یتوقف علیہ مسائل العلم لان فی هذہ العبارۃ تقدیرا وتقدیرہ هکذا ان مقدمۃ العلم عبارۃ عن ادراک مایتوقف علیہ ادراک المسائل **فانقیل** ان فی کلامی المصنف تدافعًااخر وهو انہ اثبت فی المطول مقدمۃ العلم وفی السعدیۃ نفاها وهذا تدافع؟ **قلنا** لاتدافع لان للتوقف معنیین احدهمالولاہ لامتنع وثانیهما ان وجد فوجد وما قال فی المطول فمبنی علی المعنی الثانی وماقال فی السعدیۃ فمبنی علی المعنی الاول فلاتدافع فی کلامیہ

(توضیح الشرح)

(هو الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل)

من ههنا الی قولہ الاتی سبعۃ اغراض

الاول تعریف العلم فعرفہ بقولہ **هو الصورۃ الحاصلۃ من الشئ عند العقل**

والثانی دفع الاعتراض بجوابات ثلاثۃ حاصل الاعتراض ان الشارح الدوانی عدل عن التعریف المشهور وهو حصول صورۃ الشئ فی العقل فان کان هذا العدول لنکتۃ فعلیک البیان والافهو فی قوۃ الخطاء لانہ خلاف المشهور فدفعہ اولا بقولہ **لم نقل حصول صورۃ الشئ فی العقل لما فیہ من المسامحۃ** حاصلہ ان فی التعریف المشهور مسامحۃ بحیث ان اضافۃ الحصول الی الصورۃ من قبیل اضافۃ الصفۃ الی الموصوف والحصول بمعنی الحاصل وکلمۃ فی بمعنی عند لان العلم نفس الصورۃ لا انہ عبارۃ عن حصول الصورۃ والا یلزم تعریف الکیف بالاضافۃ لکن التالی باطل

فالمقدم مثله فی البطلان **اماوجه الملازمة** لان حصول الصورة لا یکون الا للنسبة بین الصورة والعقل فیکون من مقولة الاضافة والعلم علی المذهب المنصور من مقولة الکیف فیلزم تعریف الکیف بالاضافة **واما وجه بطلان التالی** فلانه یلزم تعریف احد المقولتین بالمقولة الاخری فهو من الاباطل فلذا عد ل عنه وثانیا بقوله **ولان المتبادر من صورة الشئ** حاصله ان التعریف المشهور لیس بصحیح والا لا یکون التعریف جامعا لا فراده لانه یخرج عنه الجهلیات المرکبة لکن التالی باطل فالمقدم مثله **اماوجه الملازمة** فلان المأخوذ فی التعریف المشهور صورة الشئ والمتبادر منها الصورة المطابقة للواقع وفی الجهلیات المرکبة لایوجد مطابقة الصورة مع الواقع فتخرج الجهلیات المرکبة عن التعریف المشهور فلایکون جامعا لافراده بخلاف تعریف الشارح لان المأخوذ فیه الصورة الحاصلة من الشئ والمتبادر عنه الصورة المطلقة سواء کانت مطابقة للواقع اولا **واما وجه بطلان التالی** فلان الجهلیات المرکبة ایضاً قسم من اقسام العلم فلوخرجت عن التعریف لا یکون المقسم منحصرا فی الاقسام مع ان الحصر فیها ضروری فلذا عدل عنه

وثالثا بقوله **ولانه یخرج عنه العلم بالجزئیات المادیة** حاصله ان التعریف المشهور لیس بصحیح والا لایکون جامعا لافراده لانه یخرج عنه العلم بالجزئیات المادیة لکن التالی باطل فالمقدم مثله **اماوجه الملازمة** فلان المأخوذ فی التعریف لفظ فی العقل والجزئیات المادیة لا تحصل فی العقل فتخرج عن تعریف العلم علی المشهور بخلاف تعریف الشارح الدوانی لان المأخوذ فی تعریفه للعلم لفظ عند العقل وهو یفید المقارنة ولا شک ان الجزئیات المادیة وان لم تحصل فی العقل لکنها تحصل عند العقل فیکون تعریف الشارح شاملا للجزئیات المادیة **واماوجه بطلان التالی** فلان العلم بالجزئیات المادیة قسم من اقسام العلم فلو خرجت عن التعریف لا یکون المقسم منحصرا فی الاقسام مع ان الحصر فیها ضروری

والثالث دفع الاعتراض الوارد علی الجواب الثالث حاصل الاعتراض ان بعض المناطقة ذهب الی ان صور الجزئیات المادیة تحصل فی العقل ویکون العقل مدرکا لها فکیف قال الشارح ولانه یخرج عنه العلم بالجزئیات المادیة فدفعه بقوله **عند من یقول بارتسام** حاصله ان فی ارتسام صورة الجرئیات المادیة ثلاثة مذاهب **اولها** ان الجزئیات المادیة تحصل فی القوی ویکون المدرک لها النفس الناطقة **اما کونها** حاصلة فی القوی لان هذا الصورة ما دیة والقوی ایضا مادیة ولاشک ان المادی یحصل فی المادی بخلاف النفس لانها مجردة فکیف یحصل فیها صور الجزئیات المادیة لعدم المناسبة بینهما **واماکون** النفس الناطقة مدرکة لها لان الادراک من خواص المجردات والنفس الناطقة ایضامجردة بخلاف القوی والالات **وثانیها** ان صور الجزئیات المادیة تحصل فی العقل والعقل مدرک لها **اماکونها** حاصلة فی العقل لان العلم عبارة عما یکون قائما بالمدرِک وهی قائمة به **واماکونها** مدرکة بالعقل والعقل مدرِک لها فلان الادراک من خواص المجردات والقوی والالات من جملة المادیات **وثالثها** ان صور الجزئیات المادیة تحصل فی القوی والالات والقوی مدرکة لها **اماکونها** حاصلة فی القوی والالات فلان هذه الصور مادیة والقوی ایضا مادیة والمادی یحصل فی المادی **واماکونها** مدرِکة لها فلان المدرک عبارة عما یکون الادراک قائمابه ولاشک ان صور الجزئیات المادیة قائمة بالقوی فتکون القوی مدرکة لها

فهذاالاعتراض انما یرد لوکان کلام الشارح مبنیاعلی المذهب الثانی ولیس کذالک بل کلامه مبنی علی المذهب الاول والثالث بحیث ان هذه الصور تحصل فی القوی سواء کانت القوی والالات مدرکة لها کما هو المذهب الثالث او یکون العقل مدرکا لها کما هو المذهب الاول وهذا ماقال الشیخ الدیوبندی نورا الله مرقده

والرابع تعریف اخر للعلم فعرفه بقوله **وهو مطلق الصورة الحاصرة** وفی مرجع هو احتمالان **احدهما** ان یکون راجعا الی العلم فیکون هذا تعریفاثانیا للعلم لکنه لیس بمستدرک لانه ذکر

الاعم بعد الاخص لان المعرف بالتعریف الاول العلم الحصولی الحادث الممکن والثانی عام شامل لعلم الواجب وعلم الممکن والعلم الحصولی والعلم الحضوری **وثانیهما** ان یکون راجعا الی الصورة فیکون هذا بیانا للتعریف الاول لان الحصول مستلزم للحضور والحضور مستلزم للحصول فیکون احدهما بیانا للاخر **فان قیل** کیف یرجع الی الصورة لان لفظ الصورة مؤنث وضمیر هو مذکر فلا یحصل المطابقة بین الراجع والمرجع وهو ضروری ؟ **قلنا** اولا ان تذکیر الضمیر باعتبار الخبر لان الضمیر اذا دار بین المرجع والخبر فرعایة الخبر اولی من المرجع لان الخبر داخل ومن الاوجه الاخر **وثانیا** ان الصورة مصدر ذوتاء ویرجع الیه ضمیر المذکر **وثالثا** انا نأول الصورة الحاصلة بالامر الحاصل فیصح ارجاع هو الیه

والخامس بیان تعمیمات اربعة فی التعریف الثانی فبیّن التعمیم الاول بقوله **سواء کانت عین ماهیة** حاصله ما قال مولانا عبدالحی نور الله مرقده من انه التصور علی اقسام اربعة لانه لا یخلوا اما ان یکون بالذاتیات اوالعرضیات علی الاول لا یخلو اما ان یلا حظ ان المعرف مرآة لذلک الشئ اولا الاول هو التصور بالکنه والثانی بکنهه وعلی الثانی ایضا لا یخلو اما ان یلا حظ مرآتیة المعرف الوجه لذی الوجه اولا الاول هو العلم بالوجه والثانی بوجه الشئ فالمراد بقول الشارح التصور بالکنه اعم منه ومن العلم بکنهه لان الذاتیات تتحد مع ما هیة المعلوم والمراد بالغیر الباقیان فان العرضیات تتغایر ما هیة المدرک انتهی وقال السید الزاهد غیر هذا کما سیجئ فی میرزاهد ان شاء اللہ تعالی

فان قیل ان الضمیر فی قوله **ماهیته** ان کان راجعا الی المدرِک علی صیغة اسم الفاعل فهو باطل لان الصورة الحاضرة مثلا الحیوان الناطق عند المدرک بالکسر لا یکون عین ماهیة المدرک بالکسر والمدرک بالکسر هی النفس الناطقة لان ماهیة النفس الناطقة جوهر مجرد عن المادة مقارن معها فی التدبیر والتصرف وماهیته تکون مغائرة عن الحیوان الناطق وان کان راجعا الی المدرک علی صیغة اسم المفعول فهو ایضا باطل لانه لیس بمذکور فی ماقبل فیلزم الاضمار قبل

الذکر ؟ **قلنا** الضمیر راجع الی المدرک بالفتح وهو مذکور حکما بقرینة ذکر المدرک بالکسر فیما سبق

والتعمیم الثانی بقوله **وسواء کانت تلک الصورة غیر الصورة الخارجیة وهو فی العلم الحصولی اوعینها وهو فی العلم الحضوری** حاصله ان الصورة ای العلم وذاالصورة ای المعلوم الخارجی متغائران بالذات فی العلم الحصولی کصورة زید القائمة بذهن بکر مغائرة عن ذی الصورة ای المعلوم الخارجی وهو الانسان الخارجی المسمی بزید لان الاثار الخارجیة لاتترتب علی الصورة وتترتب علی ذی الصورة وفی العلم الحضوری العلم والمعلوم متحدان بالذات کعلم النفس الناطقة بنفسها

والتعمیم الثالث بقوله **وسواء کانت فی ذات المدرک** حاصله غیر مفتقر الی التحریر

والتعمیم الرابع بقوله **وسواء کانت عین المدرک کما فی علم الباری تعالی فانه بذاته** المدرک ان کان بفتح الراء فالمراد من علم الواجب علمه الاجمالی وهو عینه وغیر عن الممکنات وان کان بکسر الراء فالمرادمن علمه جل وعلاعلمه التفصیلی وهوبذاته لیس نفس ذاته تعالی وبالممکنات عین الممکنات فیکون غیر ذاته تعالی کذا قیل والله اعلم بالصواب وتحقیق السد الزاهد اولی وسیجئ ان شاء الله تعالی

والسادس اعتراض علی المصنف فاعترض علیه بقوله **وقدیخص ههنا** حاصله ان المصنف قسم مطلق العلم مع ان المقسم هو الحصولی الحادث لا بد من تقیید العلم بالحصولی الحادث لان المناطقة قسموا العلم الی التصور والتصدیق وهما الی البدیهی والنظری والحال ان البدیهی والنظری لا یجر یان فی العلم الحضوری والحصولی القدیم مع ان الحضوری والحصولی القدیم من اقسام العلم **والدلیل** علی عدم الجریان لان التقابل بین البدیهی والنظری اما تقابل التضاد ان فسر النظری بصعبة الحصول والبدیهی بسهلة الحصول او العدم والملکة ان فسر النظری بمایتوقف حصوله علی النظروالبدیهی بما لا یتوقف حصوله علی النظروالشرط

فی تقابل التضاد انه یصح توارد کل من المتضادین علی محل واحد علی التعاقب کالسواد والبیاض والشرط فی تقابل العدم والملکة انه یمکن ان یتصف محل متصف بالعدمی بالوجودی کالعمی والبصر **اذاعرفت هذا** فنقول ان النظری لا یجری فی العلم الحضوری قدیما کان اوحدیثاوالحصولی القدیم اما عدم الاجراء فی الحضوری فلانه مع الحضور لاحاجة الی النظر لان الحضور یکفی للانکشاف **واماعدم الاجراء** فی الحصولی القدیم فلان النظری ما یتوقف حصوله علی النظر والنظر ترتیب امور معلومة والترتیب حادث والمتوقف علی الحادث اولی بالحدوث فیکون الحصولی القدیم حادثاوهوباطل **واذالم یجر** النظری فیهمالم یجر البدیهی فیهما لانه اذا جری البدیهی فیهما یجری النظری البتة لاجل شرطی تقابل التضاد والعدم والملکة فلابد من تخصیص العلم بالحصولی الحادث لیکون المقسم حاصرا **فان قیل** ان مدعاک ایها السائل لیس بمطابق مع دلیلک لانه یفهم من المدعی التخصیص باحد الامرین لانک اوردت اَوْ **الترديدية** فی قولک **بالعلم الحصولی او الحادث** ویفهم من الدلیل ای قولک **مطلقا** تخصیص العلم بالحصولی والحادث کلیهما فلا یوافق الدلیل مع المدعی ؟ **قلنا** هذا الاعتراض انما یرد لوکان لفظ او للتردید فی القیدین لکن الامر لیس کذلک بل هو للتردید فی طریق التخصیص بالقیدین بحیث قد یخص العلم بالحصولی اولا وبالحادث ثانیا وقدیخص بالحادث اولا وبالحصولی ثانیا

والشارح دفع هذا الاعتراض بالجوابات الثلاثة فدفعه اولا بقوله **ولاحاجة الیه** حاصله ان مقصودک التخصیص بالحصولی الحادث للانحصار والانحصار یحصل ایضًا بانقسام مطلق العلم الی التصور والتصدیق ثم انقسامهما الی النظری والبدیهی فی ضمن الحصولی الحادث لان مطلق العلم مطلق الشئ ولاشک ان حکم الفردیجری علی مطلق الشئ لانه متحدمع جمیع الافراد وحکم احد المتحدین یجری علی الاخر **اعلم** ان المطلق علی قسمین **احدهما** الشئ المطلق وهو یتحقق بتحقق فرد ما ولا ینتفی بانتفائه بل ینتفی بانتفاء جمیع الافراد ویستند الیه حکم جمیع الافراد لا البعض **وثانیهما** مطلق الشئ وهو یتحقق بتحقق فرد ما وینتفی بانتفائه ویستند الیه

احکام الافراد کلا وبعضا والمراد ههنا هو الثانی فصح استناد الفرد الیه وهو الحصولی الحادث فیکون انقسام مطلق العلم صحیحا

وثانیا بقوله **علی انه تخصیص اللفظ من غیر ضرورة داعیة** حاصله ان تخصیص العلم بالحصولی الحادث تخصیص اللفظ بلاضرورة داعیة لان المقصود من التخصیص هو عدم انحصار المقسم فی الاقسام وهو کما یحصل بالتخصیص کذلک یحصل بدونه فلا حاجة الیه

وثالثا بقوله **مع ان التعمیم انسب بقواعد الفن** حاصله انه لا حاجة الی التخصیص لان التقسیم بمنزلة المقدمة للمقاصد وفی المقاصد یبحث عن المسائل بطریق العموم ففی المقدمة لابد من اخذ المقسم بطریق العموم لیحصل المطابقة بین المقدمة وذی المقدمة وهذا من کلام الشیخ الدیوبندی رحمه الله تعالی

(توضیح الشرح)

(عدل المصنف رح من العبارة المشهورة)

مما ینبغی ان یسمع ان التصدیق علی اربعة اقسام **احدها** الیقین وهو اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع والاعتقاد عبارة عن ربط القلب بالنسبة علی وجه التسلیم والجازم عبارة عما لا یکون فیه الاحتمال المرجوح للجانب المقابل والثابت عبارة عما لا یزول بتشکیک المشکک **وثانیها** الظن وهو عبارة عن اعتقاد غیر جازم **وثالثها** الجهل المرکب وهو عبارة عن اعتقاد جازم ثابت غیر مطابق للواقع **ورابعها** التقلید وهو عبارة عن اعتقاد جازم غیر ثابت

والتصور علی سبعة اقسام **احدها** الاحساس وهو ان یکون مدرکا بالفتح بالحواس الظاهرة **وثانیها** التوهم وهو عبارة عن ادراک الامر المأخوذ من المحسوس **وثالثها** التعقل وهو عبارة عن ادراک الامر المعقول یعنی ما یکون مدرکه بالکسر عقلا وهذه الثلاثة تتعلق بالمفردات **ورابعها** الشک وهو عبارة عما یکون ادراکا للنسبة علی وجه التساوی مع لحاظ مطابقته للواقع وعدم

مطابقته له **وخامسها** التخييل وهو عبارة عما يكون ادراكا للنسبة لكنه لا يكون فيه لحاظ مطابقته للواقع وعدم مطابقته له **وسادسها** الوهم وهو عبارة عما يكون ادراكا للجانب المرجوح من النسبة **وسابعها** الانكار وهو عبارة عما يحصل فى العقل بعد حصول الصورة حالة التكذيب كما قال قاضى القضاة

فنقول من ههنا الى قوله الاتى ستة اغراض

الاول دفع الاعتراض حاصله ان المصنف لم عدل عن التعريف المشهور للتصديق وهو ان التصديق ادراك ان النسبة واقعة هذا فى الموجبة او ليست بواقعة هذا فى السالبة مع ان العدول والمخالفة عن المشهور فى قوة الخطاء، بلا نكتة وان كان مع النكتة فعليك البيان فدفعه بقوله **لانه يدخل فيه** حاصله ان نكتة العدول ههنا موجودة وهى انه لو عرّف المصنف التصديق بالتعريف المشهور لا يكون التعريف جامعا لافراده لكن التالى باطل فالمقدم مثله **اما وجه الملازمة** فلا نه يدخل فيه التخييل والشک والوهم لان كل واحد ادراک وقوع النسبة او لاوقوعها مع انها من اقسام التصور واما وجه بطلان التالى فظاهر وتعريف المصنف ما نع عن دخول هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة ليست على وجه الاذعان بل على سبيل التخييل والتجويز

والثانى جواب عن جانب المشهور فاجاب عنه بقوله **الا ان تلک الادراکات** حاصله انه لا يدخل فى التعريف المشهور هذه الامور الثلاثة لان المراد بادراک الوقوع واللاوقوع على سبيل الاذعان والتسليم وفى هذه الامور الادراک ليس على وجه الاذعان والتسليم بل على سبيل التخييل والتجويز فيكون التعريف المشهور ما نعا

والثالث جواب عن اصل الاعتراض فاجاب عنه بقوله **وفى هذا اشارة** حاصله ان المصنف عدل عنه لاجل الاشارة الى الرد على مذهب المتأخرين لضعف مذهبهم ولهم ثلاثة دعاوٍ **احدها** ان التصور والتصديق متحدان بالذات **واستدلوا** على الاتحاد الذاتى بينهما بانهما فردان للمعنى المصدرى وهو حصول الصورة وافراد المعنى المصدرى حصص وبين الافراد الحصصية اتحاد ذاتى فبين

التصور والتصدیق اتحاد ذاتی **والجواب** عن هذا الاستدلال ان التصور والتصدیق لیسابفردین للمعنی المصدری اذ المراد من حصول الصورة الصورة الحاصلة **وثانیها** ان التصور والتصدیق متغایران بحسب المتعلق **واستدلوا** علی هذا بانه لو لم یکن بینهما تغایر باعتبار المتعلق یلزم الاتحاد البحت بین التصور والتصدیق لکن التالی باطل فالمقدم مثله اما وجه الملازمة فلانهما عندهم متحدان بالذات وان کانا متحدین باعتبار المتعلق یلزم الاتحاد البحت واما وجه بطلان التالی فلانهما من اقسام العلم لا بد بین الاقسام من التغایر **والجواب** عن هذا الاستدلال ان لزوم الاتحاد البحت ممنوع لانه مبنی علی الاتحاد الذاتی بین التصور والتصدیق وهو ممنوع لما مر من قبیل هذا

وثالثها ان اجزاء القضیة اربعة **واستدلوا** علی هذا بان متعلق التصدیق النسبة التامة الخبریة ولو کان التصور متعلقا بها یلزم کون النسبة الواحدة مشکوکة ومذعنة لکن التالی باطل فالمقدم مثله **اما وجه الملازمة** فلان کل واحد منهما یکون متعلقا بالنسبة التامة الخبریة **واما وجه بطلان التالی** فلان کون الشئ الواحد مشکوکا ومذعنا اجتماع المتنافیین فلابد فی القضیة من نسبة تقییدیة لتکون متعلقة للتصور فیکون اجزاء القضیة اربعة ویکون معنی زید قائم بالفارسیة زید آن ایستاده هست وهذا الاستدلال ایضا استدلال للدعوی الثانی کما لا یخفی **والجواب** عن هذا الاستدلال ان کون الشئ الواحد مذعنا ومشکوکا باطل ان کان باعتبار واحد وبجهة واحدة وههنا لیس کذلک لان النسبة مشکوکة قبل اقامة البرهان ومذعنة بعد اقامة البرهان وقال السید الزاهد فی الرد علی الدعوی الثالثة والوجدان السلیم یحکم ببطلانه ای ببطلان تربیع اجزاء القضیة الاتری انه لا یفهم من زید قائم الانسبة واحدة ولا یحتاج فی عقده الی نسبة اخری ویکون معنی زید قائم زید ایستاده هست

وقال المتقدمون التصور والتصدیق متباینان بالذات ومتحدان باعتبار المتعلق **والدلیل** علی التباین هو ان لکل واحد من التصور والتصدیق لوازم متباینة اذ اللازم مع ماهیة التصور هو

عموم المتعلق واللازم مع ماھیۃ التصدیق خصوص المتعلق ای النسبۃ التامۃ الخبریۃ والعموم والخصوص متباننان وتباین اللوازم یستلزم تباین الملزومات لانہ لو لم یستلزم تباین اللوازم تباین الملزومات فاللوازم لاتخلوا اما ان تکون موجودۃ معھا او لا تکون موجودۃ فعلی الاول یلزم اجتماع النقیضین وعلی الثانی یلزم وجود الملزومات بدون اللوازم وھذا خلف

والدلیل علی الاتحاد بینھما باعتبار المتعلق انہ لو لم یتحداباعتبار المتعلق تلزم المغائرۃ البحتۃ بین التصدیق والتصور لکن التالی باطل فالمقدم مثلہ اما وجہ الملازمۃ فلانھما متغاٸران بالذات ولو کانامتغاٸرین باعتبار المتعلق تلزم المغائرۃ التحتۃ واما وجہ بطلان التالی فظاھر والحق مذھب المتقدمین **اذا عرفت ھذا** فنقول ان التغایر الذاتی انما یحصل علی تقسیم المصنف لانہ جعل التصدیق عبارۃ عن الاذعان والاذعان لا یخلوا اما ان یکون عبارۃ عن الکیفیۃ اللاحقۃ واما ان یکون عبارۃ عن الصورۃ الحاصلۃ وعلی کل تقدیر یکون التصدیق مباٸنا ومغاٸرا عن التصور لانہ علی ھذین التقدیرین لم یکن التصور والتصدیق افراد اللمعنی المصدری ای حصول الصورۃ ولما لم یثبت الاتحاد الذاتی لم یثبت بین التصور والتصدیق التغایر باعتبار المتعلق لانہ مبنی علی ثبوت الاتحاد الذاتی واذا انتفی المبنی علیہ انتفی المبنی ولمالم یثبت التغایر بینھما باعتبار المتعلق لم یثبت تربیع اجزاء القضیۃ لانہ مبنی علی ثبوت التغایر بینھما باعتبار المتعلق ولما انتفی المبنی علیہ انتفی المبنی

والتغایر بین التصدیق والتصور بالذات والاتحاد باعتبار المتعلق لا یحصل علی التقسیم المشھور لان المشھورجعل التصدیق والتصوراقساما للمعنی المصدری والقاعدۃ فیہ ان اقسامہ متحدان بالذات ومتغاٸران بالاعتبار

قولہ **ان التصدیق نوع اخر من الادراک مغایرۃ ذاتیۃ** رد علی الدعوی الاولی للمتأخرین قولہ **ان التصور متعلق ایضابما یتعلق بہ التصدیق** رد علی الدعوی الثانیۃ لھم والرد علی الدعوی الثالثۃ یعلم من الرد علی الدعوی الثانیۃ لان الثالثۃ مبنیۃ علی الثانیۃ کما مر ولذا لم یذکرہ

والرابع الرد علی دعوی المتاخرین فردعلیها بقوله **ان التصدیق نوع اخر** وحاصله قدمر

والخامس بیان الدلیلین علی الرد علی الدعویین فبیّن الدلیل الاول علی الرد الاول بقوله **کما یشهد به الوجدان السلیم** الوجدان هی قوہ مودوعة فی النفس الناطقة تدرک بها الامور المبطنة کالجوع والعطش وبیّن الدلیل الثانی علی الرد الثانی بقوله **اذ لاحجر فی التصور**

والسادس بیان تعیین متعلق التصدیق فبیّنه بقوله **اعنی النسبة واقعة او لیست بواقعة**

(توضیح الشرح)

(سواء لم یکن ادراکا للنسبة اصلا)

من ههنا الی قوله الاتی غرضان

الاول دفع الاعتراض حاصل الاعتراض انه یکون النفی المفهوم من قول المصنف **والا** متوجها الی الاذعان والنسبة کلیهما فالتصور یقال لما لم یکن فیه اذعان ولا نسبة تامة خبریة فالعلم الذی یکون متعلقا بالنسبة التامة الخبریة ولا یصل الی حد الاذعان لا یکون تصورا ولا تصدیقا فیلزم الواسطة بینهما وهو باطل فدفعه بقوله **سواء لم یکن ادراکا للنسبة اصلا** حاصله ان النفی ههنا متوجه الی الاذعان فقط فالتصور ما لا یکون فیه الاذعان سواء کان ادراکا للنسبة اولا

والثانی بیان اقسام التصور فبیّنها بهذا القول ایضا

(توضیح الشرح)

(ای یاخذ کل من التصور والتصدیق قسما من الضرورۃ)

من ههنا الی قوله الاتی احد عشر غرضا

الاول دفع الاعتراضین **حاصل الاعتراض الاول** ان یقتسمان مشتق من الاقتسام وھو لازمی لا یتعدی الی المفعول بالذات فکیف یصح قول المصنف ویقتسمان بالضرورۃ الضرورۃ والاکتساب لان الضرورۃ والاکتساب مفعول یقتسمان بالذات بلا واسطۃ حرف الجر **وحاصل الاعتراض الثانی** ان الاقتسام عبارۃ عن اشتراک رجلین فی مال مخصوص بحیث یکون کل واحد منھما اخذا لحصتہ من ذالک المال وھذا المعنی لا یجئ الا فی ذوی العلم والتصدیق والتصور لیسا کذلک فکیف یصح نسبۃ الاقتسام الیھما فدفعھما بقولہ **ای یاخذ کل من التصور والتصدیق قسما من الضرورۃ** حاصل دفع الاعتراض الاول ان الاقتسام لیس ھھنا بمعناہ بل بمعنی الاخذ مجازا بعلاقۃ الاخذ لازم للاقتسام بالمعنی المذکور والاخذ بمعنی التصییر مجازا والتصییر یکون متعدیا بالذات بدون واسطۃ حرف الجر **وحاصل دفع الاعتراض الثانی** ان الاقتسام بمعنی الاخذ والاخذ بمعنی التصییر والتصییر یجئ فی ذوی العلم والارواح وغیرھا **فان قیل** علی ھذا یلزم المجاز فی جھۃ المجاز لان الاقتسام بمعنی الاخذ مجاز والاخذ بمعنی التصییر مجاز اخر؟ **قلنا** المجاز فی المجاز غیر جائز ان کان المجاز الاول غیر مشھور واما ان کان مشھورا فھو جائز وھھنا کذلک لان ذکر الاقتسام وارادۃ الاخذ منہ مشھور شائع فیصیر ھذا المجاز بمنزلۃ الحقیقۃ فاذا ارید منہ التصییر یکون فیہ مجاز واحد لا مجازان فلا یلزم المجاز فی المجاز

والثانی دفع التوھم حاصلہ ان تقسیم التصور والتصدیق الی الضرورۃ والاکتساب لیس بصحیح والا یلزم المخالفۃ بین الاجمال والتفصیل لکن التالی باطل فالمقدم مثلہ اما وجہ الملازمۃ فلان المذکور فی التفصیل الضروری والاکتسابی والمکتسب والمذکور فی الاجمال الضرورۃ والاکتساب وھذا مخالفۃ بین الاجمال والتفصیل واما وجہ بطلان التالی فظاھر فدفعہ بقولہ **ای الضروری** حاصلہ ان المراد بالضرورۃ والاکتساب الضروری والمکتسب بالنظر ولم یذکر من اول الامر الضروری والمکتسب بالنظر للتنبیہ علی ان الحکم المرتب علی المشتق یکون علۃ ذلک الحکم مبدء ذلک المشتق **وفی** لفظ المکتسب تجرید عن بعض المعانی وھو النظر ومعناہ الحاصل فقط فلا یلزم استدراک لفظ النظر بعد المکتسب

والثالث تفسیر الضرورة والغرض فی بیانه دفع توهم وهو ان للضرورة معنیین احدهما الوجوب وثانیهما البداهة وکان بالمعنی الاول وفساده لایخفی فدفعه بقوله **یعنی ان انقسام کل من التصور** حاصله ان الضرورة ههنا بمعنی البداهة لا الوجوب

اعلم ان الاحتمالات فی التصورات والتصدیقات تسعة الاول ان تکون التصورات والتصدیقات کلها بدیهة والثانی ان تکون التصورات والتصدیقات کلها نظریة والثالث ان التصورات کلها بدیهیة والتصدیقات کلها نظریة والرابع عکس هذا والخامس ان التصورات کلها بدیهیة والتصدیقات بعضها بدیهیة وبعضها نظریة والسادس ان التصدیقات کلها بدیهیة والتصورات بعضها بدیهیة وبعضها نظریة والسابع ان التصورات کلها نظریة والتصدیقات بعضها بدیهیة وبعضها نظریة والثامن ان التصدیقات کلها نظریة والتصورات بعضها بدیهیة وبعضها نظریة والتاسع ان التصورات بعضهابدیهیة وبعضهانظریة والتصدیقات بعضهابدیهیة وبعضها نظریة واختار المصنف الاحتمال الاخیر احالة علی البداهة بقوله **بالضرورة**

والرابع بیان التنبیه علی دعوی البداهة فی التقسیم وبیان الدلیل علیه علی مذهب من یقول بان بداهة البدیهی نظری فبیّنه بقوله **فان کل عاقل یجد فی نفسه** حاصله واضح لا یحتاج الی البیان

والخامس رد علی قطب الدین الرازی فردّعلیه بقوله **وهذا الطریق یعنی الاحالة الی البداهة اسلم من** حاصله ان طریق المصنف ای الاحالة الی البداهیة اولی من طریق قطب الدین الرازی وهو الاستدلال علی انقسام کل من التصور والتصدیق الی البدیهی والنظری بانه لو کان الکل من کل منهما نظریا لدار اوتسلسل لکن التالی باطل فالمقدم مثله وجه الملازمة ووجه بطلان التالی مشهوران ولوکان الکل من کل منهمابدیهیالما احتجنا فی شئ منهما الی الفکر لکن التالی باطل فالمقدم مثله وجه الملازمة ووجه بطلان التالی مشهوران ووجه اولیة طریق المصنف لانه اسلم من تکلف الاستدلال وفی طریق قطب الدین الرازی تکلف الاستدلال

والسادس بیان التکلفین فی استدلال قطب الدین الرازی فبیّن التکلف الاول بقوله **فانه مع ما فیه من التوقف** حاصله ان هذ االاستدلال انما یتم اذاکان اکتساب التصدیق من التصور ممتنعا ولولم یمتنع لجاز ان تکون التصدیقات کلها نظریة و االتصورات بعضها بدیهیة وبعضها نظریة وتنتهی سلسلة اکتساب التصدیقات کلها والتصورات النظریة الی التصورات البدیهیة فلا یلزم الدور ولا التسلسل والحال ان امتناع اکتساب التصدیق من التصور لیس بثابت الی الان

فان قیل ان الشارح خص التوقف بالتوقف علی امتناع اکتساب التصدیق من التصور مع انه یجوز ان تکون التصورات کلها نظریة والتصدیقات بعضهابدیهیة وبعضها نظریة وتنتهی سلسلة اکتساب جمیع التصورات والتصدیقات النظریة الی التصدیقات البدیهیة فحینئذ توقف الدلیل علی امتناع اکتساب التصور من التصدیق ؟ **قلنا** التصدیق موقوف علی التصور فلو کانت التصورات کلها نظریة لا یمکن وجود التصدیق البدیهی.

والتکلف الثانی بقوله **ثم علی حدوث النفس** حاصله ان هذا الاستدلال انما یتم ان کانت النفس حادثة واما ان کانت قدیمة فیختار شق التسلسل وهو غیر باطل لان زمان النفس غیر متناه فیلزم استحضار امور غیر متناهیة فی زمان غیر متناه وهو غیر باطل

والسابع دفع الاعتراض **حاصل الاعتراض** ان اتمام الاستدلال لیس بموقوف علی امتناع اکتساب التصدیق من التصور ولا علی حدوث النفس **اما اتمام الاستدلال** بدون امتناع اکتساب التصدیق من التصور فلانه اذافرضنا ان کل واحد من التصور والتصدیق نظری فلا یمکن ان تکون التصدیقات کلها نظریة والتصورات بعضهابدیهیة وبعضها نظریة والا یلزم خلاف المفروض **واما اتمام الاستدلال** بدون حدوث النفس فلان النفس علی تقدیر قدمها لا تدرک الامور الغیر المتناهیة لانها لا تدرک الامور فی مرتبة العقل الهیولانی فیکون زمان ادراکها متناهیا واستحضار الامور الغیر المتناهیة فی الزمان المتناهی محال فدفع هذاالاعتراض بقوله **علی ما**

هو المشهور حاصله ان التوقفين المذكورين مبنيان على المشهور لا على التحقيق لانه على التحقيق يتم استدلال قطب الدين الرازی

والثامن بيان عدم اتمام الاستدلال بدون دعوى البداهة فبيّنه بقوله **لايتم الابدعوى البداهة** حاصله انه لولا دعوى البداهة جاز للخصم ان يمنع مقدمات الدليل واطرافها فالمستدل اما ان يدعی البداهية فيها او يوردالدليل عليها والثانی ان لم ينته الى دعوى البداهة فيلزم اما الدوراوالتسلسل فلامحالة يدعى البداهة فی مقدمات الدليل واطرافها بعينه دعوى كون بعض التصورات والتصديقات بديهية اذما من طرف ومقدمة الا وهو تصور او تصديق وهذا معنی قوله **وذلک کاف** فلا يرد مايرد

والتاسع دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان المدعى جزء ان احدهما نفی نظرية الكل وثانيهما نفی بداهة الكل وثبت بدعوى البداهة فی مقدمات الدليل واطرافها الجزء الاول وهو نفی نظرية الكل ولم يثبت الجزء الثانی وهو نفی بداهة الكل فدفعه بقوله **وذلک بعينه دعوى البداهة فی عدم بداهة الكل** لانه لا بد من دعوى البداهة فی عدم بداهة التصورات والتصديقات

والعاشر تفريع على ماسبق ففرّع عليه بقوله **فظهر ان الاستدلال يؤل بالاخرة الى دعوى البداهة** حاصله واضح كل الوضوح

والحادی عشر بيان عظمة هذاالتحقيق فبيّنها بقوله **فانه مما لا تجده من غير وانظمه فی سلک نظائره** قوله **فافهم** لعل فيه اشارة الى اعتراض وجواب عنه **حاصل الاعتراض** انه لوكان تمام الدليل موقوفا على دعوى البداهة فی مقدمات الدليل واطرافها للزم سد باب الاستدلالات لكن التالی باطل فالمقدم مثله **اما وجه الملازمة** فلان المستدل اذااستدل على اثبات المدعى فيجوز للخصم ان يقول ان هذاالاستدلال لا يتم الابدعوى البداهة فی مقدمات الدليل واطرافها فلابد للمستدل من دعوى البداهة فيها ودعوى البدهة فيها دعوى البداهة فی المطلوب فلا بد للمستدل من دعوى البداهة فی المطلوب اولا لخوف طوالة الكلام بلا فائدة فيلزم سد باب

الاستدلالات واما وجه بطلان التالی فظاهر بدیهی **وحاصل الجواب** عن هذا ان دعوی البداهة فی مقدمات الدلیل واطرافها راجعة الی دعوی البداهة فی المطلوب اذاکانت مقدمات الدلیل واطرافها من افراد المطلوب کما فیما نحن فیه بخلاف مواضع اخر

(توضیح الشرح)

«المشهور فی تعریف الضروری والنظری»

من ههنا الی قوله الاتی ثمانیة اغراض

الاول بیان تعریف مشهور للبدیهی والنظری فبینه بقوله **المشهورفی تعریف الضروری والنظری** حاصله واضح

والثانی اعتراض علی التعریف المشهور للبدیهی والنظری فاعترض بقوله **ویرد علیه ما من تصور** حاصله ان تعریف النظری لیس بجامع وتعریف البدیهی لیس بمانع لان شیئا من التصور والتصدیق مثلا اذاکان نظریا متوقفا علی النظر وهذاالشئ من التصور والتصدیق یحصل لصاحب القوة القدسیم بلا نظر فیخرج من تعریف النظری لانه حاصل بلا نظر ویدخل فی تعریف البدیهی لانه لیس بموقوف علی النظر

والثالث نقل جواب البعض عن هذا الاعتراض ثم الرد علی هذاالجواب فنقله بقوله **ولا یمکن الجواب** حاصل الجواب ان هذاالتعریف للنظری والبدیهی بالنسبة الی فاقد القوة القدسیة ولا شک ان الشئ للنظری موقوف علی النظر بالنسبة الی فاقد القوة القدسیة فلا یرد مایرد **ورده** علی هذا الجواب الشارح الدوانی بقوله **اذحصول تلک القوة** حاصل الرد ان هذه المرتبة ای القوة القدسیة ممکنة للفاقد فلا یصح هذا التعریف بالنسبة الی الفاقد ایضاً **والجواب** عن هذاالرد ان تلک المرتبة وان کانت ممکنة بالنسبة الی ذات الفاقد لکنها ممتنعة بالنسبة الی الفاقد بما هو فاقد لان وصف الفاقد یة مانع من امکان تلک المرتبة

والرابع جوابان اخران عن هذا الاعتراض فاجاب عنه اولا بقوله **والجواب انا لانسلم** حاصله ان التوقف ليس بمعنى لولاه لامتنع بل بمعنى ان وجد فوجد اى ان وجد النظر يحصل النظريات به وان تحصل بدونه كما فى حق صاحب القوة القدسية

والخامس بيان السند لهذا الجواب والغرض فى بيانه دفع الاعتراض حاصله انه على هذا الجواب يلزم توارد العلل على معلول واحد وهو باطل كما مر فبيّنه بقوله **فانهم جوزوا** حاصله ان توارد العلل على المعلول على ثلاثة اقسام **احدها** على سبيل التبادل وهو ان يكون لمعلول واحد علتان ويمكن حصول المعلول بكل واحدة منهما ابتداء، واذا حصل بواحدة منهما لا يمكن حصوله بالاخرى **وثانيها** على سبيل الاجتماع وهو عبارة عن اجتماع العلتين على المعلول الواحد مع تاثير كلتا العلتين فيه **وثالثها** على سبيل التعاقب وهو عبارة عن حصول المعلول بكل واحدة من العلتين بطريق التعاقب بان يورد احد العلتين على المعلول اولا ثم يرد عليه الاخرى

والاخيران باطلان بالاتفاق وفى الاول اختلاف جاز عند الشارح فالجواب مبنى على الاول عند الشارح الدوانى فيكون كل واحدة من القوة القدسية والقوة الفقدية اى النظر علة لحصول النظرى على سبيل التبادل فلا يرد مايرد

واجاب ثانيا عن اصل الاعتراض بقوله **سلمنا ذلک** حاصله انا نسلم ان التوقف بمعنى لولاه لا متنع لكن البداهة والنظارة من صفات العلم وعلم الفاقد مغاير بالشخص عن علم الواجد فيجوزان يتوقف احدهما على النظر ولا يتوقف الاخر عليه فيكون تعريف النظرى جامعا وتعريف البديهى مانعا

والسادس بيان تعريف اخر لكل واحد من البديهى والنظرى فبيّنه بقوله **ومن عرفهما بما لا يحتاج** الى قوله **فالامر عليه اهون** لان الاعتراض لا يرد على هذا التعريف وباقى التفصيل واضح **فان قيل** ان الاحتياج كالتوقف فكما يمتنع حصول الموقوف بدون الموقوف عليه كذلک يمتنع حصول المحتاج بدون المحتاج اليه فيرد على هذا التعريف ما يرد على التعريف المشهور؟ **قلنا** لا فرق

بين التعريفين في التوقف والاحتياج والفرق بينهما في لفظ الحصول والتحصيل بان المذكور في التعريف المشهور لفظ الحصول وهو من اوصاف العلم والمذكور في غير المشهور لفظ التحصيل وهو من اوصاف العالم فالامر على المشهور غير اهون لان المتبادر منه ان حصوله في نفسه لا يمكن الا بالنظر فيرد عليه انه ما من تصور وتصديق الخ والامر على غير المشهور اهون لان التحصيل من اوصاف العالم ولا شك ان تحصيل الفاقد مغائر عن تحصيل الواجد فجاز ان يكون احدهما موقوفا على النظر ولا يكون الاخر موقوفا عليه

والسابع بيان التوجيه لصحة التعريف المشهور فبيّنه بقوله **فكان هذا المعنى** حاصله ان المراد من الحصول المذكور في التعريف المشهور هو التحصيل فلا يرد عليه مايرد كما لا يرد على غير المشهور

والثامن بيان فائدة مما سبق فبيّنها بقوله **ومن هذا البحث يعلم ان النظرية والبداهة تختلفان باختلاف الاشخاص** وهذا يعلم من قوله فان العلم الحاصل بالكسب غير العلم الحاصل بالحدس بالشخص **والاوقات** وهذا يعلم من قوله فالامر عليه اهون

قوله **فتامل** لعل فيه اشارة الى تدقيق الجواب كما قال الناكت

(توضيح الشرح)

لما كان معرفة القسم الثاني بل القسمين موقوفا

من ههنا الى قوله واعلم ان النظر بسبعة اغراض

الاول دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان المقصود ههنا تقسيم العلم الى التصور والتصديق وتقسيم كل واحد منهما الى البديهي والنظري وهو قد حصل في السابق فاشتغال المصنف بقوله وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول اشتغال بما لا يعني فدفعه بقوله **لما كان معرفة**

حاصله ان معرفة القسم الثانی ای النظری بل القسمین لان النظر مأخوذ فی کلیهما موقوف علی معرفة النظر والاشتغال بالموقوف علیه للمقصود لا یسمی بالاشتغال بما لا یعنی

والثانی رد علی بعض الشارحین لانهم یقولون ان معرفة البدیهی لیس بموقوف علی معرفة النظر فرد الشارح علیهم بقوله **بل القسمین** حاصله کما ان معرفة النظری موقوف علی النظر کذلک معرفة البدیهی موقوف علی معرفة النظر لان النظر مأخوذ فی کلیهما وان کان فی البدیهی عدما

والثالث تعریف الملاحظة فعرفتها بقوله **والملاحظة توجه النفس نحو المعلوم** حاصله غیر محتاج الی البیان

والرابع بیان المثال للملاحظة فبیّنه بقوله **کما یظهر لک**

والخامس بیان النسبة بین الملاحظة والحصول من النسب الاربعة فبیّنها بقوله **وربما یتخلف** حاصله ان النسبة بین الملاحظة والحصول عموم وخصوص من وجه ومادة الاجتماع کما فی التصور بکنهه ومادة الافتراق من جانب الحصول عن الملاحظة کما فی معانی الحروف فان الحاصل بالذات فی الذهن معانی الحروف وهی غیر مقصودة بالذات وغیر ملحوظة بالذات بل المقصود والملحوظ بالذات الطرفان ومادة الافتراق من جانب الملاحظة عن الحصول کما فی العلم بالوجه فان المقصود والملحوظ بالذات فیه هو المعلوم بالعرض الموجود فی الخارج فانه مقصود وملحوظ بالذات ولا یکون حاصلا بالذات

والسادس تفریع علی السابق ففرّع علیه بقوله **فالنظر هو توجه النفس**

والسابع تفسیر المعقول والغرض فی تفسیره دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان المتبادر من المعقول هو المعلوم فیخرج عن تعریف النظر التصورات والتصدیقات الغیر المطابقة لان المتبادر من المعلوم هو المعلوم الیقینی لمافسّره بقوله **ای ماحصل صورته فی العقل** دفعه حاصل

الدفع ان هذا الاعتراض انما یرد لو کان المعقول بمعنی المعلوم ولیس کذلک بل المراد به ما حصل صورته فی العقل فلایرد مایرد **بهذا** العبارة یندفع الاعتراض الاخر **حاصل الاعتراض** انه لم اختار المصنف لفظ المعقول علی الفظ المعلوم **حاصل الدفع** ان المعقول عام یجری فی التصورات والتصدیق المطابق وغیر المطابق والمفرد والمرکب بخلاف المعلوم فانه مختص بالتصدیق المطابق فی العرف والمرکب فی الغالب **والجواب** الاخر عنه ان المصنف اختار المعقول علی المعلوم رعایة للسجع مع المجهول فی تعریف النظر

ومن قوله **واعلم** الی قوله **فلذلک عدل** ستة اغراض

الاول دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان المصنف عرق النظر ولم یعرف الفکر مع ان النظری محتاج الی کلیهما فدفعه بقوله **واعلم ان النظرو الفکر کالمترادفین** حاصله ان النظر والفکر کالمترادفین فیکون تعریف احدهما تعریفا للاخر **اعلم** ان فی النظر والفکر ثلاثة مذاهب **احدها** انهما کالمترادفین لا عین المترافین والمتباینین **اما عدم کونهما** عین المترادفین لا ن مدار الترادف علی اتحاد المفهوم والمصداق وانهما وان کانا متحدین بحسب المصداق لکنهما مغایران بحسب المفهوم لان النظر عبارة عن ملاحظة المعقول اذا اخذ المعقول بلحاظ انه معقول او النظر عبارة عن مجموع الانتقالین التدریجین مع ملاحظة ما فیه یقع الحرکة والفکر عبارة عن نفس ملاحظة المعقول بدون اخذ المعقول بلحاظ انه معقول والفکر عبارة عن مجموع الانتقالین التدریجین بدون ملاحظة ما یقع فیه الحرکة **واما عدم کونهما** متباینین فلان مدار التباین علی المغایرة الذاتیة بحسب المفهوم والمصداق وهما وان کانا متغایر ین بحسب المفهوم لکنهما متحدان بحسب المصداق فلا یکون احدهما مباینا للاخر وهذا مذهب ناقد المحصل

وثانیها مذهب البعض وذهب الی انهما عین المترادفین لان مدار الترادف علی اتحاد المفهوم والمصداق وههنا کذلک لان کل ما هو معتبر فی مفهوم النظر فهو معتبر فی مفهوم الفکر

وبالعكس **وثالثها** ان النظر والفكر متباينان لان المعتبر فی مفهوم النظر قید الملاحظة ولم یعتبر فی مفهوم الفكر والشارح اختار المذهب الاول وهذا مستفاد عن كلام الاستاذ الشيخ الديوبندی رحمة الله تعالى عليه

والثانی تعيين قائل المذهب الاول فعيّنه بقوله **على ما قاله ناقد المحصل** حاصله ان قائل المذهب الاول هو ناقد المحصل

والثالث بيان تعريف مشهور للنظر والفكر فبيّنه بقوله **والمشهور فی تعريفهما ترتيب امور معلومة** حاصل هذا غير محتاج الى التحرير

والرابع الاعتراض على المشهور فاعترض عليه بقوله **واورد عليه بانه** حاصله ان هذا التعريف ليس بجامع لانه يخرج منه التعريف بالمفرد كالفصل وحده والخاصة وحدها لان المذكور فی التعريف المشهور لفظ امور وهو جمع وان كان المراد منه الجمع اللغوی فلا بد من امرين فی التعريف والمفرد امر واحد

والخامس دفع هذا الاعتراض باربعة جوابات فاجاب عنه اولا بقوله **والجواب بان المعرف** وثانيا بقوله **او بالتعريف بالمفرد** وثالثا بقوله **او من حيث انها اعم** ورابعا بقوله **او بما قال الشيخ** وحاصلها ظاهر على كل احد من العلماء والطلباء اللبيبة

السادس رد على هذه الجوابات فردّ عليه بقوله **لا يتم بعضه وبعضه يفضی الى نوع تكلف** حاصله ان عدم الاتمام فی الجوابات الثلاثة الاول والتكلف فی الجواب الرابع **اما عدم** اتمام الجواب الاول فلان ذلک الوجه المأخوذ فی جانب المعرف لا يخلو اما ان يكون مأخوذا فی جانب المعرف على صيغة اسم المفعول واما ان يكون مأخوذا فی جانب المعرف على صيغة اسم الفاعل واما ان يكون مأخوذا فی جانب كليهما فان كان الاول فيلزم كون التعريف تعريفا بالمفرد لا بالمركب وان كان الثانی فيلزم تعريف المجهول المطلق والتوجه الى المجهول وهو باطل وان

كان الثالث فيلزم توجه الذهن الى شيئين وهما المعرف والمعرف فی آن واحد وهو آن التعريف **واما عدم** اتمام الثانی والثالث فلان مدار الترتيب ليس على نفس الامور بل على الامور التی يكون احدها محصلا للاخر والترتيب بهذا المعنى لا يمكن فی المشتق لا بين الذات والوصف ولا بين المشتق والقرينة **واما التكلف** فی الجواب الرابع فلأن هذا الجواب يقتضی تخصيص تعريف المشهور ين للنظر بالمركب والاصل هو التعميم بحيث ان يكون التعريف شاملا للتعريف بالمفرد وللتعريف بالمركب كليهما

ومن قوله فلذالك عدل الى قوله الاتی ستة اغراض

الاول بيان التفريع على ماسبق والغرض فی بيانه دفع الاعتراض بالجوابين حاصل الاعتراض انه ما الوجه للمصنف عدل عن التعريف المشهور الى تعريف اخر فدفعه اولا بقوله **فلذالك عدل** حاصله ان التعريف المشهور محل ورود الاعتراض فلذا عدل عنه وثانيا بقوله **لشموله جميع افراد النظر** حاصله ان التعريف المشهور ليس بجامع لافراده لان المذكور فيه لفظ المعلوم وهو مختص بالمركب فی الغالب وبالعلم المطابق فيخرج عنه التعريف بالمفرد وتخرج المظنونات والمجهولات بالجهل المركب مع انهامن افراد النظر بخلاف تعريف المصنف للنظر لان المذكور فيه لفظ المعقول وهو عام للمفرد والمركب والمظنون والمجهول بالجهل المركب

والثانی دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان تعريف المصنف للنظر لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه يدخل فيه الحدس لانه ايضا ملا حظة المعقول لتحصيل المجهول مع انه ليس بنظر فدفعه بقوله **ثم اعلم ان المراد** حاصله ان المراد بالملاحظة الملاحظة القصدية وفی الحدس لا يوجد القصد لان الحدس لو كان فيه قصد لصار فكرا لان القصد جزء من الفكر وايضا ان حدوث القصد انی فلو وقع بعده حدس يلزم تتالی الانين لان الحدس ايضا انی وتتالی الانين باطل لانه قول بالجزء الذی لا يتجزی وهو باطل عنده

والثالث بیان القرینتین علی ان المراد من الملاحظة الملاحظة القصدیة والغرض فی بیانهما دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان الملاحظة مطلق وتقییده بالقصد غیر صحیح بدون القرینة فما القرینة ههنا فبیّن القرینة الاولی بقوله **کما نبه علیه السیاق** حاصله ان القرینة قوله قد یقع فیه الخطاء لانه یدل علی تقیید الملاحظة بالقصد لان الخطاء عبارة عن عدم موافقة الغرض والقصد فیکون القصد ملحوظا فی النظر فعلم من هذا ان المراد بالملاحظة الملاحظة القصدیة والقرینة الثانیة بقوله **سیما وقدقیده بالغایة** حاصله ان المصنف قید الملاحظة بالغایة وهو قول المصنف لتحصیل المجهول والمقرر عندهم ان الغایة لاتجئ الالشئ یحصل بالقصد فعلم من هذا ان المراد بالملاحظة الملاحظة القصدیة

والرابع تفریع علی ماسبق ففرّع علیه بقوله **فلاینتقض** حاصله غیر خفی حتی یحتاج الی البیان

والخامس بیان الدلیل علی ان الحدس لیس بقصد النفس واختیار هافبیّنه بقوله **بل سنح بغیر اختیاره** وکلمة بل بمعنی اللام التعلیلیة

والسادس بیان اقسام الحدس فبیّنها بقوله **اما عقیب شوق او تعب اوبدونهما** حاصله الحدس علی ثلاثة اقسام احدها ان یحصل الحدسی المبادی بلااختیار بعد الشوق بدون التعب والمشقة وثانیها ان یحصل له المبادی بعد المشقة بطریق الریاضة وثالثها ان یحصل له المبادی بدون الشوق والتعب بحیث یخلق الله النفس صاحب القوة القدسیة والولایة بدون الشوق والتعب ای ریاضة النفس

قوله **فافهم** فیه اشارة الی ثلاثة امور

الاول فیه اشارة الی اعتراض وجواب عنه **حاصل الاعتراض** ان الحدس عبارة عن تعقل المبادی المرتبة دفعة ویلزم من هذا التعریف توجه النفس الی الامور الکثیرة فی ان واحد لان الدفعة تحصل فی الان **وحاصل الجواب** ان التوجه الی الامور الکثیرة فی ان واحد باطل اذاکان التوجه

الی الکثیر بما هو کثیر واذاکان التوجه الی الکثیر بوصف الوحدة بان یعبر عن المبادی بالشئ او بالمفهوم فهو جائز وههنا کذلک

(والثانی) فیه اشارة الی اعتراض اخر وجواب عنه **حاصل الاعتراض** ان فی تعریف الحدس اجتماع المتنافیین لان الترتیب لا یحصل الا فی الزمان والدفعة لا تحصل الا فی الان وهل هذا الا اجتماع المتنافیین **وحاصل الجواب** ان المراد بالترتیب هو الترتیب الذاتی لا الزمانی والمنافی للدفعة هو الزمانی لا الذاتی

(والثالث) فیه اشارة الی اعتراض اخر وجواب عنه **وحاصل الاعتراض** انه لما کان القصد والاختیار معتبرا فی النظر باعتبار الملاحظة فلم ترک المصنف **وحاصل الجواب** ان المصنف لم یذکره لتبادره وذکر الشارح لاظهار التبادر

(توضیح الشرح)

(ای وقدیقع فیه الخطاء کما نشاهده منا ومن غیرنا)

من ههنا الی قوله ثم طوی حدیث عشرة اغراض

(الاول) اقامة الدلیل علی الدعوی المذکورة فی المتن وهو وقوع الخطاء، فاقامه علیها بقوله **کما نشاهد منا ومن غیرنا** حاصل هذا غیر خفی حتی یفتقر الی البیان

(والثانی) بیان التنبه علی هذا الدلیل فبیّنه بقوله **اذلولاه لما تناقض النتائج** لکن التالی باطل فالمقدم مثله اما وجه الملازمة فلان ما لا یقع فیه الخطاء لا تناقض النتائج واما وجه بطلان التالی فلان تناقض النتائج واقع الاتری انه قد ینتج حدوث العالم بان العالم متغیر وکل متغیر حادث فالعالم حادث وقد ینتج قدم العالم بان العالم مستغن عن المؤثر وکل مستغن عن المؤثر

فهو قديم فالنتيجتان ليستا بصادقتين فی الواقع والا يلزم اجتماع النقيضين لكن التالی باطل فالمقدم مثله اما وجه الملازمة ووجه بطلان فظاهران

والثالث تفريع على ماسبق ففرّع عليه بقوله **فاحتيج** حاصل هذا غير محتاج الى البيان

والرابع تعريف للقانون ای بيان المعنی الاصطلاحی للقانون والغرض فی بيانه دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان القانون عبارة عن مسطر الكتاب ووقوع الخطاء فی الافكار لا يكون موجبا للاحتياج الى القانون بهذا المعنى لما قال الشارح **ای قاعدة كلية** دفعه حاصله ان هذا الاعتراض انما يرد لو كان القانون بمعناه اللغوی وليس كذلک بل بمعناه الاصطلاحی

والخامس تعيين المرجع للضمير المستتر فی يعصم فعيّنه بقوله **يعصم ذلک القانون** حاصله ان الضمير راجع الى القانون

والسادس دفع الاعتراض حاصل الاعتراض ان المنطق ليس بعاصم لانه لو كان عاصما لما اخطأ المناطقة لكن التالی باطل فالمقدم مثله اما وجه الملازمة ووجه بطلان التالی فظاهران فدفعه بقوله **اذاروعی** هذا القانون حاصل الدفع ان العاصم من الخطاء هو القانون والمراعات شرط العصمة لا القانون مطلقا كما قال سلطان الاذكياء العلامة عبيد الله القندهاری رحمة الله تعالى عليه ·

والسابع بيان مدح تقرير الشارح المذكور والغرض فی بيانه رد على صاحب المطالع لانه لما ورد الاعتراض على ان وقوع الخطاء لا يستلزم الاحتياج الى المنطق لان الفطرة الانسانية تكفی لعدم الخطاء اجاب صاحب المطالع عنه باثبات عدم كفاية الفطرة الانسانية أفردّعليه بقوله **وهذا التقرير واف لاحاجة فيه الى اثبات عدم كفاية الفطرة الانسانية** اذ لو كانت كافية لما وقع الخطاء عن العقلاء لكن التالی باطل فالمقدم مثله فعدم الكفاية ظاهر لا حاجة الى اثباته كما

فعله صاحب المطالع بلاحاجة فعلم ان الطبعية لا تكون عاصمة فلاحاجة الى الدليل المستقل على عدم الكفاية

والثامن بيان الدليل على عدم الحاجة فبيّنه بقوله **اذوقوع الخطاء** حاصله ان وقوع الخطاء يستلزم الاحتياج الى المنطق سواء كان ادراک العاصم بالفطرة او بتدوين الكتب يرجع الى قانون عاصم وهو المنطق

والتاسع رد اخر على صاحب المطالع فردّ عليه بقوله **على انه لوكفت** حاصله ان الطبيعة الانسانية لا تكون كافية لانه لو كان كذالک لم يقع الخطاء فی النظر والفكر مع انه واقع وقوع شائعا فعلم ان الطبيعة اى الفطرة الانسانية لا تكون كافية فلابد من الاحتياج الى المنطق

والعاشر دفع التوهم حاصل التوهم انه جاز ان لا يكون الدليل موجودا على وقوع الخطاء بطريق الشيوع فكيف يصح قول الشارح انه يقع فيه الخطا بطريق الشيوع فدفعه بقوله **حسبما يدل عليه لفظ قد** حاصله ان الدليل ههنا موجود وهو لفظ قد والهيئة الاستقبالية فی قوله وقد يقع فيه الخطاء لان لفظ قد يدل على التحقيق وان دخل على المضارع كما فی قوله تعالى قد يعلم الله وهيئة الاستقبال اى المضارع تدل على الاستمر وكل شئ اذا وقع بطريق التحقيق والاستمرار فهو لا يكون الاشائعا فيكون وقوع الخطاء فيه شائعا

ومن قوله **ثم طوى حديث** الى قوله الاتى اربعة اغراض

الاول دفع الاعتراض حاصل الاعتراض انه ما الوجه للمصنف انه لم يتعرض الى بداهة المنطق ونظارته مع ان المناطقة المشهورة تعرضوا الى بداهته ونظارته فدفعه بقوله **ثم طوى حديث** حاصله ان مقصود المصنف ههنا اثبات الاحتياج الى المنطق لا دفع المعارضة والاحتياج اليه يحصل ببيانه فلذا لم يتعرض الى دفع المعارضة **وبيان المعارضة** ان المنطق لا يخلو اما ان يكون بديهيا او نظريا فان كان الاول فلا يحتاج الى تعليمه وتعلمه لانهما يجيئان فی النظريات وان

كان الثاني فيلزم التسلسل لانه لا بدله من قانون اخر وهو ايضا نظرى لا بدله من الاخر وهكذا فيلزم التسلسل هذا وجه الملازمة واما وجه بطلان التالى فمشهور **واجيب** عن المعارضة باختيار الشق الاول وقلنا ان البديهى لا يحتاج الى التعليم والتعلم اذا كان اوليًا وجاز ان يكون المنطق بديهيا غير اولى فيصح تعليمه وتعلمه

والثانى ذكر الاعتراضين على المصنف ذكر الاعتراض الاول بقوله **فان قلت** حاصله ان التقريب غير تام لان المدعى ثبوت الاحتياج الى الامر الكلى الذى هو المنطق والثابت من الدليل هو الاحتياج الى عاصم جزئى لان الخطاء لا يقع الا فى ذكر خاص فلا بد له من عاصم جزئى فانه ما لم يعرف العاصم الجزئى لم يحصل التميز بين الخطاء والصواب

وذكر الاعتراض الثانى بقوله **ولئن تنزلنا** حاصله انه ان سلمنا ان الاحتياج ثبت الى الوجه الكلى لكن التقريب ليس بتام لان مدعاه هو الاحتياج الى المنطق وببيان المصنف ثبت الاحتياج الى الامر الاعم من الكلى الذى هو المنطق والجزئى لان الاحتياج يكون الى الوجه الكلى فى الخطاء الكلى والى الوجه الجزئي فى الخطاء الجزئى

والثالث بيان الجواب عن هذا الاعتراض فبينه بقوله **قلت** حاصله ان هذا الاعتراض انما يرد لو كان المنطق محتاجا اليه بمعنى لولاه لامتنع وليس كذلک بل المنطق محتاج اليه بمعنى ان وجد فوجد لانه لما وقع الخطاء بالفعل فى مادة علم منه ان جميع المواد ليس بديهيات بل بعضها نظريات والعلم اليقينى بالجزئيات النظرية انما يحصل من الكليات واما العلم الحاصل من الجزئيات اما تمثيل او استقراء كل منهما يفيد الظن فثبت ان الامر الكلى الذى هو المنطق محتاج اليه ان حصلت نفس العصمة بالجزئى ايضا

والرابع اشارة الى سؤال وجواب عنه اشار اليهما بقوله **وفيه نظر وله جواب** حاصل الاعتراض ان وقوع الخطاء لا نسلم انه يستلزم عدم بداهة الجميع ولئن سلمنا فلانسلم ان العلم اليقينى بالجزئيات انما يحصل من قبل الكليات لانه يجوز ان يكون العلم بالجزئيات يقينيا مع عدم

الاستنباط من الكليات **وحاصل الجواب** انه لا شک ان العلم من قبل الكليات اصون من الخطاء فى الفكر فقد ثبت الاحتياج فى اكتساب المطالب الى القانون لا صونية الذهن عن الخطاء فى الفكر وهذا القدر کاف فى احتياج وذلک فضل الله يؤتيه من يشاء وهو ذو الفضل العظيم واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد واله واصحابه اجمعين

1